منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا ؟

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

(حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية)

«تحليل ونقد»

قدم له

محسن ابراهيم

دار الطليعة - بيروت

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟

(حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية)

«تحليل ونقد»

قدم له
محسن ابراهيم

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الطبعة الأولى

شباط (فبراير) ١٩٧٠

أبو عبدو البغل

المقدمة

تغطي « الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة » الصادرة عن الفريق الماركسي اللينيني الذي أعلن انفصاله عن حركة القوميين العرب في لبنان وتأسيس «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» ، القسم الأكبر من هذا الكتاب [1] .

وتتناول الوثيقة بالنقد مجمل أفكار وممارسات فرع الحركة اللبناني خلال مراحل تطوره المتعاقبة :

أولا – الحركة في مرحلة نشوئها وممارساتها الفاشية الأولى على امتداد فترة الخمسينات : حيث تتناول الوثيقة بالتحليل الاطار القومي العام الذي كان يجمع فروع حركة القوميين العرب كلها على أرضية ايديولوجية وسياسية وتنظيمية واحدة ، والذي نشأ ضمنه فرع الحركة اللبناني وتطور خلال السنوات العشر

---

(١) ألحقت بهذه الوثيقة الاساسية - في القسم الاخير من الكتاب - وثيقتان فرعيتان :

١ - « البيان السياسي الشامل » الصادر عن اليسار في مجمل فروع حركة القوميين العرب بتاريخ العاشر من شباط ١٩٦٩ ، والذي شكل خطوته الاساسية الأولى على طريق الانفصال النهائي عن الحركة شكلا ومحتوى .

٢ - البيان الذي اصدره الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية وفرع حركة القوميين العرب الفلسطيني بتاريخ الحادي والعشرين من شباط ١٩٦٩ معلناً تأسيس « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » . ولهاتين الوثيقتين أهمية تاريخية في نطاق الالمام بالتطورات التي أدت الى تصفية حركة القوميين العرب .

الأولى لقيامه . كما تتناول بالتحليل الخصوصيات الموضوعية والذاتية اللبنانية التي حكمت نشوء ومسيرة هذا الفرع خلال تلك المرحلة .

ثانيا – فرع الحركة اللبناني في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفه منذ مطالع الستينات حتى هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ : وفي هذا القسم تتضمن الوثيقة تحليلا لطبيعة الانعطاف « الاشتراكي » البورجوازي الصغير الذي شهدته مجمل فروع حركة القوميين العرب تحت تأثير التجربة الناصرية وتأميمات عام ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة . وهي تلقي ضوءاً تحليلياً نقدياً على النتائج اللبنانية التي ترتبت على هذا الانعطاف ، والتي تمثلت في الأفكار والممارسات التي اطلقها فرع الحركة في لبنان حول الوضع اللبناني ، والتطورات التي جابهها على صعيد تحالفاته ومواقفه السياسية . وفي هذا المجال تتوقف الوثيقة أمام مسائل رئيسية ثلاث :

١ – التحليل الذي صاغته الحركة حول الوضع اللبناني في أعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ من منظار « نظرية تدخل الدولة » وتراكم « الاصلاحات الجذرية » كطريق لإحداث تغيير بنيوي في طبيعة النظام الرأسمالي اللبناني يتجه بلبنان نحو « الاشتراكية » ! وهو التحليل الذي كان يلتقي مع نظرية « التطور اللارأسمالي » التي قالت بها بعض اقسام الحركة الشيوعية العالمية وإلتزمها الحزب الشيوعي اللبناني .

٢ – المناقشات التي جرت بين حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني خلال تلك الفترة تحت الشعار الذي رفعته الحركة آنذاك : « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » .

٣ – تجربة « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » التي دخلتها الحركة واسهمت فيها على امتداد عام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ .

ثالثا – فرع الحركة اللبناني في مرحلة ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ : وفي هذا القسم تتناول الوثيقة بالتحليل الاتجاهات الجذرية التي بدأت تظهر في اوساط يسار حركة القوميين العرب بكل فروعها ، بعد هزيمة حزيران . كما تتوقف طويلاً أمام المناقشات التي سادت فرع الحركة اللبناني وتوجت بالمؤتمر القطري الذي عقده هذا الفرع في مطلع عام ١٩٦٨ . وهو المؤتمر الذي أعلن موافقته على تحليل الوضع العربي بعد هزيمة ٥ حزيران كما طرحه يسار حركة القوميين العرب عموماً ، وأعلن التزامه المبدئي والرسمي بالماركسية اللينينية منتهياً في مناقشاته للوضع اللبناني الى تحليل طبقي سياسي أوردت الوثيقة أبرز خطوطه .

وتتناول الوثيقة بعد ذلك مجمل التطورات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي عاشها فرع الحركة اللبناني على امتداد عام ١٩٦٨ ، في بيئة الصراع الذي بدأ يتبلور ضمن حركة القوميين العرب بكل فروعها بين اليسار الطامح الى الانفصال عن تاريخه في الحركة، وبين التكتل اليميني الذي كان يرتد نحو مواقع نشأته الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني . ثم تشرح الوثيقة تفاصيل واتجاهات الصراع الداخلي الذي عاشه فرع الحركة اللبناني والذي انتهى – في النصف الأول من عام ١٩٦٩ – بعملية فرز تنظيمي حاسمة شكلت خطوة أساسية وهامة على طريق تصفية البنية التقليدية للحركة في لبنان وتأهيل عناصرها واطاراتها الطليعية لتوليد منظمة ماركسية لينينية جديدة منفصلة جذرياً عن حركة القوميين العرب بكل ما مثلته وما رمزت اليه تاريخياً .

ومن ذلك كله تنتهي الوثيقة الى إعلان خروج الفريق الماركسي اللينيني نهائياً من تحت اسم « حركة القوميين العرب » وانضوائه ضمن تنظيم سياسي جديد (منظمة الاشتراكيين اللبنانيين) كنقطة انطلاق نحو انتهاج طريق جديد متحرر كلياً من أثقال الخمسة عشر عاماً الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

ما هي القيمة « التاريخية » لهذه الوثيقة ؟

إن الفريق اليساري الذي أعلن تأسيس « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » لم يكن تجمعاً بلا ماض سياسي أو تاريخ حزبي سابق . بل كانت له تجربة طويلة في تنظيم سياسي بورجوازي استمر يضخ على امتداد خمسة عشر عاماً افكاراً وممارسات لا يمكن الخلاص منها بمجرد التخلي عن اسم واتخاذ اسم آخر . ولم يكن اندفاع هذا الفريق اليساري نحو اعلان التزامه بالماركسية اللينينية وانضوائه ضمن تنظيم سياسي جديد ، كافياً كي يمنحه صك البراءة من تجربته السياسية السابقة . بل كان مطلوباً منه أن يحدد نفسه أولاً وبصوت عال بالنسبة لتلك التجربة بالذات ، لأن اعدامها والالتفاف عليها بغموض كان معناه ببساطة أن الفريق اليساري الخارج من حركة القوميين العرب قد يستمر حاملا رسوبياتها على صعيد الفكر والممارسة ، ولن يجديه عندئذ إلحاحه اللفظي على الماركسية اللينينية وتكرار براءته من اسم الحركة .

لقد كان ذلك الفريق اليساري مطالباً أولاً وفي الأساس بإخضاع تجربته في الحركة لمحاكمة نقدية صارمة ، لأن مثل هذه المحاكمة كانت ممره الوحيد نحو فكر جديد وممارسة جديدة يمكن أن يكتسبا فعلا جدارة الانضواء تحت راية الماركسية اللينينية الثورية . وقد أتت الوثيقة تعكس الجهد الذي بذله هذا الفريق اليساري لتحديد موقف واضح من ماضيه السياسي وتاريخه الحزبي السابق .

إلا أن كون الوثيقة تتخذ من نقد وتحليل تجربة حركة القوميين العرب اطاراً لها ، لا يعني أن نقد الحركة يلخص كل أهميتها ويوجز كل اغراضها . ان تجربة حركة القوميين العرب قد حللت في الوثيقة ونقدت بمنهج طبقي تاريخي لم يغفل عن رؤيتها ومحاكمتها على أرضية تحليلية عامة تناولت الوضع العربي واللبناني خلال مرحلة تمتد من مطالع الخمسينات حتى الآن. ومن هنا أتت الوثيقة تحمل

علاوة على نقد الحركة – الأفكار والمواقف الراهنة للفريق الماركسي اللينيني الذي أعلن تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين . وهي تشكل بهذا المعنى برنامجاً تأسيسياً للمنظمة يوضح :

١ – هويتها الايديولوجية ، ليس فقط من خلال اعلان الالتزام بالماركسية اللينينية ، بل عبر تحليلات يمكن الاستناد اليها للحكم على مدى جدية و« ثورية » هذا الالتزام ، وموقعه من الأفكار والتيارات الاصلاحية والانتقائية التي تعج بالادعاءات الماركسية اللينينية اللفظية سواء في لبنان أو في العالم العربي .

٢ – رؤياها للأوضاع التاريخية والراهنة في حركة التحرر الوطني العربية ، بما تفتحه من آفاق وما تطرحه من مهمات على مجمل أطراف اليسار العربي الثوري.

٣ – تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني ، بمختلف تظاهراته واتجاهات تطوره الموضوعي بالعلاقة مع ما تشهده المنطقة العربية من تحولات .

٤ – الاتجاهات العامة لخطة النضال الوطني الطبقي ، السياسي والمطلبي ، التي تعتبرها المنظمة مستجيبة لحاجات المرحلة الراهنة من التطور الموضوعي في لبنان ، ومتلائمة مع قدرات اليسار الثوري ومخاضه الجديد .

٥ – فهم المنظمة لموضوعة « بناء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان » ، وموقفها من الحزب الشيوعي اللبناني القائم ، ورؤياها للعلاقة مع الفرق الماركسية اللينينية الأخرى ، ونظرتها الى مسألة وحدة اليسار العربي الثوري .

واذا كان ما تضمنته الوثيقة من مواقف حول هذه الموضوعات ما زال يشكل مجرد خطوط أولية تعوزها الدقة في الكثير من الحالات ، إلا أنها تؤلف مع ذلك مدخلاً محدداً لنضال نظري وسياسي وتنظيمي هو الذي سوف يقرر مدى جدارة المنظمة على أن تكون – بالعلاقة مع العناصر اليسارية الطليعية الأخرى –

قوة دافعة على طريق بناء حزب الطبقة العاملة في لبنان .

إن ما تضمنته الوثيقة – التي تؤلف القسم الأكبر من هذا الكتاب ليس نهاية المطاف في خط التطور الفكري لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين . انه مجرد أساس أولي لجهد لاحق لا بد أن تأتي نتائجه أكثر دقة ونضجاً واكتمالاً .

ان النضال النظري يبدو، في هذه المرحلة من تطور لبنان السياسي والاجتماعي وتجاه ما يفرزه اليسار التقليدي بقيادة الحزب الشيوعي من أفكار وممارسات، الحلقة المركزية التي يتوقف عليها الى حد بعيد مصير الحلقات الأخرى السياسية والتنظيمية .

وهذا الكتاب ليس إلا خطوة على الطريق ...

محسن ابراهيم

الفصل الأول

حركة القوميين العرب
في مرحلة نشوئها وممارساتها الفاشية
على امتداد الخمسينات

تمهيد

في مطلع عام ١٩٦٩ حقق اليسار في مختلف فروع حركة القوميين العرب خطوته الاساسية الاولى على طريق الانفصال النهائي عن الحركة شكلاً ومحتوى. فبعد سلسلة التطورات الحاسمة التي شهدتها تلك الفروع على امتداد عام ١٩٦٨ ، أتى البيان المركزي المشترك الصادر عن اللجنة التنفيذية القومية في شباط ١٩٦٩ يعلن فك العلاقة بين الفصائل اليسارية وبين يمين الحركة في كل الأقطار العربية .

وقد انتهى ذلك البيان المشترك الى جملة نتائج كان ابرزها :

١ – ان القضية لا تنتهي بالنسبة لليسار عند حدود اعلان انفصاله التنظيمي عن يمين الحركة ، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الاصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية ، أن ذلك هو الذي سوف يحدد مدى قدرة هذا اليسار على تجاوز محتوى حركة

القوميين العرب جذرياً وانتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني . وذلك لا يتحقق الا بنضال حازم يشنه اليسار ضد كل ما تحدر اليه في واقعه الراهن من افكار وممارسات بورجوازية صغيرة . والخطوة الاولى المطلوبة على هذا الطريق تتمثل في ضرورة مبادرة اليسار في كل فرع من فروع الحركة الى اجراء عملية تحليل نقـــدي لطبيعة نشأة وتطور الحركة ، وطبيعة البنى والافكار التي حكمت سلوكها . أن صدور وثيقـــة تحليلية نقدية شاملة لاوضاع الحركة في كل قطر عربي هو المدخل الصحيح لتحقيق انفصال اليسار في هــذا القطر عن تاريخه في حركة القوميين العرب .

٢ ـ ان انفصال اليسار في كل قطر عربي عن المضمون الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً ، لا يكتمل الا بانفصاله عن الشكل ايضا ، فلا يمكن لليسار الذي اعلن التزامه بالماركسية اللينينية أن يبقى عاملا تحت اسم حركة القوميين العرب ، لان هــذا الاسم سوف يبقى يرمز على الدوام إلى مضامين متناقضة مع أفكار اليسار وتوجهاته الجذرية الجديدة. ولذلك فان اليسار المنفصل عن مضمون الحركة في كل قطر عربي مطالب ايضاً بالانفصال عن اسمها، وبتجديد نضاله تحت اسم جديد متوافق مع طبيعة برنامجـه ومع الظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر واوضاع بقية فصائل اليسار فيه .

ان تلك الخطوط التي حددهــا البيان المركزي المشترك الصادر في شباط ١٩٦٩ ، كانت تفرض على التنظيم الماركسي اللينيني الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان ، ان يمارس وقفة نقدية شاملة أمام ما مثلته الحركة تاريخياً على الصعيد اللبناني ، لأن انفصاله النهائي عن هـــذا التاريخ لا يتم ألا عبر تصفية حسابه مع ماضي الحركة تصفية قاطعة وواضحة وعلنية .

أن مجرد خروج التنظيم الماركسي اللينيني الجديد عن حركة القوميين العرب في لبنان لا يلغي ماضي هذه الحركة ولا يعدمه ، ولا بد كي يدخل التنظيم الجديد

الى توجهاته وممارساته الطبقية الثورية من أن يحدد موقعه وموقفه بدقة تجـاه كل الأفكار والممارسات التي سادت فرع الحركة اللبناني في مراحـــل تطوره المتعاقبة .

ومن هنا كانت سلسلة المؤتمرات والاجتماعات الحزبية الموسعة التي انعقدت على امتداد عام ١٩٦٩ وانتهت الى بلورة تحليل نقدي شامل لتاريخ حركة القوميين العرب في لبنان منذ نشوئها في مطلع الخمسينات وحتى انفصال التنظيم اليساري عنها واعلانه انتهاج طريق جديد بأفق ماركسي لينيني مناقض لكل مسيرتها السابقة .

وفي هذه الوثيقة ، يقدم « التنظيم الماركسي اللينيني » تحليله النقدي هذا ، محددا في الوقت نفسه هويته الايديولوجية والسياسية الراهنة والاسم الجديد الذي سوف يناضل تحته على طريق الاسهام ، مع كل فصائل اليسار الثوري ، في بناء حزب الطبقة العاملة : حزب الماركسية اللينينية الثورية في لبنان .

الاطار القومي العـــام

كي نستطيع الالمـام « بخصائص » نشأة حركة القوميين العرب في لبنان ، وطبيعة أفكارها وممارساتها على امتداد فترة الخمسينات، لا بد من وقفة سريعة أمام الأطار القومي العام الذي تأسست ضمنه الحركة في لبنان وتطورت خلال السنوات العشر الأولى من عمرها . فان هذا الأطار القومي العام الذي كان يجمع فروع حركة القوميين العرب كلهـــا على أرضية إيديولوجية وسياسية وتنظيمية واحدة، كان يشكل الخلفية التي نشأ فرع الحركة اللبناني وتطور بالاستناد اليها. ومن هنا يصبح ضروريا ، من أجل فهم صحيح لتاريخ هذا الفرع ، القاء نظرة تحليلية على طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي الأصيل لحركة القوميين العرب بمجمل فروعها ، في مرحلة نشوئها وممارساتها الفاشستية الأولى.

وان المنهج العلمي في دراسة طبيعة النشأة الطبقية والايديولوجية لحركة القوميين العرب ، يفرض أولاً التعرف على أبرز التطورات التي كانت حركة التحرر الوطني العربية قد بدأت تشهدها خلال تلك المرحلة . فان تحليل موقع نشوء حركة القوميين العرب بالنسبة لهذه التطورات ،هو وحده الكفيل بتحديد حقيقة « الدور التاريخي » الذي كانت مرشحة لتأديته فعلياً . ولا أهمية هنا على الاطلاق لكل الادعاءات الذاتية التي أحاطت بها الحركة نفسها عند نشوئها ، اذ أن الحقائق الموضوعية الملموسة تبقى هي الحكم الأول والأخير .

لقد نشأت الحلقات الأولى لـ « القوميين العرب » في مطلع الخمسينات ، وسط أوضاع عربية كانت تشهد مخاضاً طبقياً وايديولوجيا وسياسياً بدأت معه حركة التحرر الوطني العربية تنتقل الى موقع تاريخي جديد .

ان الجناح التقدمي من الطبقة البورجوازية الصغيرة هو الذى بدأ يتقدم ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مروراً بالنكبة الفلسطينية ، لاحتلال مواقع القيادة على رأس حركة التحرر الوطني العربية . ولقد شكل صعود هذا الجناح التقدمي ، بأحزابه وحلقاته العسكرية ، منطلقاً لتجديد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في أكثر من بلد عربي ، بعد أن كانت القيادات «الوطنية» البورجوازية الكبيرة قد انتهت الى الأفلاس والسقوط في مستنقع التحالف مع الأقطاع والاستعمار .

ومن موقع طبقي مضاد لتحالف الاستعمار والاقطاع والبورجوازية الكبيرة ، كانت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة أحزابها وحلقاتها العسكرية البورجوازية الصغيرة التقدمية ، تكتسب أفقهـــا الإيديولوجي القومي الثوري والاشتراكي الديمقراطي الاصلاحي . وهو الافق الذي عبرت عنه أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي وشعاراته « الوحدة والحرية والاشتراكية » كما عبرت عنه مفاهيم حركة ٢٣ يوليو في مصر وشعاراتهـا « المبادىء الستة » وشعارات الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

وعن هذا الأفق الايديولوجي البورجوازي الصغير التقدمي ، انبثق برنامج حركة التحرر الوطني العربية وانطلقت نضالاتها على امتداد فترة الخمسينات :

١ ــ النضال ضــد الاستعمار باشكال وجوده المختلفة : النفوذ السياسي والاقتصادي الاجنبي ، الاحتلال والاحلاف والمشاريع « الدفاعية » الغربية ، الامتدادات الطبقية الرجعية المحلية .

٢ ــ التحريض السياسي الطبقي ضد الاقطاع والبورجوازية الكبيرة وانظمة الحكم الرجعية الممثلة لتحالفها،واستنهاض العمال والفلاحين لمحاربة هذه الانظمة، تحت قيادة البورجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها .

٣ ــ المناداة بالاصلاح الزراعي ، وبتطويق المواقع الاقتصادية للبورجوازية الكبيرة ، وبتحقيق تحولات ديمقراطية ، اجتماعية وسياسية ، موجهة لمصلحة « الجماهير » وذات مضمون تقدمي بورجوازي صغير .

٤ ــ الالتزام بشعار تحرير فلسطين ،وربط الصراع العربي الصهيوني بالنضال الوطني الديمقراطي ضد الاستعمار وانظمة الحكم المحلية الممثلة للتحالف الطبقي الرجعي على الأرض العربية .

٥ ــ الدعوة الى الوحدة العربية بمضمون تحرري تقدمي معــاد للاستعمار ولتحالف الأقطــاع والبورجوازية الكبيرة ، ومحاربة المشاريــع « الوحدوية » الرجعية والمشبوهة (الاتحاد السوري العراقي ، مشاريـع الهلال الخصيب ... الخ) .

٦ ــ المناداة بالجبهة الوطنية أطارا يضم كل القوى السياسية الممثلة للتحالف الوطني الطبقي العريض ، والمؤهلة لالتزام هذا البرنامج والنضال تحت راياته .

تلك هي بايجاز ابرز التطورات الطبقية والايديولوجية والسياسية التي كانت تفعل فعلها في الوضع العربي عندما نشأت حركة القوميين العرب ، في مطلــع

الخمسينات . فما هو الموقع التاريخي الذي احتلته الحركة موضوعياً عند نشأتها ، بالنسبة لهذه التطورات وبصرف النظر عن كل الادعاءات الذاتية ؟

التكوين الايديولوجي الأصلي للحركة

لقد تشكلت الحلقة الأولى المؤسسة لحركة القوميين العرب في الجامعة الأمريكية ببيروت من بضعة عناصر من أبناء البورجوازية المتوسطة والصغيرة (تنتمي إلى عدد من الأقطار العربية) ، كانت محاولتها الحزبية الجديدة نوعاً من الامتداد لنشاطها في منظمة ارهابية سابقة هي « كتائب الفداء العربي » . لقد نشطت هذه المنظمة في أعقاب النكبة الفلسطينية عام ٤٨ في سلسلة من محاولات الاغتيال لشخصيات سياسية وعسكرية كانت المنظمة تعتبرها ذات اسهام شخصي مباشر في الخيانات التي رافقت الهزيمة العربية أمام الغزو الصهيوني. ولقد كانت هذه المنظمة بالفكر الذي حركها وبالممارسة الارهابية التي أنتهجتها ، نموذجاً لردود الفعل الفاشية التي كثيراً ما تظهر في أوساط الجناح الأيمن من الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة في محاولة للرد بأفكار العنف العاري من أي مضمون ثوري ، على الأزمات الاجتماعية العميقة التي تولدها الهزائم والإنهيارات الكبرى .

والحقيقة أن ظهور الإتجاهات الفاشية ، فكراً وممارسة ، في المنطقة العربية لم يكن يتغذى من النكبة الفلسطينية وحدها كحادث تاريخي ، بل أن جذور هذه الاتجاهات كانت ترقى إلى سنوات طويلة سابقة على عام ٤٨ . فخلال الثلاثينات والأربعينات شهدت هذه المنطقة بروز اتجاهات ومنظمات قومية كانت تتطلع بإعجاب إلى النموذج الفاشي الأوروبي وتحاول أن تستلهم منه برنامجاً لانتفاضة قوة « تعيد للأمة العربية مجدها ومكانها في التاريخ » !

إن الأفكار التي رافقت نشأة حركة القوميين العرب كانت تمثل استمراراً

لهذا التقليد الفكري الفاشي الذي أتت نكبة فلسطين تكسبه حيوية وهمية وتغذيه بدفعة عاطفية جديدة . وإذا كانت المصادر الفاشية قد لعبت الدور الأساسي في صياغة أفكار الحلقة الأولى المؤسسة لحركة القوميين العرب ، فإن البيئة الثقافية التي عاشت ضمنها هذه الحلقة وهي على مقاعد الدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت كانت تصوغ لها اتجاهاتها السياسية المباشرة تحت وصاية نفر من أساتـــذة الجامعة العرب كانوا رواداً في تصدير الفكر اليميني إلى المنطقة العربية .

إن مناخ الجامعة الأمريكية الفكري والسياسي ، المعبأ ضد الشيوعية والمبشر بالنظريات القومية اليمينية والرأسمالية ، كان – بالإضافة إلى المصادر الفكرية الفاشية – المنبع الذي نهل منه مؤسسو الحركة أفكارهم وصاغوا من خلاله نظراتهم السياسية الأولى .

وبهذا الأفق الايديولوجي الفاشي نشأ «القوميون العرب» ضمن حركة التحرر الوطني العربية ليشكلوا جناحها الأيمن ، وليتناقضوا بالتالي مع ما بدأ يسودها من أفكار قومية ثورية واتجاهات اشتراكية ديمقراطية إصلاحية .

وعن هذا الأفق الايديولوجي الفاشي انبثق برنامج الحركة السياسي عند قيامها ليمثل ، بطابعه البورجوازي اليميني ، خطوتين إلى الوراء بالنسبة للبرنامج الوطني التقدمي البورجوازي الصغير الذي كانت حركة التحرر الوطني العربية قـــد « انتقلت » تاريخياً إلى مرحلة النضال تحت راياته .

فما هو بالضبط الموقع الذي أتى برنامج الحركة السياسي يحتله ، وما هي أبرز خطوطه واتجاهاته ؟

١ – الإنكار المطلق لموضوعة الصراع الطبقي ، ومنـاهضة كل تحريض سياسي طبقي مضاد للإقطاع والبورجوازية الكبيرة ومتجه نحو تعبئة «الجماهير»

للنضال ضد الأنظمة الرجعية ، على اعتبار أن كل إثارة للصراع الطبقي « من شأنها أن تفتت وحدة الأمة وتخرب معركتها القومية » !!

والمناداة تبعاً لذلك بالانصراف عن كل ما له مساس بالمطالب الطبقية السياسية والاقتصادية التي كانت تؤلف ، بمجموعها ، المضمون الاجتماعي التقدمي لبرنامج حركة التحرر الوطني العربية بأفقه البورجوازي الصغير (الاصلاح الزراعي ، تطويق المواقع الاقتصادية للبورجوازية الكبيرة ، تحقيق تحولات ديمقراطية اجتماعية وسياسية موجهة لمصلحة الجماهير). فالحركة كانت ترى في هذه المطالب إثارة لمعارك جانبية وفرعية « من شأنها تبديد الجهد القومي الأساسي الذي يجب أن يظل منصرفاً للنضال ضد التجزئة والاستعمار واليهود » ! وقد فهمت الحركة هذا « النضال » فهما مقطوع الجذور تماماً عن العلاقات الاجتماعية الطبقية السائدة لتخرج من ذلك بنظرية «المرحلية في النضال» ، وهي نظرية كانت تقسم « العمل القومي » إلى مرحلتين منفصلتين تاريخياً : مرحلة سياسية تستهدف « توحيد كيان الأمة وتحقيق التحرر من الاستعمار وتصفية الكيان اليهودي » ، وفي هذه المرحلة فإن الأمة كلها بجميع طبقاتها – وباستثناء بعض « العملاء والخونة » الذين ينبغي عزلهم – يجب ان تناضل لتحقيق هذه الأهداف . وبعد انجازها تأتي مرحلة ثانية هي مرحلة « البناء الاجتماعي » وفيها يصبح ممكناً « الالتفات إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بعملية بناء المجتمع القومي » . وهذا المجتمع القومي الذي كانت تتحدث عنه الحركة « يجب أن يبنى ليس انطلاقاً من مصالح طبقية – فالقومية تنفي وجود الطبقات – بل على أساس مصلحة الأمة ككل ودون اتخاذ مواقف مسبقة تصنف الناس إلى طبقات ذات مصالح محددة ومتعارضة » ! .

٢– وانطلاقاً من هذه الأفكار ذات الطبيعة الفاشية الصارخة ، كان من الطبيعي أن تمارس الحركة في ظل « شعار التحرر » الذي رفعته سياسة عداء للإستعمار مثخنة بالثغرات. فعجزها عن تحليل الظاهرة الامبريالية المرتبطة جدلياً بتحالف

الاقطاع والبورجوازية الكبيرة المحلية ، كل ذلك قد جعل من سياستها المناهضة للاستعمار سياسة مفرغة من أي مضمون وطني طبقي تقدمي ، وأقرب إلى الموقف السياسي العاطفي الذي يحوم فوق العلاقات الاجتماعية الطبقية السائدة حيث تكمن بالفعل القواعد والامتدادات الحقيقية للاستعمار .

٣ – وفي فهمها الخاص لشعار تحرير فلسطين ، كانت الحركة منسجمة أيضاً مع التقليد الفاشي الذي استمدت منه تكوينها النظري الأصلي . فلقد مارست سياسة توتير لفظي عنصري بدائي لموضوعة الصراع العربي الصهيوني ، وعجزت عن التقدم خطوة حقيقية واحدة في طريق تحليل الحركة الصهيونية علمياً واكتشاف العلاقة الجدلية بينها وبين المصالح الرأسمالية للامبريالية العالمية بكل امتداداتها وقواعدها الطبقية في الوطن العربي .

وهكذا تميزت الحملة التي شنتها الحركة لابراز ضخامة « الخطر اليهودي » بالتشديد على أن هناك تطابقاً تاماً بين اليهودية والصهيونية ، « فكل يهودي صهيوني ولا يعكس » ، وعلى أن الصراع مع اسرائيل ليس صراعاً مع الحركة الصهيونية بل هو حرب فناء أو بقاء مع كل اليهود في كل أنحاء العالم . كما عنيت الحركة بالالحاح على الفكرة القائلة «أن هناك فوارق جوهرية بين الحركة الصهيونية وبين معسكر الامبريالية والرأسمالية العالمية » ، وأنه من الخطأ تبعاً لذلك دمج معركتنا مع اسرائيل بمعركة التحرر الوطني العربي التي نخوضها ضد الاستعمار وحلفائه في المنطقة ،«فلا بد أن تبقى لحربنا مع اليهود مكانتها البارزةوخصائصها المتميزة » . كما شددت الحركة في كل نشرياتها الفلسطينية على أنه لا طبقية في حربنا مع الصهيونية ، فتجاه اسرائيل تتساوى كل الطبقات ويقف العرب موقفاً قومياً يتخطى ويذيب كل الحدود والفوارق الطبقية .

هذه الأفكار التي عبىء بها شعار تحرير فلسطين ، كانت تعتبرها الحركة أبرز السمات النظرية التي تميزها عن الأحزاب القومية الثورية والقوى الوطنية الأخرى.

والحقيقة أن تلك الأفكار كانت تمثل ، بيمينيتها البدائيــة ، أكثر من مجرد خطوتين إلى الوراء بالنسبة للمضامين التقدمية النسبية التي كان شعار تحرير فلسطين قد أكتسبها على يد الفصائل الثورية في حركة التحرر الوطني العربي .

ورغم اعتقـــاد الحركة بأن ما صاغته من أفكار « متميزة » حول الخطر الصهيوني ، كان يكسبها «خصوصية فلسطينية تاريخية » لا تتوفر لدى الآخرين، فإن هذه الخصوصية كانت في الواقع مجرد وهم ذاتي. فالحركة لم تستطع، بأفكارها اليمينية المتخلفة هذه ، أن تطرح أي برنامج متقدم خاص لنضال فلسطيني – عربي يميزها عن الآخرين ، بل تلخص كل اسهامها الخاص على الصعيد الفلسطيني فى اطلاق شحنات من التشنج العـاطفي والتوتر اللفظي العنصري كان شعار « الثأر » الذي رفعته الحركة أوضح تجسيد لها .

٤ – ولقد كان من الطبيعي أن تفرز النظرية القومية الفاشية ، بمـا انطوت عليه من رفض مطلق لموضوعة الصراع الطبقي ، موقفاً تجـاه مسألة الوحدة العربية انزلقت معه الحركة إلى ارتـكاب أخطاء سياسية تاريخية أسهمت في عزلها عن مجرى النضال الوحدوي التقدمي الحقيقي على امتداد فترة الخمسينات .

لقد اندفعت الحركة إلى ممارسة سياسة وحدوية رومانطيقية ضبابية تميزت بالالحاح اللفظي الشديد على قضية الوحدة . وهكذا ارتفعت في أوساط الحركة شعارات : « الوحدة بأي ثمن » .. و « الوحدة أولاً والوحدة آخراً ، والوحدة قبل كل شيء وفوق أي شيء » ... و « الوحدة طريق التحرر ومفتاح لكل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي » ... الخ ..

إن هذا الموقف الوحدوي الرومانطيقي العاطفي ، جعل الحركة عاجزة عن رؤية شعار الوحدة في سياقه التـاريخي الصحيح ، وبمضامينه الطبقية التقدمية المتصلة بمجمل الصراعات التي كانت حركة التحرر الوطني العربية تخوضهـا ضد

تحالف الاستعمار والاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية .ومن هنا كانت تنبع الأخطاء السياسية المباشرة التي ارتكبتها الحركة حين انزلقت – على سبيل المثال– إلى تأييد مشاريع الوحدة السورية العراقية في فترة كانت خلالها حركة التحرر الوطني العربية تحارب هذه المشاريع المشبوهة وطنياً وترى فيها محاولات لمد نفوذ الحكم الملكي الاقطاعي العراقي وحلف بغداد إلى سوريا. كما أن فرع الحركة الأردني عجز ، عام ١٩٥٨ ، عن اتخاذ موقف فوري مناهض للاتحاد الهاشمي ، بل انزلق إلى تأييده معتبراً أن كل خطوة اتحادية أو وحدوية ، بصرف النظر عن مضمونها السياسي والطبقي ، هي خطوة إلى الأمام ينبغي القبول بها والنضال من داخلها ! .

وحين وقفت الحركة موقف التأييد الكامل لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، فإنها لم تكن ترى في دولة الوحدة الجديدة محتواها الثوري البورجوازي الصغير ، بل رأت فيها دولة القوة (طرفي الكماشة حول اسرائيل) فاندفعت لتأييدها بهذا المنظار أساساً . لقد كان شعار « الوحدة بأي ثمن وبأي مضمون » يفرض نفسه هنا أيضاً على الموقف المؤيد للوحدة السورية المصرية والذي اتخذته الحركة بلا تردد .

٥ – ان هذه المواقف اليمينية كانت تضع الحركة على هامش شعار « الجبهة الوطنية التقدمية » بل وفي موقع متعاكس معه في كثير من الأحيان . فلقد رفضت الحركة هذا الشعار كصيغة لقاء بين القوى السياسية الممثلة للتحالف الوطني الطبقي العريض ، واتخذت موقفاً مبدئياً ثابتاً برفض الدخول في أية جبهة تكون منفتحة على الشيوعيين في أي قطر عربي .

لقد كان العداء للشيوعية واعتبارها « أحد الأخطار الرئيسية على النضال القومي » سمة بارزة من سمات التبشير السياسي الذي مارسته الحركة على امتداد فترة الخمسينات .

.. وكان هذا الموقف ينسجم تماماً مع طبيعة تكوينها الفاشي وسياساتها اليمينية وتناقضها الأصيل مع كل فكر اشتراكي علمي .

التكوين الطبقي للحركة و « دورها » السياسي على امتداد الخمسينات

ولقد كان من الطبيعي أن يفرز الفكر القومي الفاشي والبرنامج السياسي اليميني للحركة ، استقطابات وانحيازات طبقية متوافقة معه عمادها الأساسي عناصر من « البورجوازية الكبيرة » ذات المصالح والمواقع الوطنية الجزئية ، وبعض أبناء العائلات الاقطاعية والارستقراطية المنهارة من الذين رأوا في العمل مع « القوميين العرب » وسيلة لتجديد وارضاء طموحهم السياسي . ومن هذه العناصر تشكلت الاطارات الأساسية للحركة – على امتداد مرحلة الخمسينات – في معظم الأقطار التي استطاعت الوصول إليها . وذلك ليس معناه أن الحركة لم تضم في صفوفها خلال تلك المرحلة إطارات – ولو محدودة – ذات تكوين طبقي بورجوازي صغير . ولكن جيوب البورجوازية الصغيرة التي استقطبتها الحركة كانت تتميز بانحدارها من الأوساط المتخلفة ثقافياً من هذه الطبقة . وقد بدا ذلك طبيعياً في مرحلة كان فيها للجناح التقدمي البورجوازي الصغير في المشرق العربي حزبه التاريخي (البعث) المعبر عن صعوده وطموحاته الجذرية ، بحيث لم يكن هناك أي مبرر يمكن أن يدفع بهذا الجناح إلى الارتباط بحركة القوميين العرب ذات الأفق الايديولوجي الفاشي والبرنامج السياسي اليميني . ولذلك لم تنجذب إلى الحركة إلا الجيوب البورجوازية الصغيرة ذات الدور الهامشي والتكوين الثقافي الأكثر تخلفاً . كما أن القسم الأكبر من هذه الجيوب التي احتوتها الحركة لم تستطع استقطابه إلا من بين الطلاب في سن المراهقة. وكان الاستقطاب يجري هنا بأشكال وأساليب وطقوس عاطفية فاشية تصلح أسلحة للعمل مع طلاب يجتازون سن المراهقة . وكانت الكثرة الساحقة من هذه

الاطارات الطلابية تغادر الحركة في لحظة تخرجها الدراسي وبمجرد انفتاحها على أوساط سياسية أخرى .

إن ذلك النمط من الاستقطاب الطبقي الذي دارت الحركة في حلقته المفرغة خلال الأعوام العشرة الأولى لتأسيسها ، كان يحدد لها حجم وطبيعة دورها السياسي في المشرق العربي . لقد كان هـذا الدور هامشياً بأقصى ما يمكن أن تنطوي عليه كلمة « الهامشية » من معان . بل نستطيع القول أن الحركة فشلت حتى في أن توجد ، إلا في الاقطار التي كان « الجناح الوطني » من البورجوازية المتوسطة والكبيرة يفتقد فيهـا الحزب المعبر عن أفكاره ومصالحه الوسطية المتذبذبة بين معسكري « الثورة والثورة المضادة » .

ففي سوريا حيث كان للبورجوازية الصغيرة التقدمية حزبها التـاريخي (البعث) وإلى جـانبه الحزب الشيوعي بنفوذه في أوساط المثقفين والعمال والطلاب ، وحيث كان للاقطاعية حزبهـا القوي (حزب الشعب) بينما كان الجناح الوطني البورجوازي يعبر عن أفكاره ومصالحه من خلال بعض أوساط الحزب الوطني و « كتلة خالد العظم » ، في سوريا لم تتمكن الحركة من النمـو والانتشار ، ومن الدخول في الحياة السياسية السورية ، فبقيت كلياً على هامش الأحداث طيلة فترة الخمسينات ، وانتهت من رحلتها هذه عام ١٩٦٠ بما لا يتجاوز الخمسة عشر عضواً من أبناء العائلات البورجوازية والارستقراطية الدمشقية .

وفي العراق ، وبوجود حزب الطبقة العاملة التاريخي (الشيوعيون) وحزب البعث المنتشر في أوساط مثقفي الطبقة الوسطى في المدن، كان حزب الاستقلال يمثل « الجناح الوطني » من البورجوازية وكانت الحركة في مواقفها السياسية أكثر تخلفاً منه وعلى يمينه في معظم الأحيان . فلقد استطاع حزب الاستقلال أن يدخل في تحالفات جبهوية مع الشيوعيين والبعث و « الوطني الديمقراطي » ،

بينما كانت الحركة تلهث حاملة راية مكافحة الشيوعية على هامش العمل السياسي الوطني كلياً . وحتى عـام ١٩٥٨ لم يكن تنظيم الحركة العراقي يتعدى بمجموعه العشرين عضواً ، يعيشون عزلة سياسية خانقة .

أما في الكويت والأردن فإن دور الحركة السياسي اتخـذ حجما مختلفاً عن « دورها » في كل من سوريا والعراق ، وكان ذلك مرتبطاً في الأساس بخصائص الظروف الطبقية السياسية المتميزة في كل من البلدين .

ففي الكويت أفرزت الثروة البترولية المتدفقة ظروفاً طبقية موضوعيـة جديدة (الغنى السريـع والعريض) فشكلت طبقة بورجوازية تجاريـة كانت البنى السياسية والادارية التقليدية للنظام العشائري الحاكم أضيق من أن تستوعب مصالحها الجديدة النامية . وهكـذا شهدت الكويت ظاهرة تناقض سياسي جزئي بين التجـار والشيوخ . وكان الجناح المتنور من التجـار يحس بالحاجة إلى التكتل سياسياً دفاعاً عن مصالحه ، فوجد في حركة القوميين العرب بفكرها وبرنامجها السياسي اليميني ضالته . وهكذا ، وبغياب أية فصائل أو تنظيمات سياسية سابقـة ، شكل القوميون العرب ركن الحركة الوطنية في الكويت وتحلقت حولهم أوساط واسعة من البورجوازية التجارية الكبيرة والمتوسطة بدأت تخوض بهم ومن خلالهم معاركهـا السياسية لتحديث النظام العشائري وتطويره . ومن هنـا استمد فرع الحركة الكويتي « دوره السياسي الضخم » . ولم يكن من قبيل الصدف أن يتقلص هذا الدور إلى ما يشبه الصفر خلال السنوات الأخيرة . فلقـد زالت « الحاجة » كما يبدو إلى حركة القوميين العرب ، بعد أن ضاقت شقة التناقض الجزئي بين البورجوازية التجارية الكويتية النامية وبين النظام العشائري الذي اندفـع على طريق تحديث بنيته وتطوير اجهزته واساليب ممارسته للسلطة .

وفي الاردن (بضفتيه الشرقية والغربية) ، وبوجود أحزاب بورجوازيـة

صغيرة وعمالية (البعث ، الشيوعيون) وبغياب حزب بورجوازي عصري ، تمكنت البدايات الأولى لحركة القوميين العرب من أن تشق طريقها وسط الجناح المتنور من الطبقة البورجوازية الكبيرة فمثلت أفكاره ومصالحه ، وتشكلت منه أطاراتها القيادية الأساسية . ومن هنا كان ينبع « الدور السياسي البارز» للحركة ؛ وهو دور كانت تحكمه على الدوام أفكار ومصالح الجناح البورجوازي الكبير المتنور والمتذبذب بين معسكري « الثورة والثورة المضادة » .

وهكذا ... من الاسهــام في معركة طرد غلوب .. إلى تموين الوزارات الاردنية المتعاقبة بعد عام ١٩٥٧ بوزراء قضوا خدمتهم السياسية الأولى على رأس اطارات وتنظيمات حركة القوميين العرب ... هكذا كانت الحركة تمارس دورها « الفريد» في الحياة السياسية الاردنية خارج وعلى هامش الجبهة الوطنية التقدمية التي قادت نضالات الجماهير التحررية والديمقراطية حتى سقوط الوزارة الوطنيه بالانقلاب الرجعي عام ١٩٥٧ .

العلاقات التنظيمية في الحركة شكلاً ومضموناً

إن هذا التكوين الطبقي السياسي لحركة القوميين العرب ، بأهم فروعهـا ، قد أفرز على امتداد الفترة ما بين مطلع الخمسينات وبداية الستينات ، علاقـات تنظيمية متطابقة معه شكلاً ومضموناً على الصعيدين القطري والقومي.

إن الطابع العام لهذه العلاقات كان طابعاً فاشياً صارخاً . لقد أفرزت تلك المرحلة تشكيلات تنظيمية في مختلف فروع الحركة كانت تقف على رأسها مجموعة قيادات بيروقراطية عاجزة تقنن تفكير الحركة وسلوكها السياسي وحياتهـا الحزبية حسب أوضاعها الذاتية وبما يضمن لها حق الوصاية المطلق. هذه الأوضاع البيروقراطية التي لم ينج منهـا أي فرع من فروع الحركة كان يتوجها وضع بيروقراطي عام على الصعيد القومي ، يحتل قمته « مركز » يقوم بدوره بعملية

تقنين وضبط لتفكير الحركة وسلوكها السياسي وحياتها التنظيمية في كل الأقطار حسب أوضاعه الذاتية أيضاً .

ومما كان يسهل الممارسة البيروقراطية للمركز على كل الفروع ، الطبيعة الهامشية للحركة خلال تلك المرحلة . فلم تكن هناك تجارب عمل حزبي فعلية في الأقطار لها أصالتها وخصائصها المرتبطة فعلاً بالأوضاع القطرية الملموسة ، بل كانت هناك مجموعات حزبية محدودة العدد والأثر تعيش ، على هامش أقنية ومجاري الصراع السياسي الطبقي الناشب في المنطقة ، حياة داخلية مغلقة على نفسها تحكمها هموم ومشاكل تنظيمية شخصية وتفصيلية كانت تجد حلها ومنتهاها في نمط العلاقة البيروقراطية الأبوية التي كان المركز يمارسها بالنسبة لكافة الفروع.

وهكذا كانت العلاقات التنظيمية ، بشكلها ومضمونها البيروقراطي الفاشي ، افرازاً متطابقاً مع طبيعة تكوين الحركة طبقياً وايديولوجياً خلال تلك المرحلة من عمرها . أي بكلمة أخرى لم يكن هناك أي تناقض حقيقي بين أشكال العلاقات التنظيمية البيروقراطية الفاشية السائدة قطرياً ومركزياً،وبين مضمون بنية الحركة النظرية والطبقية ، ولذلك لم تشهد العلاقات التنظيمية أية أزمات حقيقية أو انفجارات مدوية خلال تلك المرحلة .

تلك هي بايجاز حدود الاطار القومي العام الذي كان يجمع فروع حركة القوميين العرب كلها على أرض ايديولوجية وسياسية وتنظيمية واحدة . وضمن هذا الاطار العام وبالاستناد إليه تأسس فرع الحركة اللبناني وتطور خلال السنوات العشر الأولى لقيامه .

فما هي الخصوصيات الموضوعية والذاتية اللبنانيةالتي حكمت نشوء ومسيرة هذا الفرع خلال تلك المرحلة ؟

الفَصْل الثّاني

فرع حركة القوميّين العرب في لبنان :
خصائص نشأته وتكوينه وممارساته
خلال فترة الخمسينات

الأطار الموضوعي لنشوء الحركة في لبنان

ضمن أي وضع سياسي طبقي نشأ فرع حركة القوميين العرب في لبنان وتطور على امتداد الخمسينات ؟

من دراسة التطور التاريخي الملموس للوضع الطبقي اللبناني ، يتضح أن البورجوازية اللبنانية قد نشأت ونمت في الأصل على هامش المصالح الاستعمارية التي كانت ترى في لبنان مدخلا للامتداد والانتشار الى منطقة المشرق العربي . إن هـذه المصالح الاستعمارية ، التي أظهرت اهتمامها المبكر بلبنان حتى عندما كان في أطار الامبراطورية العثمانية (أحداث ١٨٦٠) ، كانت تحدد للبورجوازية اللبنانية منذ البداية طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه وهو دور الوسيط ما بين السوق الرأسمالية العالمية من ناحية ولبنان والمنطقة العربية من ناحية ثانية .

لقد تطورت البورجوازية اللبنانية ونمت ضمن جدلية تاريخية طرفها الأول: الصلة العضوية بالمصالح الامبريالية وسوقها الرأسمالية ، وطرفها الثاني : العلاقة الوثيقة بالمنطقة العربية التي كان الاستعمار يتطلع اليها كمجال لنهب المواد الخام وكسوق لتصريف المنتجات المصنعة .

لقد نشأت البورجوازية اللبنانية كطبقة كومبرادورية خاضعة للاستعمار ، ولكنها كانت مسوقة في الوقت نفسه إلى توثيق ارتباطها بالوضع العربي كي تستطيع لعب دور الوسيط والتقاط الفتات المتساقطة من عملية النهب الامبريالية للمنطقة العربية .

إن انقسامات الطبقة البورجوازية اللبنانية كانت تستمد جذورها من هذه الجدلية التاريخية ، كما أن الصراعات بين أقسامها المختلفة كانت تتجه دائماً نحو حل التناقض الناشىء ، بفعل التغيرات الطارئة على الوضع الدولي والعربي ، ما بين الارتباط العضوي بالمصالح الامبريالية والعلاقة المطلوبة بالمنطقة العربية .

وهكذا فعندما كانت البورجوازية الاسلامية تنادي بالوحدة العربية قبل « الاستقلال » ، إنما كانت تعكس مطامحها في مد نشاطها التجاري الى البلدان العربية المجاورة التي كانت بورجوازياتها « الوطنية » تلتقي مع مصالح الاستعمار البريطاني في توحيد دول المنطقة تحت نفوذه المباشر (مشروع سوريا الكبرى).

أما البورجوازية المسيحية التي كانت ، تاريخياً ، أشد ارتباطاً بالمصالح الفرنسية فإنها بدأت تتطلع هي أيضاً ، في أواخر عهد الانتداب الفرنسي ، الى البلدان العربية المجاورة حيث « المجال الطبيعي » لنشاطها التجاري . وكانت المصالح البريطانية قد بدأت تصبح أكثر تأثيراً في المنطقة العربية ، وأكثر قدرة بالتالي على خدمة مصالح البورجوازية اللبنانية بجناحيها الاسلامي والمسيحي .

وهكذا ولدت « الحركة الاستقلالية » في ظــل العطف البريطاني الذي كان يعكس المنافسة القائمة آنذاك بين الدولتين الاستعماريتين : فرنسا وبريطانيا . وكان « الاستقلال » ثمرة اللقـــاء في مناخ ذلك العطف ، بين البورجوازية الاسلامية والمسيحية . ان هــذا « الاستقلال » لم يكن بالطبع جزءاً من ثورة وطنية أو تتويجالها . فالبورجوازية اللبنانية الكومبرادورية (بجناحيهـــا الطائفيين) كانت أعجز من أن تنشىء استقلالاً حقيقياً أو تحقق مهمات التحرر الوطني الديمقراطي السياسية والاقتصادية والاجتماعية • ولذلك « فالاستقلال » لم يحمل معه تحريراً فعلياً من الاستعمار (لقد جرى استبدال نفوذ استعماري بنفوذ استعماري أخر) ، كما لم يحمل معه تهديمـاً للنظام السياسي اللبناني الذي كانت أسسه قد أرسيت قبل حوالي ثلاثة أرباع القرن في ظل الحماية الأجنبية .

إن الفتنة الطائفية التي افتعلها الاقطاع عام ١٨٦٠ برعاية وتشجيع الدول الأوروبية كانت قــد انتهت إلى وضع نظام سياسي جديد هو نظام المتصرفية بموجب بروتوكول ١٨٦١ . وهكذا انتقــل لبنان من مرحلة تنافس الامارات الإقطاعية شبه المستقلة الى نوع من الوحــدة المركزية تعتمد على الطائفية التي تحولت الى مؤسسة ادارية وسياسية . إن نظــام المتصرفية لم يحمل معه زوالاً للنظام الاقطاعي ، بل تحول الاقطاع الى أشكال جديدة بعد أن استهلك شكله القديم القائم على تنافس الاقطاعيات شبه المستقلة . وهكذا نشأت ارستقراطية ادارية جديدة ذات اصول اقطاعيــة ومرتبطة بالطائفية .

ومن هنا فان « الدولة اللبنانية » التي تم وضع أسس تكوينها بنظــــام المتصرفية كانت ثمرة زواج الطائفية والاقطاعية السياسية .

وعندما تسلمت فرنسا سلطة الانتداب بمقتضى معاهدة سايكس – بيكو كرست نظام الاقطاع السياسي الطائفي وسنت القوانين التي تحميه على الصعيد الاداري والسياسي الانتخابي . وهكذا اكتمل ذلك النظام وتبلور في ظـــل

الانتداب، بالمجالس النيابية التي انشىء أول مجلس منها عام ١٩٢٢، وبالوزارات التي تشكلت اولاها عام ١٩٢٦ . وكانت تلك المجالس والوزارات تتألف من العائلات الاقطاعية على قاعدة التوزيع الطائفي .

إن البورجوازية اللبنانية التي عقدت صفقة « الاستقلال » مع بريطانيا عام ١٩٤٣ ، لم تكن تجـــد نفسها في تناقض تاريخي مع نظام الاقطاع السياسي الطائفي هذا . ذلك انها لم تولد مع ثورة على الاقطاع بل نشأت امتداداً له في بعض شرائحها ، كما انهـــا كانت تتغذى في نموها وتطورها أساسا من الهامش البسيط الذي تركته لهـا مصالح الاستعمار المسيطرة على المنطقة كي تلعب من خلاله دور الوساطة والسمسرة وصلة الوصل مع المشرق العربي . وهكذا قبلت البورجوازية اللبنانية نظام الاقطاع السياسي الطائفي وتعاقدت معه في «ميثاق وطني » أتى يمثل التسوية التي حددت مضمون « الاستقلال » عند قيامه . لقد قامت هذه التسوية « خارجياً » على أساس « رفض الانتداب الأجنبي ورفض الوحدة العربية أيضاً » وعلى أساس « الاعتراف بكيان لبنان المستقل وبوجـه عربي لهذا الكيان » . كما قامت التسوية « داخلياً » على أساس توزيـع مؤسسات النظام السياسية والادارية (الوظائف والمناصب العليا والمقاعد النيابية والوزارية) بين مختلف الطوائف حسب نسبة معينة .

وهكذا كانت التسوية الطائفية الاطار السياسي الذي أتى يكرس ويحمي مصالح كل القوى الداخلية والخارجية المتشاركة في اقتسام غنائم « الاستقلال ».

فالدول الاستعمارية وجدت في هذه التسوية مجالاً للاعتماد على القاعدة الطائفية في تقوية نفوذهـا وسيطرتها السياسية والاقتصادية . والطبقـة البورجوازية التجارية والمالية وجدت في الاقطاعية السياسية الطائفية المتخلفة أفضل نظام يغطي سيطرتها واستغلالها الطبقي ويمنحها الحرية الاقتصادية المطلقة التي كانت بحاجة اليها . وترابط كل ذلك عضوياً : النظـام السياسي الذي تشكل على

أساس الطائفية ، ومصالح الدول الاستعمارية ، ومصالح الطبقة البورجوازية التجارية والمالية والزعامات السياسية التقليدية التي تمثل هذه الطبقة في اصولها الاقطاعية القديمة .

إن الطائفية بحكم هذا الترابط العضوي ، أصبحت مؤسسة سياسية ذات مضمون اقتصادي طبقي يؤمن لأصحاب المصالح جميعاً استمرار سيطرتهم ونفوذهم . وهكذا غدت الطائفية « البناء الفوقي السياسي والايديولوجي » لنظام تحالف الطبقة البورجوازية مع الاقطاع السياسي .

وفي أطار هذا البناء الفوقي كانت البورجوازية اللبنانية تمتص وتجابه كل أزماتها الداخلية وكل التطورات الطارئة حول لبنان في الخارج ، دولياً وعربياً .

الحركة القومية في لبنان : خصائص نشأتها وتكوينها

إن فترة الخمسينات شهدت على الصعيدين الداخلي والخارجي تطورات كانت ذات أثر هام على طبيعة تشكل الوضع الطبقي اللبناني واتجاهاته السياسية .

إن البورجوازية اللبنانية التي كانت الحرب العالمية الثانية قد وفرت لها فرصة استثنائية لتحقيق أرباح عريضة تراكمت على شكل رساميل نقدية ، اندفعت لتوظيف هذه الرساميل في قطاع الخدمات الذي بدأ يشهد نمواً سريعاً أتى يكرس هيمنة الطبقة التجارية والمالية على مجمل الاقتصاد اللبناني .

وبموازاة ذلك كانت الثروة البترولية العربية المتدفقة تفتح أمام هذا الاقتصاد فرصاً واسعة للتورم والانتفاخ . لقد انهالت الرساميل العربية على لبنان ، كما أن البنى الادارية المتخلفة لدى الأنظمة العربية الاقطاعية شبه البورجوازية التي تفجر البترول بين يديها ، كانت أعجز من أن تفي بمتطلبات

هذا الغنى السريع والعريض . وهكذا اتسع المجال أمام « الخبرات اللبنانية » كي تغزو تلك المناطق في سيل من الهجرة بدأ يرشح أموالاً وافدة الى لبنان جناها أصحابها من « خدماتهم » في الخليج والسعودية وغيرهما .

ان موجة « الازدهار الاقتصادي » هذه ، أفرزت تأثيرات هامة على مجمل الوضع الطبقي اللبناني في فترة الخمسينات. ذلك أن الطبقة البورجوازية الصغيرة في لبنان أصابها من رذاذ هذا « الازدهار الاقتصادي » مـــا جعلها في وضعية تاريخية مختلفة عن مثيلاتها في عدد من الأقطار العربية الأخرى .

إن هذه الطبقة لم تفرز أجنحـــة ثورية واسعة منفصلة عن نظام تحالف البورجوازية التجارية المالية والاقطاع السياسي الطائفي ، وقادرة على لعب دور الطبقة الصاعدة . إن فرص العيش والتسلق التي كانت طبيعة « النمو » الاقتصادي تفتحها أمام هذه الطبقة – فئاتها المتوسطة وأقسامها العليا وأبنائها من المثقفين والمتعلمين المتوجهين نحو الوظائف وادارة قطاع الخدمات في المدن بشكل خاص ، وفي الريف الجبلي « الراقي » المشدود إلى خدمات السياحـــة والاصطياف أيضاً – إن ذلك كان يدفع بهـــا نحو الارتباط بنظام الطبقـــة البورجوازية والاقطاع السياسي وايديولوجيته الطائفية .

وهكذا كان الانقسام الطائفي في صفوف البورجوازية الصغيرة اللبنانيـــة شديد الوضوح ، وكانت هذه الطبقة الوقود السياسي الذي يستخدمه النظام لإشعال التوترات الطائفية عند الحـــاجة . أما الكتل الصغيرة التي خرجت من بين مثقفي هذه الطبقة وحرفييها وبعض ملاكيها الصغار في المدينة والريف ، بأفكار ومطامح سياسية راديكالية فأنها وجدت نفسها وسط طبقة غير متأزمة تاريخياً ، ولا يقوم بينها وبـــين النظام الممثل لتحالف البورجوازية التجارية المالية والاقطاع السياسي تناقض عدائي حاسم . ولقد توزعت هذه الكتل الصغيرة مـــا بين الحزب الشيوعي اللبناني والحركة القومية العربية . فاستقطب

الشيوعيون جزءا منها وخاصة في بعض مناطق الريف وضمن أوساط عدد من مثقفي المدن ذوي الأصول الريفية . واستقطب الجنـاح القومي العربي الجزء الأخر الذي كان يرتكز في المدن وبعض قرى السـاحل (وفي هذا الأطار نشأت حركة القوميين العرب) .

إن هذا الجناح القومي العربي من البورجوازية الصغيرة اللبنانية كان ضئيل الحجم والنفوذ ، وكان عاجزاً تاريخيـاً عن تحريك طبقته ودفعها في طريق تحقيق « ثورتها اللبنانية » اكمالاً لحلقة التحولات الوطنية التي شهدها العالم العربي على امتداد الخمسينات . وهكـذا تحول ذلك الجناح القومي التقدمي ، الذي كان حزب البعث العربي الاشتراكي أبرز فصائله ، إلى مجرد إمتـداد سياسي لبناني فوقي لحركة التحرر الوطني العربية في « الخارج » ، بافكارها وشعاراتها ومعاركها الوطنية الديمقراطية الناشبة في اكثر من قطر عربي .

ولكن تلك الشعارات التي كانت تمثل تحديا طبقياً تاريخياً للانظمة الاقطاعية البورجوازية المسيطرة في المنطقة العربية ، لم تكن تطلق التحدي نفسه في وجه النظـام اللبناني . ان شعارات حركة التحرر الوطني العربية كانت تعكس ، خارج لبنان ، تحرك طبقـة (هي البورجوازية الصغيرة) تحس بأوضاعها مسحوقة تحت قبضة تحالف البورجوازية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي . أمـا في لبنان فأن تلك الشعارات كانت تخاطب طبقة بورجوازية صغيرة غير ثورية ولا تعاني مادياً ما كانت تعانيه مثيلاتها في المنطقة العربية .

ومن هنا كان عجز الحركة القومية التقدمية في لبنان عن أن تربط ما بين الشعارات التحررية العربية العـامة التي حملتهـا ، وما بين برنامج نضال وطني ديمقراطي لبناني يطلق وينمي صراعاً طبقياً داخليـاً ملموساً مع نظام تحالف البورجوازية التجارية المالية والاقطاع السياسي .

إن الوضعية التاريخية اللاثورية التي كانت تعيشها البورجوازية الصغيرة اللبنانية ، وهي الطبقة التي انبثقت من بين صفوفها الحركة القومية التقدمية في لبنان ، قد عكست نفسها على طبيعة التكوين النظري والممارسات السياسية لهذه الحركة . لقد أتى هذا التكوين النظري عاجزاً عن فهم القضية الوطنية اللبنانية بمنظار مصالح طبقية ثورية محددة ، ومن هنا سقطت الممارسات السياسية للحركة القومية التقدمية في شباك الغربة الكاملة عن الوضع اللبناني الداخلي الملموس ، وتحولت إلى مجرد استجابات تأييد للنضالات الوطنية الديمقراطية الناشبة في « الخارج » في هذا القطر العربي أو ذاك .

إن ذلك كله كان يمنح الطبقة البورجوازية في لبنان فرصة مواجهة تأثيرات المد الوطني الثوري في المنطقة العربية ، بتكتيكات تضمن بقاء « الحركة الوطنية اللبنانية » تحت قيادتها وضمن شباك إيديولوجيتها السياسية الطائفية على الدوام . وكان ذلك هو ما حصل بالفعل على امتداد فترة الخمسينات .

إن المد الوطني الثوري العربي الذي تبلور في أعقاب السويس وبدأ يفرز اتصالا حميما بين مصر – التي كانت قد قطعت شوطاً هاماً على طريق التحرر الوطني – وبين سوريا التي تعاظم نفوذ الحركة القومية التقدمية على السلطة فيها ، إن ذلك كان يضع النظام اللبناني أمام تغيرات هامة في المنطقة العربية لم يكن يستطيع تجاهلها .

إن عهد شمعون الذي أتى في أعقاب « إنقلاب » ١٩٥٢ كان قد تأسس على معطيات «خارجية » سابقة ومختلفة لم تكن تنطوي على أي تناقض بين ارتباط النظام اللبناني عضويا بالمصالح الامبريالية من ناحية وعلاقته بالمنطقة العربية من ناحية ثانية ، وهي علاقة لم يكن النظام ليستطيع التفريط بها كلياً ، كي لا يحرم من مصادر « ازدهاره » واستمراره .

إن خضوع كل المنطقة العربية لنفوذ الاستعمار ولسيطرة الانظمة الاقطاعية شبه البورجوازية في مطلع الخمسينات ، كان يمنح السياسة الخارجية اللبنانية في بدايات عهد شمعون ، قدرة كاملة على التوازن بين « العرب » و « الغرب » بما يحفظ للنظام اللبناني فرصة الاستمرار في لعب دور الوسيط في عملية النهب الامبريالية الجارية لثروات المنطقة العربية . إلا أنه حين لم يعد « كل العرب مع الغرب » بدأ توازن السياسة اللبنانية الخارجية يختل ، وكان مطلوباً من النظام إمتصاص هذا الاختلال بتجديد صيغة التسوية السياسية الطائفية التي قام عليها « الاستقلال » داخلياً وخارجياً عام ١٩٤٣ ، بما يؤدي الى استيعاب الظروف الجديدة الطارئة على الوضع العربي .

ولكن شمعون كانقد ذهب بعيداً في المراهنة علىقدرةالاستعمار والرجعيات العربية على اسقاط المد الوطني الثوري العربي و « إعادة التوازن الى المنطقة » ، كما إنه كان قد ذهب بعيداً على الصعيد الداخلي في سياسة الانفراد بالحكم تمهيداً لتجديد رئاسته الأمر الذي دفعه الى ضرب النفوذ الانتخابي للعديد من زعماء البورجوازية والاقطاع السياسي مستنفراً بذلك معسكراً عريضاً بدأ يتجمع في وجهه .

إن اصرار العهد الشمعوني على ممارسة الانحياز السافر والصارخ إلى معسكر الغرب والرجعية العربية ، فضلاً عن أنه كان يهدد توازن السياسة الخارجية اللبنانية بالاختلال ، فإنه كان يضع النظام اللبناني أمام عملية مجابهة قاسية مع حركة التحرر الوطني العربية آنذاك . وهي مجابهة كانت جديرة ، رغم تمييع الوضع الطبقي اللبناني ، بزج النظام في معركة خارجية يمكن أن تفرز إذا ما استطالت أزمات اقتصادية واجتماعية داخلية سوف يكون لها تأثيرها على طبيعة تشكل الوضع الطبقي الداخلي واتجاهاته السياسية .

وأمام هذه الاحتمالات تقدم جناح من البورجوازية الاسلامية لركوب موجة أسقاط العهد الشمعوني ، وإمتصاص الشعارات التحررية « الوافدة إلى

لبنان من الخارج» بما يضمن استعادة توازن النظام بجمله وسط الأوضاع المتغيرة في المنطقة . إن قيـــادة الجناح البورجوازي الإسلامي للحركة الوطنية ذات الطابع العروبي ، كان يضع هذه الحركة دائماً في خدمة التوازن الطائفي الذي اقيم عليه الكيان اللبناني أساساً . وكانت « وطنية» ذلك الجناح البورجوازي الاسلامي تقف عند حدود ما تسمح به علاقاته بالمصالح الاستعمارية المتنافسة في المنطقة . وهكذا فــان « الحركة الوطنية » تحت قيــادة وقبضة شرائح من البورجوازية والاقطاع السياسي تحولت إلى كفة من كفتي الميزان في التوازن السياسي الطائفي القائم . وفي حدود هذا التوازن ومن داخله كانت « الحركة الوطنية » تتحرك بآفاق لا تتعداها .

وكان ذلك هو ما حدث بالضبط عام ١٩٥٨ . فقد استطاعت البورجوازية الطائفية (الاسلامية) أن تمسك بزمــام الانفجار الذي أنطلق في وجه العهد الشمعوني ، وقد شاركت الحركة القومية التقدمية في هذا الانفجار (البعث ، الناصريون، القوميون العرب)ولكنها عجزت عن تحديد موقف سياسي مستقل عن قيادة البورجوازية الطائفية التي وقفت « بالمطالب الوطنية » عند حدود اسقاط شمعون ، والعودة إلى سياسة خارجية تنشىء علاقات « حسن جوار مع العرب » مع ضمان نفوذ ومصالح الامبريالية في لبنان وضمان انحيازه الضمني إلى المعسكر الغربي . وهكذا انتهت حركة ١٩٥٨ إلى صفقة مع النفوذ الاميركي على الصعيد الخارجي (وضعت خطوطها في مباحثات مورفي مع قادة « ثورة » ١٩٥٨) ، والى اتفاقية « لا غالب ولا مغلوب » على الصعيد الداخـــلي وهي الاتفاقية التي جددت ميثاق التسوية الطائفية الأصلية واعادته إلى نقطة التوازن من جديد .

إن الحركة القومية التقدمية التي شاركت في أحداث ١٩٥٨ ، تحت قيادة البورجوازية الطائفية ، بدت عاجزة عن تحليل طبيعة العهــد الشهابي الجديد الذي انبثق عن تلك الأحــداث. ان تحليق تلك الحركة في « الأجواء العربية»

بعيداً عن أية مرتكزات طبقية لبنانية تحدد لهـــا فكرها وممارستها ، كان يجعل من تقييمها للسياسة الخارجية خاضعاً لمقاييس لا تتعدى المظاهر الشكلية والمواقف اللفظية الديماغوجية . وهي مظاهر ومواقف كان العهد الشهابي في بداياته قادراً على صوغها بطريقة بارعة . وهكذا اكتسبت السياسة الخارجية طابعاً مظهرياً جديداً مؤداه عدم الانزلاق إلى ممارسة عداء سافر للتيار العربي التحرري في الخارج ، دون أن يقترن ذلك طبعاً بانتهاج سياسة وطنية فعلية في الداخل تنهي السيطرة الامبريالية الحقيقية على لبنان ، أي النفـــوذ السياسي للاستعمار الجديد وفي مقدمته الولايات المتحدة الاميركية .

إن السياسة الخارجية « الجديدة » أتت تعيد للنظام اللبناني نقطة توازنه وسط التغيرات الجـــارية في المشرق العربي ، بما يضمن ارتباطه عضوياً بمصالح الاستعمار من ناحية ، ويفتح أمامه فرص الاستمرار « بالمشاركة » في عملية النهب الامبريالية عبر علاقـاته بالمنطقة العربية من ناحية ثانية . ولكن عجز الحركة القومية التقدمية عن تحليل الطبيعة الطبقية الحقيقية لهذه السياسة الخارجية ، إنزلق بها نحو اعتبار العهد الشهابي الجديد « عهداً وطنياً » فدخلت تحت مظلته لتفقد بذلك حتى « استقلالها » الجزئي عن النظام كما بدا خلال العهد الشمعوني .

★ ★ ★

تلك هي القوانين التي حكمت نشوء وتطور الحركة القوميـــة التقدمية في لبنان على امتداد فترة الخمسينات . لقد كانت هذه الحركة جناحا ضئيل الحجم وقليل الفعالية من طبقة بورجوازية صغيرة غـــير ثورية ، وكانت أفكارها وممارساتها السياسية مجرد اصـــداء لشعارات حركة التحرر الوطني العربية في الخارج . كما ظلت تحكمها غربة كاملة عن الوضع اللبناني الملموس فتحولت إلى ما يشبه « الجالية العربية ضمن لبنان » . ولم تستطع أن تخوض نضـــالاً ثورياً يخرجها من تحت قيادة البورجوازية الاسلامية فظلت أسيرة لعبة التوازن

لبنان من الخارج» بما يضمن استعادة توازن النظام بجمله وسط الأوضاع المتغيرة في المنطقة . إن قيـــادة الجناح البورجوازي الإسلامي للحركة الوطنية ذات الطابع العروبي ، كان يضع هذه الحركة دائماً في خدمة التوازن الطائفي الذي اقيم عليه الكيان اللبناني أساساً . وكانت « وطنية» ذلك الجناح البورجوازي الاسلامي تقف عند حدود ما تسمح به علاقاته بالمصالح الاستعمارية المتنافسة في المنطقة . وهكذا فـان « الحركة الوطنية » تحت قيـادة وقبضة شرائح من البورجوازية والاقطاع السياسي تحولت إلى كفة من كفتي الميزان في التوازن السياسي الطائفي القائم . وفي حدود هذا التوازن ومن داخله كانت « الحركة الوطنية » تتحرك بآفاق لا تتعداها .

وكان ذلك هو ما حدث بالضبط عام ١٩٥٨ . فقد استطاعت البورجوازية الطائفية (الاسلامية) أن تمسك بزمـام الانفجار الذي أنطلق في وجه العهد الشمعوني ، وقد شاركت الحركة القومية التقدمية في هذا الانفجار (البعث ، الناصريون، القوميون العرب)ولكنها عجزت عن تحديد موقف سياسي مستقل عن قيادة البورجوازية الطائفية التي وقفت « بالمطالب الوطنية » عند حدود اسقاط شمعون ، والعودة إلى سياسة خارجية تنشىء علاقات « حسن جوار مع العرب » مع ضمان نفوذ ومصالح الامبريالية في لبنان وضمان انحيازه الضمني إلى المعسكر الغربي . وهكذا انتهت حركة ١٩٥٨ إلى صفقة مع النفوذ الاميركي على الصعيد الخارجي (وضعت خطوطها في مباحثات مورفي مع قادة « ثورة » ١٩٥٨) ، والى اتفاقية « لا غالب ولا مغلوب » على الصعيد الداخـــلي وهي الاتفاقية التي جددت ميثاق التسوية الطائفية الأصلية واعادته إلى نقطة التوازن من جديد .

إن الحركة القومية التقدمية التي شاركت في أحداث ١٩٥٨ ، تحت قيادة البورجوازية الطائفية ، بدت عاجزة عن تحليل طبيعة العهـد الشهابي الجديد الذي انبثق عن تلك الأحـداث. ان تحليق تلك الحركة في « الأجواء العربية»

بعيداً عن أية مرتكزات طبقية لبنانية تحدد لهـــا فكرها وممارستها ، كان يجعل من تقييمها للسياسة الخارجية خاضعاً لمقاييس لا تتعدى المظاهر الشكلية والمواقف اللفظية الديماغوجية . وهي مظاهر ومواقف كان العهد الشهابي في بداياته قادراً على صوغها بطريقة بارعة . وهكذا اكتسبت السياسة الخارجية طابعاً مظهرياً جديداً مؤداه عدم الانزلاق إلى ممارسة عداء سافر للتيار العربي التحرري في الخارج ، دون أن يقترن ذلك طبعاً بانتهاج سياسة وطنية فعلية في الداخل تنهي السيطرة الامبريالية الحقيقية على لبنان ، أي النفـــوذ السياسي للاستعمار الجديد وفي مقدمته الولايات المتحدة الاميركية .

إن السياسة الخارجية « الجديدة » أتت تعيد للنظام اللبناني نقطة توازنه وسط التغيرات الجـــارية في المشرق العربي ، بما يضمن ارتباطه عضوياً بمصالح الاستعمار من ناحية ، ويفتح أمامه فرص الاستمرار « بالمشاركة » في عملية النهب الامبريالية عبر علاقـاته بالمنطقة العربية من ناحية ثانية . ولكن عجز الحركة القومية التقدمية عن تحليل الطبيعة الطبقية الحقيقية لهذه السياسة الخارجية ، إنزلق بها نحو اعتبار العهد الشهابي الجديد « عهداً وطنياً » فدخلت تحت مظلته لتفقد بذلك حتى « استقلالها » الجزئي عن النظام كما بدا خلال العهد الشمعوني .

★ ★ ★

تلك هي القوانين التي حكمت نشوء وتطور الحركة القوميـــة التقدمية في لبنان على امتداد فترة الخمسينات . لقد كانت هذه الحركة جناحا ضئيل الحجم وقليل الفعالية من طبقة بورجوازية صغيرة غـــير ثورية ، وكانت أفكارها وممارساتها السياسية مجرد اصـــداء لشعارات حركة التحرر الوطني العربية في الخارج . كما ظلت تحكمها غربة كاملة عن الوضع اللبناني الملموس فتحولت إلى ما يشبه « الجالية العربية ضمن لبنان » . ولم تستطع أن تخوض نضـــالاً ثورياً يخرجها من تحت قيادة البورجوازية الاسلامية فظلت أسيرة لعبة التوازن

السياسي الطائفي. وخلال أحداث ١٩٥٨ ابتلع الإنقسام الطائفي كل شعاراتها « المتميزة » لفظياً وانتهى بها الأمر إلى الوقوع في شباك النظام مع بدايات العهد الشهابي .

ولقد خضع نشوء وتطور حركة القوميين العرب في لبنان لهذه القوانين ذاتها. إلا أنه تبقى هناك خصوصيات اتسمت بها أوضاع الحركة الذاتية خلال فترة الخمسينات لا بد من الإلمام بها في وقفة سريعة تحدد طابعها الأساسي العام .

الوضع الذاتي الخاص
لحركة القوميين العرب في لبنان

لقد كانت حركة القوميين العرب في لبنان الحلقة الأضعف والأكثر تخلفاً ويمينية ضمن إطار الحركة القومية التي كان حزب البعث العربي الاشتراكي يحتل مقدمتها . وكان ذلك طبيعياً لأن الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب كان يمثل في الأصل نوعاً من الامتداد للفكر الفاشي والبرنامج السياسي الذي أفرزته الحركة بمجمل فروعها على الصعيد العربي . إن هذه الخصوصية جعلت الحركة أقل حجما وأكثر غربة عن الوضع السياسي اللبناني وأكثر عجزاً عن ممارسة أي فعل سياسي فيه .

إن الفكر القومي اليميني على الصعيد العربي ، انتج على الصعيد اللبناني حركة سياسية هامشية ظلت حتى عام ١٩٥٧ محصورة في إطار فريق محدود من الطلبة الثانويين ، وعجزت حتى عن الانتشار في أوساط بعض مثقفي البورجوازية الصغيرة (بما فيهم الطلبة الجامعيون) وبعض حرفييها وفلاحيها الصغار ، وهي الأوساط التي كان حزب البعث قد حقق نوعاً من الامتداد بينها . إن القدرة على استقطاب فريق من الطلبة الثانويين ، كانت تفسرها الطقوس الفاشية التي برعت الحركة في

استخدامها (المخيمات الكشفية ، والتعبئة التنظيمية الصارمة شكلياً) . ولكن هؤلاء الطلبة كانوا يتساقطون من الحركة مجموعة بعد أخرى بمجرد نمو مداركهم لتستقطبهم أحزاب سياسية أخرى أو ليمتصهم النظـــام من خلال وضعهم المعيشي .

وهكذا عاشت الحركة في السنوات الخمس الأولى لقيامها ، وضعـــا هامشياً قاتلاً جعلها في إطار طقوس السرية العجيبة التي كانت تمـــارسها آنذاك تنظيما غامض الهوية بل وحتى مجهول الوجود من قبل أكثر قطاعات الجمــاهير اتصالاً بالعمل السياسي .

ولكن أحداث ١٩٥٨ وما تلاهــا ، كانت تقدم للحركة فرصة للخروج من تقوقعها والانتشار نسبياً في بعض المناطق ضمن استقطابات طبقية أتت متوافقة مع طبيعة الفكر الفاشي والبرنامج السياسي اليميني لحركة القوميين العرب بمجمل فروعها . لقد تحقق هذا الانتشار في ثلاث مناطق : صور وطرابلس وبيروت ، وكان يحمل في طياته دلالات طبقية سياسية شديدة الوضوح .

ففي منطقة صور أتاحت السنوات الممتدة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦١ للحركة ، أن تبدو في الظـــاهر ملتحمة بالتحرك « الجماهيري » الذي ساد تلك المرحلة . وهكذا استقطبت في تنظيمها وحولها عناصر شتى متباينة تضم في عدادهـــا قطاعات من البورجوازية التجارية والطبقة المتوسطة وجزءاً كبيراً من الحرفيين والبروليتاريا الرثة التي أتاح لها العنف المسلح العاري من أي مضامين سياسية واضحة (عام ١٩٥٨) أن تجد لها مكانا مهما في الأحداث . ومن داخل أحداث ٥٨ وجدت الحركة في منطقة صور نفسها ، وهي التي انساقت إلى تبني وقيادة هذا العنف الذي شكل مخرجاً لأزمة وجودها الذاتي ، وجدت نفسهـــا على رأس القيادة السياسية مشكلة في وقت انهارت فيه السلطة الحكومية نوعاً من السلطة

الشعبية . ولكن هذا « الالتحام بالشعب » سرعان ما بدا عند تراجع المد الجماهيري الذي أعقب أحداث ١٩٥٨ بمدة ليست بالطويلة ، واهياً وصورياً . والقيادات التي نفخت فيها هذه الأحداث قدرات وهمية ، سرعان ما ظهر واضحاً انها لم تكن في داخلها سوى حفنة من انصاف المثقفين أعادها انحسار الموجة الجماهيرية إلى مكانها في الزاوية. وظهر جليا تناقضها مع الجماهير ووضحت عقليتها الفوقية ممثلة في عجزها عن ترك المنبر القيادي والنزول إلى الجماهير مع افتقادها لأي تحليل لطبيعة هذه الجماهير .

إن تكوين الحركة النظري الفاشي واقتصار تنظيمها الحزبي على العناصر الأكثر تخلفاً من انصاف مثقفي البورجوازية الصغيرة ، إن ذلك كان يكرس عقليتها الفوقية : عقلية قيادة الجماهير من على المنبر دون أن تستطيع أن تجد لنفسها جذوراً ومؤسسات حقيقية في قاع التحركات الاجتماعية . ولقد نشرت هذه العقلية نفسها على مجموعة الممارسات « الشعبية » التي خاضتها الحركة فيمنطقة صور . لقد بدت الحركة عاجزة ، رغم ضخامة دورها السياسي و «العسكري» في أحداث ١٩٥٨ ، عن تجاوز طبيعتها الأصلية كتنظيم يمثل في فكره الفاشي ردود فعل الجناح الأيمن من البورجوازية الصغيرة، كما عجزت عن التحرر من الصبغة التي ظهر من خلالها وجودها « الحزبي » في أحداث ٥٨ كتكتل سياسي طبقي متميع يستقطب حوله قطاعات منالبورجوازية التجارية والطبقة المتوسطة كانت كل « معاركها » السياسية تنحصر في إطار الصراع التقليدي العائلي بين جناحي الاقطاع السياسي في المنطقة (الأسعد والخليل) .

بل إن الحركة التي كانت تدرك أن نفوذها ووجودها مرتبط أساساً بمحافظتها على نفسها كتكتل سياسي طبقي متميع أفرزته أحداث ١٩٥٨ ، ظلت على امتداد السنوات الثلاث التي اعقبت هذه الأحداث تحارب لحماية نفسها

عبر ممارسات سياسية « شعبية » كانت تستهدف دائماً إعـــادة نفس الظروف والصراعات التي حكمت أحداث ١٩٥٨ . وقد بلغت هذه الممارسات ذروتها في خوض الحركة معركة الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠ . وهكذا نزلت الحركة إلى الميدان الانتخابي « ببرنامج » كان بنـــده الرئيسي : التذكير بأحداث ١٩٥٨ ودور القوميين العرب فيها . وكان ذلك معناه خوض المعركة من ضمن إطـــار الانقسام التقليدي بين جناحي الاقطاع السياسي في المنطقة ، وهو الانقسام الذي كان يعطي لأحداث ٥٨ مدلولاتها السياسية المحلية . ولذلك لم يكن لدى الحركة ما يمنعها من أن تلهث وراء محـــاولة الدخول في لائحة الأسعد المنافسة للائحة الخليل الانتخـابية آنذاك . ولكنها لم توفق إلى ذلك فخاضت المعركة بمرشح منفرد نال بضعة آلاف صوت كانت تمثل الحركة كافراز طبقي سياسي متميع أنتجته أحداث ٥٨ .

ولقد كانت انتخابات ١٩٦٠ آخر عهد الحركة في صور بالممارسات القيادية الفوقية الفخمة « للتيار الشعبي » . وبعدها ظلت اطارات الحركة تتعيش سياسياً، ولفترة أخرى من الزمن ، على كمية الأصوات التي نالها مرشحها عـام ١٩٦٠ ، محاولة جهدها أن تجمد كل التحركات في الاطـــار الذي فرضته ظروف ذلك العام .

إن نموذج « النمو » الذي حققته الحركة في منطقة صور ، مستفيـــدة من أحداث ٥٨ ، كان غير قـابل للتكرار بجذافيره في مدينة طرابلس . فوجود حزب البعث والحزب الشيوعي كان يمنع الحركة من « اعتـــلاء منبر » قيادة التحركات الجماهيرية في ذلك العام . ولكن منطقة « ميناء طرابلس » شهدت تجربة مصغرة«لنمو»الحركة حسب نموذج كان يقترب بمضامينه الطبقية السياسية، وبمواصفاته وأشكاله وأساليب العمل السياسي « الشعبي » التي انبثقت عنه ، من

النموذج الذي شهدته منطقة صور . مع فارق وحيد هو أن نموذج «النمو» الذي حققته الحركة في ميناء طرابس عبر أحداث ٥٨ ، استمر بأوهامه على قيد الحياة عشر سنوات قبل أن ينتهي إلى الإفلاس بمغامرة انتخابية أتت تكرر حرفياً ممارسة الحركة الإنتخابية في صور عام ١٩٦٠ .

أما في بيروت فإن أحداث ٥٨ منحت الحركة فرصة واسعة للالتحام بفريق من مثقفي البورجوازية المتوسطة والصغيرة الإسلامية ، ينتمي إلى أوساط استعصت تاريخياً على كل التيارات التقدمية ، سواء منها الشيوعي أو القومي الثوري (حزب البعث) . فلقد كان هذا الفريق من أبناء العائلات البيروتية (الذي ضمه اطار المقاصد : ثانويتها وجمعية الخريجين فيها) شديد الإرتباط بالبنية الثقافية الطائفية التقليدية التي كانت البورجوازية الإسلامية تتعهدها وترعاها. ولذلك لم تستطع التيارات التقدمية ،بأفكارها الراديكالية ،أن تخترقه. أما الحركة فإنها كانت ، بفكرها الفاشي وبرنامجها السياسي اليميني ، أقدر على الاقتراب منه والالتحام به . وهكذا حققت انتشاراً نسبياً في القطاع الاسلامي من بيروت عبر استقطاب عناصر من البورجوازية المتوسطة والصغيرة كانت تمثل الجيوب ذات الدور الهامشي والتكوين الثقافي الأكثر تخلفاً ضمن هذه الطبقة . لقد كانت تلك العناصر واقعة ، بتكوينها الفكري وردود فعلها السياسية ، في قبضة الايديولوجية الطائفية كلياً . وهكذا فإن دخولها إلى تنظيم الحركة في بيروت كان يدفع بها إلى الغرق في دوامة العمل السياسي الطائفي بأكثر أشكاله تخلفاً ووضوحاً . حتى أصبحت معارك الأوقاف والإفتاء والمجلس الإسلامي الأعلى وجمعية المقاصد وحقوق المسلمين في الوظائف ، في طليعة الهموم السياسية للحركة والحافز الأساسي لنشاط فرعها في بيروت .

من ذلك كله يتضح أن القوميين العرب في لبنان ظلوا يمثلون ، على امتداد فترة الخمسينات ، الجناح اليميني في الحركة القومية وأكثر حلقاتها ضعفاً وتخلفاً

وخضوعاً لقيادة البورجوازية وسقوطاً في ايديولوجية النظام الطائفية .

ولم يكن انضمام الحركة إلى موكب المنادين بشعار « العلمانية » ليغير من هذا الواقع في قليل أو كثير . فالدعوة العلمانية كانت تعالج المشكلة الطائفية بشكل مثالي عازلة إياها عن جذورها الطبقية والاجتماعية ، معتبرة النضال ضد الطائفية مسألة وعي عام لا بد من تنميته ضد النصوص الطائفية في القوانين المعمول بها . إن الدعوة العلمانية كانت تعبر عن ايديولوجية بورجوازية مثالية تسود أوساط بعض المثقفين ، ولكنها أعجز من أن تخترق سور الطائفية الصلب الذي كانت تسنده مصالح الطبقة البورجوازية الحاكمة .

وهكذا كانت ممارسات الحركة تنزلق ، بحكم طبيعة موقعها الطبقي وتكوينها النظري السياسي ، إلى السقوط في المجرى الطائفي رغم كل الحرارة اللفظية التي كانت تطرح من خلالها شعار العلمانية .

التكوين التنظيمي البيروقراطي

إن ذلك التكوين النظري والطبقي لفرع حركة القوميين العرب في لبنان ، كان يحدد الطابع الخاص للعلاقات التنظيمية ضمن صفوفه . لقد قامت هذه العلاقات على أساس بيروقراطي داخل التنظيم اللبناني نفسه من جهة وفي علاقاته بالقيادة القومية المركزية على الصعيد العربي من جهة أخرى .

إن تلك العلاقات التنظيمية البيروقراطية كانت تتسم بتغليب الطابع الشكلي للتنظيم (بطقوس من التعبئة الفاشية) على مضمونه النظري والسياسي . أما على الصعيد العربي فقد أدت العلاقات البيروقراطية المركزية بين القيادة القومية وفروع الحركة إلى فقدان العلاقات الموضوعية والديمقراطية الحقيقية بين هذه الفروع ، وإلى توجيه العمل السياسي وحتى التنظيمي معزولاً عن حقائق الوضع

اللبناني نفسه ، بتوجيهات سياسية ذاتية من القيادة القومية . وكان ذلك يزيد من عزلة الحركة وغربتها عن الوضع اللبناني الملموس .

بهذه الأوضاع استقبل فرع حركة القوميين العرب بداية الستينات بما شهدته من تحولات في المنطقة العربية ، وبما فجرته ضمن الحركة بكل فروعها من صراعات انتجت مرحلة جديدة هي مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة التي امتدت بأشكال مختلفة حتى نكسة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ .

الفصل الثالث

أفكار وممارسات فرع الحركة اللبناني بين ١٩٦٣ - ١٩٦٧

إن مرحلة سيادة الافكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن تنظيمات حركة القوميين العرب بكل فروعها ، كانت ثمرة عوامل موضوعية وذاتية بدأت تفعل فعلها وتمارس تأثيراتها منذ مطالع الستينات .

في تلك الفترة كانت حركة ٢٣ تموز في مصر – التي امتدت بأفكارها وبرنامجها عبر الوحدة الى سوريا – تنتقل من مرحلة تطويق المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي للطبقة البورجوازية الكبيرة ، الى مرحلة الصدام مع هذه الطبقة عبر تحولات اقتصادية أتت تكرس نهائياً سيادة الجناح البورجوازي الصغير التقدمي بأفكاره وبرنامجه على رأس حركة التحرر الوطني العربية . لقد تجسدت هذه التحولات في قرارات التأميم (مع تعديلات قانون الاصلاح الزراعي الاول في مصر) الصادرة في ٢٣ تموز ١٩٦١ . وكان رد فعل البورجوازية الكبيرة (المتحالفة مع كبار ملاك الاراضي) تجاهها ، قيام مؤامرة الانفصال التي استطاعت سلخ سوريا ، بصفتها الحلقة الاضعف ، عن كيان الجمهورية العربية المتحدة .

ان الانفصال كحادث تاريخي ، كان يفتح الطريق لبلورة وانضاج الابعاد

الطبقية الايديولوجية والسياسية للمركة الاقتصادية التي فجرت في وجه تحالف البورجوازية الكبيرةوكبار ملاك الاراضي بتأميمات ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة . وهكذا تقدمت القيادة الناصرية لتتولى استخراج « دروس نكسة الانفصال ونتائجها » فكان الميثاق الوطني الذي طرح تطويراً « للمبـــادىء الستة » وكان الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اقترح بديلاً للاتحاد القومي .

ان الميثاق الوطني كان يمثل عند صدوره التعبير الاكثر وضوحاً عن فكر البورجوازية الصغيرة العربية التقدمي وبرنامجها « الثوري » . كما ان الاتحاد الاشتراكي العربي كان يمثل نموذج التنظيم السياسي الذي تستطيع هـــذه البورجوازية الصغيرة التقدمية اقامته تحت قيادتها وفي ظل أفكارهاوبرنامجها .

أن تأميمات ١٩٦١ وردود الفعل النظرية والسياسية التي مارسها النظام في مصر تجاه حدث الانفصال ، ان ذلك أتى يكرس الصيغة الناصرية - قيادة وفكراً وبرنامجاً وتنظيماً - اطاراً تاريخياً لحركة التحرر الوطني العربية بكل فصائلها ، خلال تلك المرحلة .

ولم تكن حركة القوميين العرب - بكل فروعها - لتستطيع البقاء محصنة في وجه هذه التطورات الموضوعية ، ومغلقة كلياً على فكرها الفاشي وبرنامجها السياسي اليميني . وهكذا بدأت تتولد في صفوفها تفاعـــلات شملت أوساطاً قاعدية وبعض العناصر القياديةالتقدمية التي كانت حتى مطلع الستينات محدودة العدد والاثر .

الانعطاف « الاشتراكي »
في حركة القوميين العرب

ان هذه العناصر القيادية التقدمية كانت ذات منشأ طبقي بورجوازي صغير كادح ، وقد انضمت إلى الحركة في أواسط الخمسينات وهي بعد على مقاعد

الدراسة وفي سن المراهقة . ولم تكد تتجاوز مرحلة مراهقتها السياسيةالعاطفية حتى بدأت تحس بحاجز من الغربة يفصل بينها وبين الحركة ، خصوصاً بعد أن تمكنت من تحصيل ثقافة تقدمية عامة مهزوزة الملامح .

ولم تكن الحركة بفكرها الفاشي التقليدي هي مصدر هذه الثقافة بالطبع . بل أن تلك العناصر حققت نموها الفكري ذاك من خلال انفتاحهـــا على بعض الاوساط التقدمية خارج الحركة (في لبنان والعراق ومصر) .

ولقد اتت التحولات « الثورية » الموضوعية التي شهدتها المنطقة مع مطالع الستينات ، تحكم طوق العزلة والحصار حول فكر الحركة الفاشي وبرنامجها السياسي اليميني . وبذلك كانت تنفتح أمـــام العناصر القيادية التقدمية فرصة تاريخية لخوض صراع فعلي ضد بنية الحركة التقليدية . وهكذا بـدأ يتبلور تيار تقدمي راح يمارس مراجعة نقديـــة لافكار الحركة الفاشية وممارساتها السياسية اليمينية كما ظهرت على امتداد الخمسينات ، مؤكداً على ضرورة الالتحاق بالفكر القومي الثوري والاشتراكي البورجوازي الصغير السائد على رأس حركة التحرر الوطني العربية ، وعلى ضرورة الالتزام بالبرنامج السياسي التقدمي المنبثق عنه .

ان هذه المراجعة النقدية كانت تهز للمرة الاولى المعطيات التي تأسست عليها الحركة أصلا، ولذلك بدأت تثير ردود فعل حادة لدى القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة . وهكذا نشبت للمرة الأولى في تاريخ الحركة ازمة تنظيمية داخلية واضحة المعالم ، ولكنها ظلت مع ذلك أزمة صامتة ومجهولة بالنسبة لمجموع أعضاء الحركة . ذلك أن العناصر القيادية ذات الاتجاه التقدمي استمرت متقيدة ، في طرحها لافكارها ومواقفها بالاطر والعلاقات التنظيمية التقليدية ذات المضمون البيروقراطي الفاشي ، والتي لم تكن تعطي لجمهرة الأعضاء أي دور تقريري في شؤون الحركة الفكرية والسياسية . ولم يكن الاكتفاء بطرح

الافكار والمواقف التقدمية ضمن جدران القيادة القومية المركزية ، ليؤدي إلى أي تحول حقيقي في بنية الحركة الطبقية والايديولوجية وفي ممارستها السياسية. وقد كان المؤتمر القومي الذي انعقد عام ١٩٦٢ (في أعقاب قرارات التأميم وحركة الانفصال) يقدم نموذجاً حياً للنتائج الجزئيــة التي لم يكن بالامكان تجاوزها إذا مااستمرت العناصر القيادية ذات الاتجاه التقدمي تطرح موضوعاتها ومواقفها ضمن جدران القيادة القومية المركزية المغلقة على مجموع الاعضاء .

لقد شهد مؤتمر ١٩٦٢ أول انقسام واضح بين فريقين ضمن الاطار القيادي المركزي للحركة :

ـ الفريق التقدمي الطامح إلى اكساب الحركة افقــاً قومياً ثورياً واشتراكياً بورجوازياً صغيراً ، وإلى الالتزام بالبرنامج السياسي التقدمي لحركة التحرر الوطني العربية مجسداً بالصيغة الناصرية . أي الطامح بالتالي إلى تصفية البنية التقليدية ، الطبقية والايديولوجية للحركة ، وتحويلها إلى فصيل بورجوازي صغير تقدمي . وقد كان هذا الفريق التقدمي يضم عدداً من العناصر القيادة من بينها : نايف حواتمه ، محسن ابراهيم ، محمد كشلي .

ـ والفريق اليميني الممثل للقيادة التقليدية المؤسسة والذي كان مشدوداً إلى أفكار النشأة الفاشية والبرنامج السياسي اليميني الاصلي للحركة . ومن أبرز عناصر هذا الفريق : جورج حبش ، هاني الهندي ، احمد الخطيب ، وديــع حداد .

وقد كان المؤتمر ميداناً للصراع بين هذين الفريقين . الا أنه في ظل خضوع الفريق التقدمي للتقاليد والعلاقات التنظيمية الفاشية الموحدة بيروقراطيا على رأس الحركة ، انتهى المؤتمر إلى اتفاق بين الكواليس على مواقف نظرية وسياسية مشتركة طرحت في تقرير داخلي لم يعط الاعضاء بالطبع أية صورة حقيقية عن المناقشات التي دارت والمواقف والاراء التي التزمها وعبرعنها كل من الفريقين ، بل

اكتفى بأن يسقط على تنظيمات الحركة بمختلف فروعها صيغة النتائج الموحدة التي انتهى اليها المؤتمر . ولم تكن هذه النتائج الموحدة ، في حقيقتها ، سوى عملية اجهاض للموضوعات التي طرحها الفريق التقدمي نقداً لفكر الحركة الفاشي وبرنامجها السياسي اليميني.

وهكذا فشل مؤتمر ١٩٦٢ في تحقيق تحول فعلي ضمن الحركة ، لأن الفريق اليميني الممثل للقيـــادة المؤسسة فرض على الخط القومي الثوري والاشتراكي البورجوازي الصغير ، تحفظاته الجوهرية ورفض أي نقد جذري للافق الايديولوجي الفاشي والبرنامج السياسي اليميني للحركة ، ولم يوافق على ما هو اكثر من « تطعيم » الاتجاهات المتحدرة من فترة الخمسينات ببعض لفظيات الفكر الاشتراكي البرجوازي الصغير . ومن هنا اتى التقرير ـ التسوية الصادر عن المؤتمر ، مجرد وثيقة تحتوي بعض الاضافات النظرية الانتقائية على خط الحركة التقليدي الذي اعتبر صحيحاً في أصله ! .

ولقد كانت هذه النتائج الجزئية التي اجهضت معها محاولة الفريق التقدمي احداث تحول في بنية الحركة الطبقية والايديولوجية ، دليلا واضحا على ان ذلك الفريق التقدمي لن يستطيع اكتساب مواقع اساسية اذا هو استمر منضبطا ضمن اطر العلاقات التنظيمية الفاشية التقليدية ، واذا هو استمر يصارع ضمن جدران القيادة القومية البيروقراطية المغلقة على جمهرة الاعضاء .

ان احداث تحول اساسي في الحركة ينقلها من المرحلة القومية اليمينية التي عاشتها على امتـــداد فترة الخمسينات الى مرحلة اشتراكية بورجوازية صغيرة جديـــدة ، ان ذلك كان يتطلب تصفية العناصر والشرائح ذات الانتماء الطبقي البورجوازي الكبير وشبه الاقطاعي التي كانت تتصدر تنظيمات الحركة ، كما كان يفرض تطويق وشل الاطارات البورجوازية الصغيرة المتخلفة وسحق الاتجاه الفكري الفاشي في ابرز معاقله التنظيمية . ولم يكن ممكنا خوض هذه المعركة

بنجاح من خلال انضباط الفريق التقدمي ضمن اقنية العلاقات التنظيمية التقليدية بشكلها ومضمونها البيروقراطي الفاشي ، قطريا ومركزيا . فقد كان الانضباط ضمن هذه الاقنية يعني حصر الموضوعات ، المطروحة من الفريق التقدمي ، داخل جدران القيادة القومية المركزية وبقاء مجموع الاعضاء معزولين عن مناقشتها ، ثم محاولة الخروج في « المركز » بنتائج فكرية يتبناها الجميع كتسوية مشتركة يجري اسقاطها بعد ذلك على مؤتمر قومي للحركة ينعقد ليوافق عليها. ولم يكن سلوك هذا الطريق ليؤدي الا الى نوع من الاجهاض لعملية التحول المطلوبة وسقوطها اسيرة الاتجاه القومي اليميني في القيادة المركزية ،وهو الاتجاه الذي لم يكن يعترف بمعضلات تكوينية نظرية وطبقية تعيشها الحركة وتجعل منها فصيلا متخلفا عن مجموع فصائل حركة التحرر الوطني في المنطقة العربية .

ومن هنا كان لا بد ان تتخذ محاولات الفريق التقدمي احداث تطور اساسي في بنية الحركة ، شكل الخروج على العلاقات التنظيمية التقليدية . وكان ذلك هو ما حصل بالفعل على امتداد عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، اذ خرجت العناصر القيادية التقدمية على « قواعد الانضباط » متوجهة نحو مجموع الاعضاء لاستثارة نقاش واسع في صفوفهم حول الموضوعات المطروحة من جانبها ، كما ان « الحرية » انتهجت خط « الانفراد » في عرض وجهات نظر تلك العناصر علنا ودون انتظار الاذن بالنشر من القيادة القومية المركزية .

وهكذا تحولت الأزمة التنظيمية التي سويت بصمت في كواليس مؤتمر ١٩٦٢ ، إلى أزمة علنية صاخبة لم تعد محصورة ضمن اطار الصف القيادي المركزي بل شملت مجمل تنظيمات الحركة بكل فروعها . وقد كانت هذه « العلنية » هي أشد ما يخيف الفريق اليميني المؤسس للحركة لأن افلاسه النظري الكامل وعجزه عن صوغ وجهة نظر متماسكة كان يجعله مهزوماً سلفاً، خصوصاً وان التطورات الموضوعية « الثورية » التي بدأت تشهدها المنطقة مع مطلع الستينات كانت قد وجهت ضربة ساحقة لفكر الحركة وبرنامجها السياسي

اليميني التقليدي ، وحشرتهـــا ضمن طوق من العزلة القاسية مظهرة هامشيتها وتخلفها الشديد وعجزها – بالصيغة التي تأسست عليها – عن مواكبة التحولات التقدمية الجارية في حركة التحرر الوطني العربية .

وفي هذه البيئة من التفاعلات والصراعات العلنية ، لم تعد المؤتمرات القومية للحركة بقادرة على امتصاص الخلافات والخروج بتسويات « تحفظ وحدة التنظيم » ، بل ان تلك المؤتمرات أصبحت هي أيضاً ميداناً لصراع مكشوف كان يدفع بأزمة الحركة التكوينية نحـو مزيد من التبلور والنضوج . ففي المؤتمر القومي الذي عقد عام ١٩٦٣ إستطاع الفريق التقدمي أن يفرض الكثير من مواقفه وآرائه على الحركة لأن المؤتمر انعقد في غياب عناصر القيادة التقليدية المؤسسة نتيجة لبعض الصعوبات والظروف العمليـة التي حالت دون حضورها . وقد حاول الفريق اليميني أن يرتد على تلك النتائج ، فكان مؤتمر ١٩٦٤ الذي شهد أزمة عنيفة كادت تصل بالحركة إلى الانشقاق العلني ، وهكذا انتهى المؤتمر إلى العجز عن صوغ أية مواقف مشتركة معترفاً بأن الحركة تجابه « أزمة خطيرة » تتناول وجودها من الأساس وانه لا بد من عقد مؤتمر آخر – خلال عام – تتقابل فيه وجهات النظر بصورة نهـــائية ليصبح ممكناً الخروج بنتائج حاسمة تحدد خط سير الحركة مستقبلاً .

والحقيقة ان المسألة كانت قـــد تخطت حدود المؤتمرات القومية ووجهات النظر المختلفة ضمن اطار الصف القيـــادي المركزي . فخارج المؤتمرات وعلى هامش الخلاف القيادي المركزي ، كانت الحركة القديمة تنهار فعلاً ويومياً تحت وطأة الصراع النظري والتنظيمي الداخلي ، وبفعل الظروف السياسية الموضوعية « الخارجية » في المنطقة . وهكذا فبين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ غادرت الحركة العناصر والشرائح التنظيمية ذات الانتماء البورجوازي الكبير وشبه الاقطاعي معلنة غربتها عن « هـــذه الحركة التي بدأت تخرج عن مبادئها الأصلية تحت تأثير عناصر شيوعية معادية للقومية ، تنفذ مؤامرة لتصفيتها وازالتها إنسجاماً مع

مخططات هدامة مشبوهة » ! كما تساقطت من الحركة معظم الاطـارات البورجوازية الصغيرة المتخلفة ثقافيـاً والتي ظلت مشدودة إلى الأفكار الفاشية والبرنامج السياسي اليميني . وهكذا لم يبق من حركة القوميين العرب القديمة ــ حركة الخمسينات ــ سوى جيوب تنظيمية ضئيلة ذات تكوين بورجوازي صغير تقدمي متفاوت وضوحـاً . وبالاضافة إلى هذه الجيوب كانت هناك الاطارات « الجديدة » التي بدأت تدخـل الحركة منذ مطالع الستينات بأفكار مستمدة من الموجة السياسية الناصرية التي سادت على رأس حركة التحرر الوطني العربية ، والتي انجذبت اليهـا الحركة عملياً انطلاقاً من « موقفها الوحدوي » الرافض لمؤامرة الانفصال .

من ذلك كله يتضح أن الفترة الممتدة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ قد شهدت فعلياً عملية إعادة تأسيس لحركة القوميين العرب ، إنهارت معها الحركة القديمة تحت وطأة التطورات السياسية الموضوعية الجارية في المنطقة والصراعات الداخلية التي احتدمت ضمن فروعها ، ونشأت من خلالهـا « حركة جديدة » ملتحقة بالناصرية ــ قيادة وفكراً وبرنامجاً وتنظيماً ــ بصفتها الاطـار المتقدم السائد على رأس حركة التحرر الوطني العربية .

وفي أعقاب هـذا التحول الفعلي في بنية حركة القوميين العرب كان من الطبيعي إن ينتهي المؤتمر القومي الذي عقد عام ١٩٦٥ « نهاية هادئة » كرست سيطرة الفريق التقدمي على الحركة ، بأفكاره الاشتراكية البورجوازية الصغيرة وبالنتائج السياسية المترتبة على هذه الأفكار والتي كان يجسدها شعار : التحام حركة القوميين العرب بالناصرية .

لقد ادركت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة أن « حركتها » القديمة قد انتهت وأن « الحركة الجديدة » التي تأسست في بيئة الناصرية وتحت قيادة الفريق التقدمي لن تقبل أشكال الوصاية الفاشية القديمة عليها . ولم تكن

تلك العناصر قادرة ، بفعل افلاسها النظري وبؤسها السياسي الشديد ، على انتهاج طريق خاص بل كانت تحس بحاجتها إلى الفريق التقدمي كي يبرر لها أوضاعها الذاتية المفلسة ويساعدها على البقاء في حلبة العمل السياسي بعد أن لاحقها الفشل طيلة خمسة عشر عاماً . وهكذا رأت في التجديد الذي أصاب الحركة – رغماً عنها – مخرجاً تاريخياً لازمة وجودها الذاتي يمنحها الفرصة الوحيدة والاخيرة للبقاء ضمن عالم الوجاهة السياسية . ومن هنا رضخت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة لمبادرات الفريق التقدمي وأعلنت – في مؤتمر ١٩٦٥ – موافقتها على كل ما طرحه متراجعة نحو المعقل التنظيمي الوحيد الذي بقي خاضعاً لأفكارها الفاشية الأصلية وبرنامجها السياسي اليميني وهو فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية – الاردنية . فأحكمت قبضتها على هذا الفرع وراحت تمارس من خلاله أفكارها الحقيقية بعد أن خرجت الفروع الاخرى من تحت وصايتها التقليدية .

ان مؤتمر ١٩٦٥ الذي كرس نهائياً سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة على معظم فروع الحركة ، انتهى أيضاً إلى نتائج تنظيمية أتت متوافقة مع المضمون النظري والطبقي الجديد للحركة . لقد تبنى المؤتمر لائحة داخلية جديدة كانت تمثل خطوة أولية على طريق تطوير العلاقات التنظيمية ، قطرياً ومركزياً ، باتجاه تفكيك الوصاية البيروقراطية الفاشية الابوية التي كانت تمارسها القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة على كل الفروع والاعضاء ..

لقد تبنت اللائحة الداخلية الجديدة مبدأين تنظيميين مستحدثين :

الأول – مبدأ الانتخابات ضمن التنظيم في مختلف فروع الحركة .

والثاني – نقل مركز الثقل القيادي إلى المؤتمرات والقيادات القطرية وتخفيف الصلاحيات المطلقة التي كان يملكها المؤتمر القومي والقيادة القومية المركزية بموجب « النظام الداخلي القديم » .

ولم تكن اللائحة الداخلية الجديدة لتنشىء بالطبع علاقات موضوعية وديمقراطية حقيقية ضمن فروع الحركة وبين هذه الفروع و « المركز »، ولكنها كانت تمثل تجاوزاً للصيغة التنظيمية البيروقراطية الفاشية القديمة نحو صيغة بيروقراطية جديدة تؤمن هذه المرة سيادة العناصر البورجوازية الصغيرة وأفكارها على رأس الفروع وعلى قمة الحركة اجمالا ..

بين اشتراكية البورجوازية الصغيرة ونظرية التطور غير الرأسمالي

ان الانعطاف الاشتراكي البورجوازي الصغير الناصري الذي شهدته حركة القوميين العرب ، كان يلتقي في تلك الفترة بنظرية « التطور غير الرأسمالي » التي بدأت معظم الأحزاب الشيوعية العربية – تحت تأثير القيادة السوفياتية – تأخذ بها في تحليلها للوضع العربي .

ان « المناخ الاشتراكي » الذي بدأت تفرزه أفكار الحركات البورجوازية الصغيرة والأحزاب الشيوعية العربية منذ عام ١٩٦٣ ، كان يتصف بانتقائية صارخة ويرتكز إلى نظرية أساسية مؤداها : ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بعض الانظمة الوطنية ، عبر التأميمات الواسعة والاصلاح الزراعي ، يمكن أن تؤدي إلى بناء اقتصاد وطني مستقل يتجه نحو الاشتراكية ، وان تدخل الدولة وتوجيه الاقتصاد عن طريق وجود قطاع عام قوي ، هو المدخل التاريخي لتحقيق الاشتراكية على يد الانظمة الوطنية الديمقراطية الجديدة ! .

ان هذه النظرية كانت تتجاهل مسألة الطابع الطبقي للدولة تماماً ، إذ بموجبها تتحول الثورة الاشتراكية – التي لا يمكن ان تنبثق إلا على أساس سلطة الطبقة العاملة السياسية - إلى مسألة تطور « يجب العمل على دفعه إلى

الامام عن طريق تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد والقطاع العام » ! وهكذا تصبح الدولة « جهازاً حيادياً » يمكن أن يتشكل عليها أي نظام ويمكن بادخال بعض التطورات إليها (كأستحداث قطاع عـام) أن تتحول الى دولة جديدة ذات طابع اشتراكي !

ان هذه النظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية كانت تتجنب طرح مسألة « الدولة والثورة » على صعيدها الطبقي الحقيقي حيث تمثل الدولة دائماً ومهما تكن أشكال « ديمقراطيتها » ديكتاتورية طبقة معينة (وهذا التجنب لطرح المسألة على صعيدها الحقيقي ينسجم تمامـــاً مع ديماغوجية البورجوازية الصغيرة التي تحاول أن تضع الاشتراكية فوق صراع الطبقات الفعلي والواقعي) . ان ظاهرة الدولة الوطنية الجديدة التي شهدتها بعض الاقطـــار العربية (دولة التأميمات الواسعة والاصلاح الزراعي) كانت تمثل بالفعل — بالرغم من طابعها التقدمي المؤقت — ديكتـاتورية طبقة بورجوازية جديدة هي البيروقراطية العسكرية والادارية التي أصبحت على قمة الهرم في النظـام الجديد ..

إن النظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية كانت تغلف نفسها بالتأكيد على الطريق الخاص للاشتراكية في كل بلد ، منتهية من ذلـك إلى القول بإمكان القفز « سلمياً وديمقراطياً » على التناقضات الطبقية القائمـــة بين العمال والفلاحين وبقية ما يسمى « بتحالـــف قوى الشعب العامل » ، أي بين العمال والفلاحين والطبقة البورجوازية الجديدة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً .

وحين اعتنقت حركة القوميين العرب هذه النظرية الانتقائية كان لا بد أن تلتزم أيضاً بالنتائج السياسية والتنظيمية المنبثقة عنها ، وهي نتائج كانت تنفي ضرورة وجود حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني المستقل ، لقيادة الثورة الاشتراكية . وهكذا انتهت الحركة الى موقف سياسي تنظيمي مؤداه أن

طريق الثورة الاشتراكية في الوطن العربي يمر عبر تعميم نموذج التنظيم السياسي القائم في مصر (تحالف قوى الشعب العامل) . ومن هنا رفعت الحركة شعار الالتحام بالتيار الناصري سياسياً وتنظيمياً ، وتكوين الاتحادات الاشتراكية — في سوريا والعراق وغيرهما — على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر .

أما غالبية الاحزاب الشيوعية العربية فانها — بالرغم من ادعائها الماركسي اللينيني — وجدت نفسها ملتقية بالنظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية من خلال التزامها بنظرية « الطريق غير الرأسمالي »السوفياتية .

إن هذه النظرية كانت تؤكد على امكانية الانتقال الى الاشتراكية عبرأشكال من التطور اللارأسمالي (بناء اقتصاد مستقل ، وجود قطاع عام، الأخذ بسياسة خارجية معادية للاستعمار ، انتهاج سياسة تعاون مع المعسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفياتي خصوصاً) . وذلك كله معناه ان الثورة الاشتراكية يمكن أن تتحقق دون قيادة حزب ماركسي لينيني يمثل طليعة الطبقة العاملة . ومن هنا انبثقت المواقف السياسية والتنظيمية العملية للعديـــد من الأحزاب الشيوعية العربية ، والتي تمثلت في حـــل الحزب الشيوعي في كل من مصر والجزائر وفي فقدان الاحزاب الشيوعية الأخرى طابع استقلالها الطبقي والايديولوجي الخاص بوصفها طليعة مفترضة للطبقة العاملة ..

إن نظرية الأحزاب الشيوعية العربية عن « الطريق غير الرأسمالي » كانت تلتقي جوهرياً مع النظرية البورجوازية الصغيرة الانتقائية حول الاشتراكية .

وفي ضوء هذا المناخ الفكري البورجوازي الصغير الذي ساد على الصعيد العربي وضمن حركة القوميين العرب بكل فروعها ، نستطيع أن نفهم طبيعة التحليلات الجديدة التي طرحها فرع حركة القوميين العرب في لبنان حول الوضع اللبناني ، وطبيعة التطورات التي جابهها على صعيد ممارساته وتحالفاته السياسية منذ مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

وفي هذا النطاق لا بد من الوقوف أمام المسائل الرئيسية التالية :

١ - تحليل الحركة للوضع اللبناني من زاوية « نظرية تدخل الدولة » كطريق لإحداث تحولات جذرية في بنية النظام القائم ، والنتائج السياسية التي انبثقت عن هذا التحليل .

٢ - المناقشات التي جرت بين الحركة والحزب الشيوعي اللبناني تحت شعار « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » .

٣ - تجربة جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية .

الاشتراكية عن طريق « تراكم الاصلاحات » !

إذا كان الفكر القومي اليميني قد أوصل حركة القوميين العرب في لبنان إلى غربة كاملة عن الوضع اللبناني طيلة فترة الخمسينات فإن الفكر الاشتراكي البورجوازي الصغير أدخلها إلى هذا الواقع من باب الاوهام حول دور الدولة وطبيعتها الطبقية . وهي أوهام كانت تفضي الى اعتبار الدولة جهازاً حيادياً قابلاً لتلقي التأثيرات والتوجيهات والاستجابة للضغوط المختلفة .

وهكذا أتى تحليل الحركة للوضع اللبناني متأثراً بنظريتين اصلاحيتين ومنحرفتين عن الماركسية اللينينية :

أولاً - التأكيد على « الطريق الخاص » للاشتراكية في كل بلد ، ليس بالمعنى الذي قصدته اللينينية (التحليل الملموس للواقع الملموس) إنما بمعنى التخلي عن منهج التحليل الماركسي ذاته وعن ادواته (التطور السلمي لصراع الطبقات ، الطريق البرلماني الى الاشتراكية ، نظرية التطور غير الرأسمالي ودور الدولة ... الخ) .

ثانياً - نظرية « تراكم الاصلاحات » كأساس تاريخي يمكن أن يفضي إلى

اقامة نظام اشتراكي ، وهي النظرية التي كانت تشكل الوجــه الآخر لفكرة الطريق البرلمــاني إلى الاشتراكية (كما عبر عنها الحزب الشيوعي الايطالي في المناقشات التي دارت في صفوفه عام ١٩٦٣ – ١٩٦٤) .

لقد كان لهاتين النظريتين الاصلاحيتين ـ على صعيد الفكر الاشتراكي العالمي ـ تأثير واضح على التحليل الذي قدمته حركة القوميين العرب للنظام الرأسمالي اللبناني ، والذي كان يتضمن البنود الرئيسية التالية :

– ان الرأسمالية اللبنانية ترفض ، نتيجة طبيعتهـا الفردية والفوضوية ، أي تدخل من جانب الدولة (حتى ولو كان لصالحها في المدى البعيد) .

– ان تدخل الدولة وسياسة الانماء (التي شهدها لبنــان في العهد الشهابي) تزرع – رغم جزئيتها وليبراليتها – بذوراً مضادة لطبيعة نظام الاقتصاد الحر.

– ان ادخال هذه البذور المضادة الى صلب النظــام الرأسمالي اللبناني يعني تعديله باتجاه آخر نحو اقتصاد غير رأسمالي .

– ان الطريق اللبناني (الخاص) الى الاشتراكية يمر عبر النضال السياسي في ظل خطة اقتصادية مضادة للنظام القائم تستهدف تحقيق « اصلاحات متراكمة » يتم ادخالها الى صلب النظام بالتدريج – بواسطة الضغط الشعبي – بما يؤدي الى انتهاج طريق التطور غير الرأسمالي في نهاية المطاف !

وعن هذا التحليل الاقتصادي للنظام الرأسمالي اللبناني كان لا بد أن تنبثق نتائج سياسية متوافقة معه :

١ – اخفاء الطبيعة الطبقية للدولة والتوجه نحوهــا كي تحقق « بالضغوط الشعبية » اصلاحات جذرية تضع لبنــــان على طريق التطور غير الرأسمالي .. فالاشتراكية !

٢ – اعتبار البورجوازية الاصلاحية التي مثلتها الشهابية جناحاً قادراً على احداث تطور ايجابي في النظام يدفع به بعيداً عن الرأسمالية ! وهو أمر كان ينطوي على فقدان أي تحليل طبقي صحيح للشهابية باعتبارها تكتلا من تكتلات الطبقة المسيطرة نفسها ، وعلى جهل بحقيقة التوازنات الجديدة التي نتجت عن ظهورها بعد احداث ١٩٥٨ .

٣ – اعتبار التناقض القائم داخل الطبقة المسيطرة تناقضاً اساسياً يفرض على اليسار ضرورة التحالف مع « الطرف المتقدم » فيه .

٤ – وضع برنامج لنضال مطلبي اصلاحي يتضمن مطالب جزئية ، متناثرة وغير مترابطة (القضاء على الاحتكار والتمركز ، تخفيض ايجارات السكن ، تأمين التعليم المجاني ، تأميم الدواء ، التأمين الصحي ، توسيع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وانشاء قطاع عام ، تأميم بعض قطاعات التجارة الخارجية ، مراقبة المصارف وإلغاء قانون سريتها ... الخ) .

ان طرح هذه المطالب مرصوفة فوق بعضها وفي غياب أي خط سياسي طبقي يربطها بالنضال ضد السلطة السياسية للطبقة البورجوازية ، ان ذلك كان يفضح عجزها وافلاسها واصلاحيتها . لقد كانت الحركة تتوجه ببرنامجها المطلبي هذا نحو الدولة التي لم تكن في الاساس إلا جهازاً يمثل ويحمي مصالح الطبقة البورجوازية المسيطرة ، وهي مصالح تتناقض مع كل الاحلام الاصلاحية « الجذرية » التي كانت تداعب خيال الحركة !! .

شعار تجديد اليسار اللبناني وتوحيده

قلنا ان الانعطاف الاشتراكي البورجوازي الصغير قد أدى بحركة القوميين العرب الى الالتحام بالتيار الناصري ، على الصعيد العربي ، من خلال الاسهام بتكوين الاتحادات الاشتراكية العربية (في سوريا والعراق بشكل خاص) .

أما في لبنان فان « ناصرية » حركة القوميين العرب اتخذت اشكالا سياسية اخرى ..

ان الناصرية لم تجد في لبنان طبقة بورجوازية صغيرة صاعدة تستند اليها لتحاول تنظيمها سياسياً في « اتحاد اشتراكي عربي لبناني » يمثل امتداداً فكرياً وطبقياً للاتحاد الاصيل ، وهكذا وقعت تحت قبضة القيادات البورجوازية الاسلامية والزعامات السياسية الاقطاعية الطائفية التي كانت تجر وراءها « الجماهير الاسلامية » من خلال دغدغة حماسها لزعامة عبد الناصر وانجازاته الوطنية خارج لبنان .

ورغم ان البورجوازية الاسلامية قد فزعت للوهلة الأولى من تأميمات ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة ، إلا انها سرعان ما أدركت ان التحالف مع الناصرية لا يشكل خطراً عليها في لبنان طالما بقي هذا التحالف داخل اطار التوازن السياسي الطائفي القائم . وقد وجدت البورجوازية الاسلامية في السياسة الشهابية الخارجية المرتكزة إلى مبدأ التوازن هذا ، مخرجاً يؤمن لها فوائد التحالف مع الناصرية في الخارج دون الاضرار بمصالحها الطبقية في لبنان.

ان وقوع الحركة الناصرية في لبنان تحت قبضة الجناح الاسلامي من الطبقة البورجوازية والاقطاع السياسي ، كان يجعل الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب عاجزاً عن تجسيد ناصريته تنظيمياً من خلال تنفيذ شعار « الالتحام بالتيار الناصري » الذي رفعته الحركة ومارسته عملياً خارج لبنان .

ومقابل شعار الالتحام بالحركة الناصرية الذي نفذ تنظيمياً على الصعيد العربي ، طرح فرع حركة القوميين العرب في لبنان شعار « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » متطلعاً إلى عملية توحيد في المستقبل مع الحزب الشيوعي اللبناني بشكل خاص ، على أساس اللقاء النظري والسياسي حول تحليل الوضعين اللبناني

والعربي (نظرية تدخل الدولة في تحليل الوضع اللبناني ، ونظرية التطور غير الرأسمالي في تحليل الوضع العربي) .

ومن هنا كانت المناقشات الفكرية السياسية المطولة التي دارت بين الحزب والحركة على امتداد عام ١٩٦٥ ..

كانت حركة القوميين العرب في لبنان بأفكارها الاشتراكية الانتقائية البورجوازية الصغيرة (تطور الحركة الناصرية إلى ثورة اشتراكية ، ضرورة نشوء حزب اشتراكي جديد موحد في لبنان وفي الأقطار العربية الاخرى دون الالتزام بالماركسية اللينينية ، القول بثورة اشتراكية لا مكان لديكتاتورية البروليتاريا فيها) كانت حركة القوميين العرب في لبنان تتطلع إلى ما حدث في مصر من اندماج الشيوعيين في الاتحاد الاشتراكي العربي ، ذلك الاندماج الذي تحقق على أساس تخلي المنظمات الشيوعية عن طموحها إلى لعب دور الحزب الطليعي للطبقة العاملة ، لصالح السلطة السياسية للطبقة العسكرية البورجوازية الجديدة (نظرية تحالف قوى الشعب العامل التي ارتكز اليها الاتحاد الاشتراكي العربي كانت تعني وضع العمال والفلاحين الفقراء تحت ديكتاتورية البيروقراطية العسكرية والادارية المسيطرة على قمة النظام) ..

أما الحزب الشيوعي اللبناني فقد كان يوافق على اندماج المنظمات الشيوعية في مصر بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ولكنه - خارج التجربة الناصرية - كان يطرح شعار « وحدة القوى الاشتراكية » في جبهة مشتركة على أن تترك مسألة وحدتها التنظيمية « للحياة نفسها وللتجربة العملية » . أي ان الحزب كان يوافق مبدئياً على الوحدة مع المنظمات الاشتراكية البورجوازية الصغيرة على ان يترك أمر تحديد أشكالها التنظيمية « للمستقبل وللزمن » ! .

ان هذه الصيغة التي طرحها الحزب الشيوعي اللبناني « لتوحيد اليسار »

كانت تخفي وراءها المصالح الذاتية للقيادة البيروقراطية التي كانت توافق نظرياً على التنازل المبدئي أمام الاشتراكية البورجوازية الصغيرة من ناحية ، لتتمسك من ناحية اخرى لفظياً وشكلياً بصيغة « حزبها الشيوعي » الخاص الذي كان يؤمن لها استمرار ممارستها البيروقراطية ووجاهتها السياسية ضمن اليسار .

أما حركة القوميين العرب فكان وراء تطلعها إلى الاندمـاج ضمن صيغة وحدوية يسارية جديدة، تصورها لامكان حل أزمتها الايديولوجية والسياسية والتنظيمية من خلال نشوء حزب اشتراكي جديد موحد يقوم على انقاض أزمة الحركات والاحزاب القومية وازمة الاحزاب الشيوعية العربية .

ان هذا التناقض في الموقع الذاتي لكل من الحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب في لبنان ، جعل الخلاف بينهما ينفجر علناً رغم كونهما يقفان على أرضية نظرية وسياسية مشتركة في تحليلها للوضعين اللبناني والعربي !

لقد انفجر الخلاف على صفحات « الحرية » و « الاخبار » حول موضوعة « تجديد اليسار اللبناني وتوحيده » حاملاً معه أوضح صورة لتناقضات الفكر الانتقائي الذي كان الطرفان يصدران عنه في تحليلاتهما ومواقفهما والذي كان يتميز بالادقاع الشديد والسطحية المفرطة .

وحين تعذر الاتفاق على شعار « تجديد اليساروتوحيده » كان البديل قبول الطرفين بالانضواء في جبهة وطنية تجسد اللقاء السياسي العام بينهما .. ومن هنا كانت « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان».

تقييم لتجربة جبهة الأحزاب

لقد ولدت جبهة الأحزاب في ظل نوع من الاعتباطية ظل يحكمهـا حتى انهيارها عملياً في اعقاب نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ . كانت الولادة في

مهرجان دعا اليه كمال جنبلاط في « بتخنيه » لمناقشة قضايا الانتاج الزراعي بشكل عام وازمة تصريف التفاح اللبناني بشكل خاص . وفي المهرجان خطب ممثلان عن الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب إلى جانب مجموعة أخرى من الخطباء كان من بينها « رئيس جمعية ملاكي جنائن التفاح » . وقد عالج الخطباء - على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية - قضايا « المزارعين » وكأنهم كتلة طبقية موحدة المصالح يشدها إلى بعضها « رباط مقدس » اسمه الريف ! ومن هذا الريف اختفت - على لسان خطباء بتخنيه - كل أشكال التمايز الطبقي ولم يعد معروفاً أية فئات من الفلاحين يريد أصحاب المهرجان تحريكها و « الزحف » بها إلى المدينة !

لقد انبثقت عن مؤتمر « بتخنيه » مقررات شكلت خليطاً عجيباً من المطالب - كان للبورجوازية الريفية وللمصارف الوطنية حصة الاسد فيها - وقد رفعها المؤتمرون إلى الدولة كي تنظر في أمر تحقيقها « باقصى سرعة » !

وفي أعقاب مهرجان بتخنيه تشكلت رسمياً « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » لتضم في بدايتها: الحزب التقدمي الاشتراكي ، بعض شخصيات التيار الشهابي (جميل لحود ، نهاد سعيد ، معروف سعد) ، الحزب الشيوعي اللبناني ، حركة القوميين العرب .

فبأي تحليل طبقي وبرنامج سياسي كان اليسار يتسلح عند دخوله إلى هذه الجبهة ؟

ان التحليل الطبقي المشترك الذي كان يشد طرفي اليسار في الجبهة ، انطلق اساساً من نظرية « تدخل الدولة » كما طرحتها حركة القوميين العرب بفكرها الاشتراكي البورجوازي الصغير ، ونظرية « التطور غير الرأسمالي » كما طرحها الحزب الشيوعي بخطه الاصلاحي . وعن هاتين النظريتين (الصادرتين عن

منبع انتقائي واحد) كانت تنبثق نتائج ملموسة على صعيد تحليل الوضع اللبناني أهمها :

١ – ان هناك جناحاً وطنياً من البورجوازية اللبنانية تتفق مصالحه مع مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية وهو قادر على لعب دور أساسي في النضال لتحقيقها .

٢ – أن الشهابية هي القوة السياسية الصاعدة الممثلة للبورجوازية الوطنية ، والتي يشكل تناقضها مع « الطغمة المالية » وممثليها السياسيين مدخلا لانضاج وتحقيق اصلاحات جذرية تضع لبنان على أبواب انتهاج طريق تطور لا رأسمالي. ولذلك لا بد من الرهان على هذا التناقض وتعميقه .

٢ – ان الدخول في علاقات جبهوية ثابتة مع الأوساط « الأكثر تقدماً » من البورجوازية الوطنية والتيار الشهابي ، هو طريق اليسار نحو الفعل في النضال الوطني الديمقراطي للجماهير وتوسيعه .

٤ – ان الحزب التقدمي الاشتراكي (ومعه الشخصيات الوطنية الشهابية التي لا بد من استقطابها جميعاً) يشكل الجناح الأكثر تقدمية ضمن البورجوازية الوطنية وتيارها السياسي ، والجهة المؤهلة لقيادة مجمل المعسكر الوطني الديمقراطي في البلاد خلال هذه المرحلة .

٥ – ان الجبهة المطلوبة يجب ان تناضل ، تحت رايات برنامج وطني ديمقراطي ، كي تجبر الدولة على تحقيق اصلاحات جذرية تفتح ثغرات في جدار « نظام الاقتصاد الحر » بما يمهد لوضع البلاد على طريق التطور اللارأسمالي .

بهذه الأفكار دخل اليسار بجناحيه « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » متحالفاً مع البورجوازية الوطنية تحت قيادة كمال جنبلاط .

والحقيقة أن العلاقات بين اليسار والبورجوازية الوطنية لم تكن علاقات تحالف بل كانت في جوهرها علاقات تطابق . فالافكار التي تأبطها القوميون العرب والشيوعيون في الجبهة لم تكن شيئاً مختلفاً عن أفكار وتصورات الجناح الوطني البورجوازي الاصلاحي ممثلاً بالحزب التقدمي الاشتراكي .

ان اشتراك اليسار مع قوى سياسية طبقية اصلاحيـة في جبهة واحدة، يجب أن يتأسس في الأصل على نمط من العلاقة تخضع لقانون التحالف والتناقض الصراعي في آن واحد . وذلك معناه أن يكون لليسار برنامجه الطبقي المستقل الذي يلتقي في بعض بنوده مع مطالب قوى سياسية طبقية اخرى ، وهي مطالب لا بد أن يدرك اليسار حدودها وطابعها الطبقي الحقيقي من ضمن تحليل علمي لمجمل المرحلة التي يجتازها النظام الرأسمالي . ومثل هذا الادراك هو الذي يحمي اليسار من فقدان استقلاله وهويته الواضحة ، ويمنعه من الانزلاق نحو ممارسة سياسة استسلام طبقي وايديولوجي في علاقته بالبورجوازية الوطنية التي ينبغي اخضاع افكارها ومواقفها وسياساتها لعملية نقد دائم .

أما اليسار الذي انضوى ضمن جبهة الأحزاب ، فانه دخل اليها وهومستسلم سلفاً – طبقياً وايديولوجيا – لأن طبيعة أفكاره الانتقائية الاصلاحية لم تكن تحدد أية فوارق جوهرية بين برنامجه وبرنامج الجناح الوطني البورجوازي الاصلاحي . ومن هنا كان الانسجام بين أطراف الجبهة تاماً لا تعكر صفوه إلا بعض الخلافات التافهة التي كانت تطرأ أحياناً .

ان دخول اليسار بجناحيه (القوميين العرب والشيوعيين) في علاقة جبهوية استراتيجية ثابتة مع البورجوازية الوطنية اللبنانية ، كان ينطلق من عجزه عن فهم طبيعة تكوينها الملموس كطبقة عاجزة عن أن تشكل جزءاً مكونا وثابتا لمرحلة تاريخية من تحالف طبقي متجه نحو تحقيق مهمات « التحول الوطني الديمقراطي » . لقد كان اصرار اليسار على التحالف الثابت مع « الجناح

الوطني » من البورجوازية اللبنانية ، ينطلق من المراهنة على انقسام هذه الطبقة بصفته أحد الشروط التاريخية لقيام « ثورة وطنية ديمقراطية » تفتح ثغرات أساسية في جدار النظام . وهي مراهنة وهمية لأنها كانت تصطنع لذلك «الجناح الوطني » – الذي لا يفصله عن النظام أي تناقض تاريخي حقيقي وأساسي – دوراً ليس دوره لا موضوعياً ولا ذاتياً .

وهكذا ، وفي ظل الاستسلام الطبقي والأيديولوجي الكامل من جانب اليسار ، خضعت الجبهة طيلة مراحل وجودها إلى مواقف وسياسات جناحها الوطني الاصلاحي الذي كان يمثل باستمرار طرفاً من أطراف النظام ، تخضع صراعاته مع الأطراف الأخرى إلى مصادر قوته السياسية والانتخابية . وهذا ما كان يضع حدوداً واضحة للمطالب التي يستطيع أن يرفعها ذلك الجناح الوطني الاصلاحي ، وهي حدود تكتيكات علاقته مع السلطة ، وتكتيكات الصراع الانتخابي مع الخصوم ، وتكتيكات الاشتراك في الحكومات أو معارضتها .

إن ذلك كله قد جعل نشاط الجبهة السياسي محكوماً بخط التوجه نحو الدولة وهو خط كانت له نتائج ايديولوجية وسياسية مدمرة :

١ – إخفاء طابع الدولة الطبقي وتصويرها كجهاز حيادي يعلو على مصالح الطبقات المختلفة :

إن النضال « الجماهيري » الذي مارسته الجبهة كان يمثل نوعاً من الضغوط المتقطعة على الدولة كي تحقق بعض الاصلاحات وكي تتدخل لتعديل النظام الاقتصادي . وهكذا أصبحت مهمة اليسار ضمن الجبهة مقلوبة : فبدلاً من التوجه إلى الجماهير لتنظيمها ورفع مستوى وعيها السياسي والطبقي كان اليسار

يوجهها نحو الدولة ، ليساهم بذلك في نشر ايديولوجية الدولة البورجوازية الزاعمة أنها تمثل « المصلحة العامة » للمجتمع ، بدلاً من النضال ضدها نظرياً وسياسياً . وهذا هو الانحراف الاصلاحي الذي يقود الحركات الاشتراكية إلى الدوران حول النظام الرأسمالي بدلاً من النضال ضده .

إن إدانة هذا الانحراف الاصلاحي لا تعني أن اليسار مطالب برفض الاصلاحات في النظام الرأسمالي بل عليه أن يعين حدودها وطابعها الطبقي وموقعها من مصالح الطبقة العاملة النهائية . وأن يؤكد دائماً أنه إذا ما تنازلت الدولة أمام بعض المطالب أو قامت ببعض الاصلاحات ، فإن ذلك لا يعني انتهاء تمثيلها لمصالح الطبقة الرأسمالية .

ولقد ساهمت بيانات الجبهة ومواقف اليسار السياسية في المهرجانات المختلفة التي أقيمت ، في نشر « وعي مزيف » عن الدولة بأنها تتجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن المطلوب من الجماهير أن تزيد ضغوطها كي تدفع الدولة بهذا الاتجاه .

في أحد بيانات الجبهة ورد ما يلي : «... مصلحة الحاكم اللبناني الذي يهدف إلى تنفيذ العدالة الاجتماعية وتوطيد ركائز الاستقلال والتضامن والوحدة » ! كما ورد في بيان آخر ما نصه : « ... بعد الاتصالات التي قام بها الأستاذ كمال جنبلاط ممثلاً عن جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية مع المسؤولين الذين أظهروا تجاوبهم الكامل مع المطالبة الشعبية المتعلقة بالانتاج الزراعي والصناعي وسائر القضايا الاجتماعية » !

٢ – أساليب نضالية فوقية ومحدودة الفعالية :

لقد كانت أساليب عمل الجبهة متطابقة مع طبيعة خطها السياسي ، فاقتصرت على

المخاطبة الفوقية للجماهير عبر المهرجانات والمظاهرات الشرعية الفخمة في المناسبات ، ومن خلال البيانات والمؤتمرات الصحفية ، ومقابلة المسؤولين في الدولة لحضهم على تحقيق المطالب الشعبية !

وهكذا ظلت الجبهة عاجزة عن ممارسة تحريض سياسي طبقي حقيقي للجماهير ، وعن خوض معارك نضالية سياسية واقتصادية في صفوف العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين تؤدي إلى تأطيرهم في تنظيمات ومؤسسات ديمقراطية جماهيرية ، وإلى فرض تغييرات ديمقراطية في الهياكل النقابية القائمة . أي بكلمة أخرى ، كانت أساليب عمل جبهة الأحزاب عاجزة عن تحقيق مكاسب فعلية للجماهير العمالية والفلاحية والطلابية ترفع مستوى يقظتها السياسية وقوتها التنظيمية .

إن ذلك جعل الجبهة ، بعد سلسلة مهرجاناتها الفخمة من « بتخنيه » إلى « بيبلوس » ، لا تفعل سوى أن تكرر أفكارها ومطالبها البائسة في بيانات صحفية فقدت أخيراً حتى طابع الإثارة اللفظية . إن ذلك كان يدفع بالجبهة نحو أزمة بطالة سياسية قاتلة ، تحولت معها اجتماعاتها الأسبوعية إلى ما يشبه « جلسات السمر والتنكيت » في ظل إحساس مر بالعجز الشامل عن ممارسة أي شيء !

وفي مواجهة أزمة البطالة السياسية هذه تقدمت حركة القوميين العرب في نهاية صيف ١٩٦٦ باقتراح كانت تتصوره قابلاً للتطبيق وجديراً « بمعالجة أوضاع الجبهة » ! كان الاقتراح يستهدف توسيع الجبهة واكسابها فعالية جماهيرية من خلال عقد مؤتمر شعبي يمثل المنظمات النقابية العمالية والفلاحية والطلابية وبعض اللجان الشعبية في القرى والمناطق ، وتنبثق عنه مؤسسة سياسية

ديمقراطية واسعة تمثل تلك القوى الاجتماعية وتشكل القاعدة الجماهيرية للجبهة ، على أن ينتهي المؤتمر الشعبي أيضاً إلى تحديد برنامج الجبهة السياسي وأساليب ووسائل نضالها .

ولكن هذا الاقتراح لم يكن عملياً بسبب طابع تشكيل الجبهة ومواقع أطرافها ، فاصطدم أولاً بالخط السياسي الذي كان يطرحه الحزب الشيوعي اللبناني (وحدة كل القوى الوطنية داخل الحكم وفي المجلس النيابي والوسط الشعبي) . وبالاستناد إلى هذا الخط اقترح الحزب الشيوعي إغراق المؤتمر بالعناصر السياسية من نواب الأكثرية وشخصيات « الصف الوطني » . وبلغ عدد النواب الذين اقترح الحزب دعوتهم لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حوالي أربعين نائباً كان من بينهم رشيد كرامي !

وهكذا نشب خلاف حاد بين القوميين العرب والشيوعيين حول طبيعة « المؤتمر الشعبي المطلوب » وأهدافه ومعنى توسيع الجبهة وكيفية مواجهة أزمتها . ولكن جنبلاط حسم الخلاف عملياً بإلغاء فكرة المؤتمر الذي كان يشكل إحراجاً لوضعه كوزير في الحكومة آنذاك .

وهكذا عادت حركة القوميين العرب من محاولتها « تطوير أوضاع الجبهة » بخفي حنين ، ولكن ذلك لم يؤد بها إلى حسم موقفها من الجبهة أساساً ، بل ظلت مترددة في فك علاقتها بالأطراف الأخرى . وكان هذا التردد يعكس آنذاك أزمتها كتنظيم بورجوازي صغير تحاول بعض عناصره أن تنعطف به وتحوله إلى تنظيم ماركسي لينيني .

إن فشل فكرة « المؤتمر الشعبي » أعاد الجبهة إلى مواقع بطالتها السياسية من جديد . ولم يبق لها من عمل سوى مراقبة تشكيل الحكومات وانفراطها

والمراهنة على الانقسامات السياسية ضمن الطبقة الحاكمة والتعلق بأذيالها .

وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ كان شغل الجبهة الشاغل « النضال » من أجل تعزيز تمثيل « الصف الوطني » في الحكومة ، والمحافظة على وحدة هذا الصف من خلال انقسام المجلس النيابي إلى أكثرية وأقلية ، معتبرة هذا الانقسام تناقضاً أساسياً تنبغي المراهنة عليه. وقد عبرت بيانات الجبهة عن ذلك بدعوتها المتكررة إلى وحدة « الصف الوطني » بين النواب ، هذه الوحدة التي كثيراً ما كانت تتصدع تحت وطأة الصدام في المصالح السياسية الآنية بين كمال جنبلاط والأكثرية النيابية .

وخلال حرب الأيام الستة من حزيران ١٩٦٧ انتفضت الجبهة انتفاضة النزع الأخير فدعت إلى « مؤتمر وطني موسع » صدرت عنه مقررات بائسة كانت تجسد العجز الكامل عن لعب أي دور نضالي .

وفي الشهور التي تلت هزيمة الخامس من حزيران انطفأت « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية التقدمية في لبنان» بالتدريج تحت وطأة موقفين اتخذهما طرفان أساسيان من أطرافها :

– موقف كمال جنبلاط الذي بدأ يبحث عن جبهة أكثر اتساعاً وتمثيلاً «للقوى الوطنية » معتبراً جبهة الأحزاب إطاراً ضيقاً يحد من تحركه ويفرض عليه نوعاً من « العزلة اليسارية » ويعرضه لضغوط مواقف سياسية « متطرفة » لا تقيم وزناً للوضع الواقعي في البلاد !

– وموقف حركة القوميين العرب التي بدأت تشهد تحولات يسارية جذرية في صفوفها دفعت بعناصرها القيادية المتقدمة نحو إعادة النظر بكل تحليلاتها الإصلاحية للوضع اللبناني . وهو أمر نتج عنه اتخاذ الحركة قراراً بالإنسحاب

نهـــائياً من « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » واعتبارها صيغة خاطئة أصلاً ولا يمكن أن تقود اليسار إلا إلى طريق مسدود .

وهكذا لم يبق في « ميدان الجبهة » إلا الحـزب الشيوعي الذي استمرت جريدته (الأخبـار) تطلق المناشدات أسبوعياً داعية الأطراف الأخرى إلى « تقدير حراجة الظرف، الذي تمر بـــه البلاد » وإعادة الجبهة إلى الحياة من جديد !!

الفصل الرابع

مقدمات نشوء التيار الماركسي اللينيني
في حركة القوميين العرب

إن النتائج التي انتهى إليها المؤتمر القومي لعام ١٩٦٥ ، والتي كرست رسمياً سيطرة الفريق التقدمي البورجوازي الصغير على معظم فروع حركة القوميين العرب ، كانت تفتح المجال أمام هذا الفريق كي يمارس أفكاره باسم الحركة على امتداد أعوام ٦٥ ، ٦٦ ، و ٦٧ . فماذا كانت حصيلة تلك الممارسة وما هي الآثار التي تركتها على تكوين الفريق التقدمي ذاته ؟

إن مقدمات نشوء التيار الماركسي اللينيني في حركة القوميين العرب كانت تنبع من عوامل موضوعية ذات علاقة بالأوضاع التي سادت حركة التحرر الوطني العربية خلال تلك الفترة ، ومن عوامل ذاتية متصلة بالتجربة السياسية

والتنظيمية الخاصة التي خاضها الفريق التقدمي في ظـــل شعار : الالتحام بالناصرية .

إن الثورة الوطنية العربية التي انطلقت تحت قيــادة الجناح التقدمي البورجوازي الصغير (والتي شملت مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن شمالاً ثم جنوباً فيما بعد) كانت قد أعطت – في حلقتها الرئيسية المتقدمة : الجمهورية العربية المتحدة – ذروة نتائجها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والتنظيمية بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ . فخلال تلك الفترة تحققت تأميمات تموز ٦١ (ثم اكتملت بتأميمات آب ٦٣) ، وصدر الميثاق الوطني وأقيم الإتحــاد الاشتراكي العربي (ممثلاً لتحالف قوى الشعب العامل) .

إن هذه الانجازات كانت تمثل قمة مرحلة الصعود الثوري للجنــاح التقدمي البورجوازي الصغير على رأس حركة التحرر الوطني العربية ... وبعدها بدأت « الثورة الوطنية » ، تحت قيادتها الطبقية تلك ، تراوح في مكانها لتتضح عبر ذلك وتتصاعد أزمتها التاريخية « كثورة » تقودها طبقة وسطية انتقالية عاجزة عن الأخذ ببرنامج جذري يؤدي إلى إكمــال مهمات التحرر الوطني الديمقراطي بأفق بروليتاري ، ويفتح الطريق إلى التحول الاشتراكي . ومن هنا كان النموذج الذي بدأت الثورة الوطنية العربية « تستقر » عليه – في حلقتهــا الرئيسية المتقدمة – هو نمــوذج « الدولة الوطنية » الممثلة لمصالح طبقة بيروقراطية بورجوازية عسكرية وإدارية ، والخاضعة لسيطرتها . إن هذه الطبقة الجديدة ، ذات الأصول البورجوازية الصغيرة ، بدأت تنفصل عن أصولها التاريخية تلك وتتناقض – مصلحة ونظاماً – ليس فقط مع العمال وفقراء الفـلاحين بل ومع جمـاهير البورجوازية الصغيرة العريضة والكادحة ومثقفيهـــا الديمقراطيين والثوريين ، أيضاً .

إن الطبقة البيروقراطية البورجوازية ، العسكرية والإدارية ، بدأت تصارع

لضبط العملية الجدلية الطبقية داخل المجتمع ضمن حدود نظامهـــا على كل الأصعدة .

ــ على الصعيد الاقتصادي: تكريس نموذج للتنمية يلبي مصالحها الاستهلاكية المباشرة ، ويعجز عن توفير مقومات التحرر الاقتصادي الحقيقي من سيطرة الامبريالية وسوقها الرأسمالية ، وعن بناء أساس مـادي لتحول اشتراكي يحرر العمال وفقراء الفلاحين وجماهير البورجوازية الصغيرة المسحوقة من القهر الطبقي المادي المرتبط جدلياً بالتخلف .

ــ وعلى صعيد النهج الطبقي الاجتماعي ايقاف التحولات التي تحققت ، عند حدود التأميمات والاصلاح الزراعي ، والمحافظة على بقايا العلاقات الاقطـاعية وعلى العلاقات الرأسمالية الجديدة في المدينة والريف ، ومقاومة كل الاتجاهـات الفكرية والطبقية الضاغطة نحو الانتقال من مرحلة رأسمـــالية الدولة وتوزيـع الأرض إلى مرحلة التحول الاشتراكي في الزراعة وفي اقتصاد المدينة .

ــ وعلى الصعيد السياسي : أقـــامة أشكال من « الديمقراطية » لم تكن في مضمونها الحقيقي سوى عملية احكام لسيطرة الطبقة البيروقراطية والبورجوازية العسكرية والادارية على كل المؤسسات السياسية التمثيلية .

ــ وعلى صعيد المعركة الوطنية مع الاستعمار الجديد والرجعية العربية: انتهاج سياسة تسعى إلى عقد هدنة مع المعسكر الامبريالي والطبقي الرجعي في المنطقة العربية ، هدنه كانت تتخللها معـــارك ديماغوجية قصيرة النفس ومتذبذبة الشعارات .

ــ وعلى الصعيد الايديولوجي : حبس العملية الجدلية الفكرية ، المواكبة للعملية الجدلية الطبقية ، في سجن الفكر « الاشتراكي » الانتقائي الاصلاحي الذي انتقل من مرحلة مصارعة الايديولوجية الاقطاعية ــ البورجوازية التقليدية

إلى مرحلة الصراع مع الاتجاهات الماركسية وخوض معركة مكافحة الأفكار « المتطرفة » التي « لا تنبع من ظروفنا وتراثنا » والتي تستهدف « جرنا إلى الشيوعية » !

– وعلى الصعيد التنظيمي : مكافحة كل الاتجاهات العمالية الداعية إلى اكساب الطبقة العاملة (وحلفائها من فقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين) حزبها الطليعي المستقل ايديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً. وقمع كل تحرك تنظيمي يتخطى إطار « التحالف الوطني الطبقي » العام تحت قيادة البيروقراطية البورجوازية وفي ظل أفكارها وبرنامجها وممارساتها السياسية .

ذلك هو النموذج الذي بدأت الثورة الوطنية العربية « تستقر » عليه في حلقتها الرئيسية المتقدمة : الجمهورية العربية المتحدة ، وتستوحيه بمختلف حلقاتها في الأقطار العربية الأخرى . وضمن هذا الواقع الموضوعي الذي « انتقلت » إليه حركة التحرر الوطني العربية – تحت قيادة الأطر البيروقراطية البورجوازية – بدأ الفريق التقدمي المسيطر على حركة القوميين العرب تجربته الذاتية الخاصة للالتحام بالناصرية على امتداد أعوام ٦٥ و٦٦ و٦٧.

وهكذا جرى حل تنظيمات الحركة في سوريا والعراق ودمجها ضمن « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي أقيم في كل من البلدين . وأعطى الاطار القيادي المركزي في الحركة بفريقيه ، التقدمي واليميني ، موافقته على الاجراء الذي تم بموجبه دمج الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل مع القوى السياسيه الأخرى المرتبطة بالقاهرة ، لتشكيل منظمة جديدة هي « جبهة التحرير » . وفي الجمهورية اليمنية كان فرع الحركة قد توجه منذ قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٢ نحو إقامة علاقة التحام وثيق مع التيار الناصري بقواه السياسية وأجهزته ومختلف تشكيلاته . وفي الخليج وبقية أنحاء الجزيرة ، كما في الأردن والساحة الفلسطينية ، انطلقت فروع الحركة تبحث عن صيغة عملية لتنفيذ شعار

الالتحام بالناصرية تنظيمياً بعد أن التحمت بتيارها سياسياً . أما في لبنان فإن الترجمة الخاصة لذلك الشعار اتخذت — كما سبق ذكره — شكل الانضواء ضمن جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية . فما هي الحصيلة التي خرج بها الفريق التقدمي من تجربته تلك على امتداد منطقة الشرق العربي كلها ؟

لقد أتاحت له تجربة « الالتحام » أن يكتشف طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي ، وردود الفعل السياسية والتنظيمية ، للتيار الناصري على حقيقتها . فإذا به أمام تيار تقوده أجهزة بيروقراطية بورجوازية ، عسكرية وإدارية ، تتفرع عنها قيادات « محلية » على صورتها ومثالها في كل قطر عربي . وهي جميعاً — الأجهزة البيروقراطية المركزية والقيادات المحلية المتفرعة عنها — كانت تعيش خلال تلك المرحلة (٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) مأزقها التاريخي كطبقة أفلست وأصبحت تتعيش على « أمجادها الغابرة » ولا تفعل أكثر من المراوحة في مكانها واجترار فشلها وتكرار أخطائها . إن ذلك كان يجعل التيار الناصري عاجزاً نهائياً عن توليد تنظيمات سياسية تقدمية (في المنطقة العربية) تلبي الطموح الثوري البورجوازي الصغير للفريق التقدمي في حركة القوميين العرب ، والذى كان يتصور التحامه بالناصرية مخرجاً له من الأزمة التي عاشها ضمن حركته . وهكذا بدأ « الالتحام » بالناصرية يتحول إلى ارتطام بأجهزتها وبالسياسات التي تنهجها والأفكار التي تستوحيها والقيادات التي تستقطبها في المنطقة العربية . ومن هنا بدأ الفريق التقدمي يدرك أن الاستسلام الكامل للتيار الناصري ليس طريقاً لتجديد إسهامه الثوري كما كان يعتقد ، بل هو طريق الافلاس والضياع في نهاية المطاف .

إن ذلك كان يضع العلاقة بين الناصرية وحركة القوميين العرب — بالفريق التقدمي السائد على رأسها — على أبواب أزمة كانت تفاصيلها تتراكم خلال عام

١٩٦٥ والنصف الأول من عام ١٩٦٦ . وهو أمر بدأ يدفع بالفريق التقدمي نحو مراجعة مواقفه وتحليلاته للحركة الناصرية بصورة جزئية ومن خـــلال منهج فكري « اشتراكي » انتقائي بالطبع . وقد كان اجتماع اللجنة التنفيذية القومية للحركة في تموز ١٩٦٦ ميداناً لهذه المراجعة التي انتهت إلى جملة نتائج أهمها :

– ضرورة التمييز في تحليل الحركة الناصرية بين فصائلها وقواهـا المختلفة : اي التمييز بين يمينها ممثلاً بالأجهزة البيروقراطية البورجوازية وامتداداتهـا الطبقية والايديولوجية والتنظيمية في المنطقة العربية ، وبين « يسارها » ممثـلاً بالعناصر والقوى التقدمية المتواجدة ضمن التيار الناصري .

– ضرورة انتهاج « اليسـار الناصري » خط «استقلال» ايديولوجي وسياسي وتنظيمي يحرره من تسلط اليمين ويربطه بالجماهير الناصرية العريضة من ناحية ، وبقيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسـار تاريخياً من ناحية ثانية .

– ويترتب على ذلك أن تخرج حركة القوميين العرب من الاتحـــادات الاشتراكية العربية التي دخلتها في سوريا والعراق ، وأن تتوجه في كل منطقة المشرق العربي وجهة جديدة تستهدف هـــذه المرة الالتحام سياسياً وتنظيمياً بالجيوب التقدمية ضمن التيار الناصري ، والانفتاح على جماهيره وتوثيق الارتباط بقيادة عبد النـاصر دون المرور عبر الأجهزة البيروقراطية البورجوازية التي اعتبرتها حركة القوميين العرب مسؤولة عن الأزمة التكوينية التي تعانيهـــا الناصرية !

إن العلاقة التي مارسها الفريق التقدمي البورجوازي الصغير في الحركة مع الناصرية خلال عامي ٦٥ و ٦٦ ، كانت تدفع تناقضات فكره « الاشتراكي » الانتقائي الوهمي نحو التفـاقم عبر الاصطدام بوقائع التجربة العملية . ولم تكن تلك النتائج التي انتهت إليها اللجنة التنفيذية القومية في تموز ٦٦ – حيال تلك

التناقضات – أكثر من عملية هروب إلى الأمام يساراً عبر تحليل وهمي للناصرية وطموح ذاتي غير مشروع لبناء « يسار مستقل » على أرض الناصرية !

وقد بدأ الفريق التقدمي يكتشف « وهمية » وخطأ تحليله حين وضعت قرارات اللجنة التنفيذية القومية على محك التطبيق : فخرجت الحركة من الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا والعراق ، في الوقت الذي كانت فيه الاطارات القيادية للجبهة القومية تتخذ قرارها بالخروج من جبهة التحرير والعودة إلى العمل المستقل في الجنوب اليمني من جديد . كما صدرت في الوقت نفسه – خلال شهري آب وأيلول ١٩٦٦ – سلسلة مقالات في « الحرية » كتبها محمد كشلي ، طرحت على بساط البحث وجهة نظر الفريق التقدمي في الأوضاع السائدة ضمن وعلى رأس حركة التحرر الوطني العربية آنذاك ، عبر تحليل للنموذج الناصري داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وهو تحليل القى نظرات علمية صائبة حول العديد من جوانب أزمة النظام الناصري الطبقية والايديولوجية والتنظيمية ، ولكنه انتهى نهاية ميتافيزيقية حين وضع القيادة الناصرية فوق نظامها ، أي فوق العلاقات الطبقية الواقعية ، وافترضها يساراً تاريخياً قائماً بذاته يستطيع حل « معضلات الثورة » بقدرة قادر !

ورغم أن هذا التحليل ، ومعه الخطوات الأخرى التي اتخذتها حركة القوميين معرب لاستعادة « استقلالها » التنظيمي النسبي ، رغم أن ذلك لم يكن يشكل في حقيقته خروجاً على الناصرية فلقد جوبه بردود فعل عنيفة : إذ القيت تهمة الشيوعية على الفريق التقدمي في الحركة كما منعت «الحرية» من دخول مصر وبلغ التأزم في العلاقة ذروته . ومرة أخرى عاد الفريق التقدمي يقف أمام تناقضات فكره « الاشتراكي » الانتقائي ، وقد تفاقمت تحت وطأة الاصطدام بالتجربة العملية الجديدة التي أوضحت « وهمية » طموحه إلى بناء « يسار مستقل » على أرض الناصرية . ولكن الفريق التقدمي لم يهرب من تناقضاته إلى

الأمام يساراً هذه المرة ، بل هرب إلى الوراء متراجعاً عن محاولته « اليسارية » عبر صيغة أتت تجمد كل الخطوات بانتظار حل الأزمة التي نشبت مع التيـــار الناصري و « جلاء الملابسات » التي أحاطت بها !

إن هذا التراجع كان السلوك الوحيد المنتظر من حركة أعيد بناؤها أصلاً — مع مطالع الستينات — في بيئة الهتاف للناصرية ، ومن فريق تقدمي كان فكره « الاشتراكي » الانتقــائي البورجوازي الصغير أعجز من أن يصمد في معركة الدفاع عن شعار بناء « يسار عربي جديد مستقل » . وقد كان من نتائج هذا التراجع إعلان الحركة شجبها للقرار الذي اتخذته اطارات الجبهة القومية في الجنوب اليمني بالخروج من اطار جبهة التحرير واستعادة استقلالهـا التنظيمي والسياسي !!

ولكن الحركة التي تنفست الصعداء بعد تجميد أزمتها مع التيار الناصري — عادت تكتشف أن هذا التجميد لا يقدم حلاً للمعضلات التي تجابهها كتنظيم سياسي أصبح يعيش حالة من الارتباك النظري والسياسي والتنظيمي تعكس أزمة تكوينه البورجوازي الصغير ، التي بلغت ذروة تفاقمها ، ولم تعد تجدي في معالجتها محاولات الهروب يساراً إلى الأمام . وتحت وطأة الاحساس « بأزمة المصير » هذه لم يجد الأطار القيادي المركزي ما يفعله سوى محاولة الهروب إلى مؤتمر قومي اتفق على عقده بعد أن يجري التحضير له طويلاً . وهكذا تشكلت مع مطلع عام ١٩٦٧ لجنة تحضيرية للمؤتمر ضمت عناصر من الفريق التقدمي ومن القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة (محسن ابراهيم ، نايف حواتمه ، محمد كشلي ، جورج حبش ، هــاني الهندي ، وديع حداد) . وعلى امتداد النصف الأول من عام ١٩٦٧ عقدت هذه اللجنة سلسلة اجتماعات لم يكن الفريق اليميني التقليدي فيها طرفاً محاوراً ، بل كان يمارس كعادته الافلاس النظري والاستماع للآخرين.

ومن هنا كانت المناقشات محصورة بعناصر الفريق التقدمي ، وقد بدأت

تظهر وجود تلاوين فكرية مختلفة ضمن هذا الفريق . فكان هناك من ناحية موقف (مثله نايف حواتمه) يدفع باتجاه الخروج نهائياً من دائرة الفكر « الاشتراكي » الانتقائي والالتزام بالماركسية اللينينية ، وصوغ تحليل طبقي جذري لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية (بما فيها حركة القوميين العرب) وللبرنامج الذي تأخذ بـه تحت قيادة الأطر البيروقراطية البورجوازية السائدة على رأسها ، ويدفع أيضاً باتجاه استخراج النتائج الايديولوجية والسياسية والتنظيمية المترتبة على هذا التحليل كي يصبح ممكناً اكساب شعار « بناء يسار عربي جديد مستقل » مضامينه الحقيقية . وكان هناك من ناحية ثانية موقف (مثله محسن ابراهيم) أتى يعكس بقايا التردد النظري الانتقائي والانشداد إلى الممارسات السياسية والتنظيمية السابقة .

وحين وقعت الهزيمة العربية في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، لم تكن « اللجنة التحضيرية للمؤتمر » قد استقرت بعد على أي تحليل مشترك . وهكذا جابهت الحركة الهزيمة ، بارتباك لم يكن يختلف عن ارتباك أي مواطن عربي فاجأته حرب الأيام الستة .

لقد أتى الحدث يفجر نهائياً كل تناقضات الفكر «الاشتراكي» البورجوازي الصغير الذي ساد حركة القوميين العرب بين مطلع الستينات والخامس من حزيران ١٩٦٧ . لقد سقط ذلك الفكر سقوطاً مدوياً عبر ردود الفعل الفورية التي مارسها الفريق التقدمي في الحركة والتي تمثلت في موقفين كشفا عن طبيعة ذلك الفكر على حقيقتها :

الموقف الأول ــ حمله المقال الصادر في « الحرية » بعد أسبوع من الهزيمة تحت عنوان « كلا لم يخطىء عبد الناصر ولم يهزم العرب ــ بقلم محسن ابراهيم» ، وهو مقال كان يجسد الافلاس النهائي للفكر « الاشتراكي » الانتقائي الذي لم

يعد لديه ما يعطيه – في اللحظات الحرجة والتاريخية – سوى شحنات من المكابرة العاطفية والمواقف الديماغوجية التخديرية .

الموقف الثاني – حمله اقتراح يدعو إلى الاتصال بالأنظمة التقدمية العربية لاقناعها بأحداث «تغيير جذري» في بنيتها كي تستطيع الرد على الهزيمة بسرعة! وقد كان هذا الاقتراح يعني بدوره أنه لم يعد باستطاعة ذلك الفكر «الاشتراكي» الانتقائي أن يعطي سوى الأوهام ، وإن كل لفظياته باتت عاجزة عن تقديم ما هو أكثر من « الحلول الانشائية والخطابية » لأزمة حركة التحرر الوطني العربية التي فضحتها هزيمة الخامس من حزيران .

وحين استفاق الفريق التقدمي في الحركة على ذلك الافلاس الذي اتسمت به ردود فعله الفورية تجاه الهزيمة ، بدأ يعيش أزمة معاناة فكرية وسياسية وتنظيمية امتدت شهورا استطاع خلالها أن يبلور موقفاً كان يضعه للمرة الاولى على أبواب التحرر من كل ممارساته السابقة . وانطلاقاً من التزامه الايديولوجي بالماركسية اللينينية طرح الفريق التقدمي موضوعاته الجديدة تحليلاً لهزيمة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية ، وتحليلاً للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العربية – تحت قيادة الأطر البيروقراطية البورجوازية – على « نكسة » ٥ حزيران في ظل شعار إزالة آثار العدوان (لقد تضمن البيان السياسي المركزي الذي أصدره يسار الحركة باسم اللجنة التنفيذية القومية في شباط ١٩٦٩ ، عرضاً لهذه الموضوعات) .

إن مبادرة الفريق التقدمي هذه ، اطلقت ضمن حركة القوميين العرب صراعاً بدأ يشمل كافة فروعها ويدفع بالعلاقات التنظيمية في صفوفها نحو تطورات حاسمة . وسرعان ما تكشفت هذه التطورات عن تناقض أساسي بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة :

أولهما – ارتداد عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة ، والجيوب

التنظيمية التابعة لها، نحو مواقع نشأتها الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني.

وثانيهما - محاولة اليسار البورجوازي الصغير ، النامي في الحركة منذ مطلع الستينات ، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني . نهج مناقض كلياً لطبيعة نشأة الحركة الأصلية ، ومنفصل تماماً عن المواقف النظرية الانتقائية والممارسات السياسية الديماغوجية التي طبعت الفريق التقدمي في الحركة بطابعها العام منذ مطالع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

هذا التناقض الحاسم كان لا بد أن يفرز خلال الفترة التي أعقبت هزيمة ٥ حزيران – وعلى امتداد عام ١٩٦٨ بالتحديد – النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الفروع . وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الاطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

الفصل الخامس

المؤتمر القطري لفرع الحركة في لبنان
عام ١٩٦٨
تحليل طبقي سياسي للوضع اللبناني

لقد كان المؤتمر القطري الذي عقده فرع الحركة اللبناني في مطلع عام ١٩٦٨ أول المؤتمرات التي توالت فيما بعد ضمن بقية الفروع على الصعيد العربي . وقد أعلن هذا المؤتمر التزامه المبدئي والرسمي بالماركسية اللينينية ، وموافقته على « موضوعات ٥ حزيران » كما طرحها يسار الحركة بكل فروعها. وانتهى المؤتمر في مناقشاته للوضع اللبناني إلى تحليل طبقي سياسي أولي اكتملت خطوطه فيما بعد عبر المناقشات التي استؤنفت في الاجتماعات القيادية الموسعة التي تلت المؤتمر.

تحليل طبقي سياسي للوضع اللبناني

إن هذا التحليل الطبقي السياسي الأولي الذي انتهى إليه مؤتمر فرع الحركة اللبناني ، كان ينطلق من نظرة تحليلية عامة إلى طبيعة التكوين الخاص للاقتصاد اللبناني والعوامل المؤثرة في نموه وتطوره .

١ – إن الاقتصاد اللبناني الذي عرف فترة نمو وازدهار سريع خلال الخمسة عشر عاماً التي انقضت على الحرب العالمية الثانية ، يعتمد بصورة رئيسية على قطاع الخدمات الذي يسهم بحوالي ٦٨ بالمائة من الدخل الوطني . وهـذا الرقم يدل على أن التطور الاقتصادي الذي عرفه لبنان تجسد في نمو وحيد الجـانب جعل من نسبة حجم الخدمات إلى الدخل الوطني أعلى نسبة في العالم .

ولكن القول بأن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد خدمات لا يكفي لتحليل طبيعة النظام الرأسمـالي في لبنان . بل لا بد من البحث عن السبب الرئيسي الذي جعل قطاع الخدمات يحقق هـذا النمو الكبير . إن ذلك يقود فوراً إلى الحديث عن دور القطاع المصرفي بصفته أحد قطاعات الخدمـات . صحيح أن قصاع المصارف يساهم بحوالي ٨ بالمائة فقط من الدخل الوطني (تشكل حاصل الأرباح المتحققة من الخدمات التي يقدمها للداخل أو للخارج) ، إلا أن قطـاع المصارف في لبنان لا يلعب دور المنتج للخدمات فقط ، إنما هو يلعب أيضاً دور « الممول الرئيسي » لبقية القطاعات الاقتصادية . ولقد اعتمد القطاع المصرفي في نموه (من حيث عدد البنوك وحجم الودائع) على تدفق رؤوس الأموال من الخارج ، ومن البلدان العربية المنتجة للبترول بشكل خـاص . ونسبة الودائع إلى الدخل الوطني (وهي أعلى نسبة في العالم) تدل على اعتماد الاقتصاد اللبناني – بشكل رئيسي – على تدفق رؤوس الأموال الخارجية في نموه وتطوره .

إن الحجم الكبير للودائع كان يمنح النظام المصرفي قدرة هائلة على التسليف. ولقد كان نصيب قطاع التجارة – وهو القطاع الرئيسي في الخدمـات – من التسليفات يعادل أكثر من نصف القروض التي تؤمنهـا المصارف للقطاعات الاقتصاديه المختلفة (نصيب الصناعة والزراعة لم يكن يتجاوز ١٨ بالمائة) .

ومن ذلك كله يتضح أن السبب الرئيسي الكامن وراء نمو قطاع الخدمات ، يتمثل فيمصادر التمويل التي كان يغذيه بها القطاع المصرفي على شكل قروض..

بينا كان هذا القطاع نفسه يعتمد بدوره على الودائع المتدفقة عليه من الخارج .

٢ – إن النظام المالي والمصرفي كان تابعاً على الدوام للرأسمالية العالمية . وقد أخذ دور المصارف الأجنبية في لبنان يتزايد ثقلاً بعد سلسلة الأزمات التي تتابعت على المصارف اللبنانية منذ عام ١٩٦٤ حين حدثت أزمة البنك العقاري. كما أن نمو الجهاز المصرفي – في المرحلة السابقة على هذا التاريخ – كان يشمل بالطبع المصارف بشقيها اللبناني والأجنبي ، بل لقد كانت هناك علاقات من الشراكة بينهما في كثير من الأحيان . وكانت الودائع موزعة بنسب شبه متساوية بين المصارف اللبنانية والأجنبية . أما بعد الأزمة الأولى التي أصابت أحد المصارف اللبنانية (عام ١٩٦٤) فإن الودائع الداخلية والخارجية بدأت تنزح من المصارف اللبنانية إلى المصارف الأجنبية التي أصبحت تستضيف أكثر من نصف مجموع الودائع . وفي أعقاب أزمة « انترا » وصل هذا « النزوح » إلى ذروته ، وبعض التقديرات تذهب إلى حد القول أن ٨٥ بالمائة من مجموع الودائع في لبنان أصبح في حوزة المصارف الأجنبية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تعداه إلى تحول ملكية بعض المصارف اللبنانية إلى الرأسمال الأجنبي ، كما حدث – مثلاً – بالنسبة للبنك الأهلي الذي اشترت مؤسسات أمريكية والمانية غربية وهولندية عدداً كبيراً من أسهمه . إن المصاعب التي تعرضت وتتعرض لها المصارف اللبنانية بعد الهزة التي أصابتها ستجبرها على التوجه نحو رأس المال الأجنبي ليدعمها ، ويعيد بعض الثقة إلى المودعين . وبما أنه قد أصبح متعذراً فتح فروع جديدة للبنوك الأجنبية – بعد القرار الذي اتخذته الحكومة بعدم اعطاء رخص جديدة لتأسيس مصارف لبنانية وبعدم السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في لبنان – فإن البنوك ستحاول التسلل من خلال شراء الأسهم في المصارف اللبنانية .

وهكذا فإن المصارف الأجنبية ، والرأسمال الأجنبي عموماً ، أصبح يسيطر

سيطرة شبه كاملة على القطاع المصرفي في لبنان . فهل بالامكان ايقاف المصارف الأجنبية عند حدها ؟

إن ظاهرة سيطرة البنوك الأجنبية على الجهاز المصرفي في لبنان ما هي إلا نتيجة حتمية لطبيعة النظام الرأسمالي اللبناني ونمط تكوينه الخاص . فهي من صلب هذا التكوين ذاته . والنظام الرأسمالي في لبنان عاجز موضوعياً عن الاستقلال عن النظام الرأسمالي العالمي ، فهو أسير القوانين التي تسيره وتدفعه إلى الانزلاق باستمرار نحو التبعية الكاملة للرأسمالية العالمية . قد يكون هناك بعض التوتر والتناقض بين المصارف اللبنانية والمصارف الأجنبية يعبر عن نفسه ببعض المطالب التي ترفعها المصارف اللبنانية للحد من سيطرة المصارف الأجنبية . إلا أن المصارف اللبنانية ، والرأسمالية اللبنانية عموماً ، غير قادرة على تحرير نفسها من التبعية للرأسمالية العالمية ... فمصالحها المترابطة عضوياً ، وطبيعة تكوين النظام الرأسمالي في لبنان، تفرض هذه العلاقة من التبعية فرضاً.

٣ - لقد ترك النمو الوحيد الجانب للنظام الرأسمالي وراءه تخلفاً شديداً في الصناعة .

إن « انطلاقة » الصناعة اللبنانية لم تبدأ فعلياً إلا أثناء الحرب العالمية الثانية . وقبل هذا التاريخ كانت هناك صناعات حرفية محدودة ، وكان الاستعمار يلعب دوراً كبيراً في عرقلة النمو الصناعي لابقاء البلاد سوقاً لمنتجاته المصنعة . إلا أنه أثناء الحرب توقف الاستيراد مما أوجد ظرفاً مناسباً لنمو الصناعة اللبنانية ، خاصة وأن نفقات القوات الحليفة في لبنان وفرت تراكماً لرؤوس الأموال اتجهت نحو الاستثمار في الصناعة . إلا أن هذه « الانطلاقة » سرعان ما تقلصت بعد الحرب بسبب استئناف الاستيراد من الدول الغربية الصناعية ، وعجز الصناعة اللبنانية الضعيفة عن منافستها . وهكذا استأنفت الرأسمالية اللبنانية (بدافع الربح السريع والسهل) اتجاهها صوب التجارة والخدمات لتلعب دورها

كرأسمالية كومبرادورية مرتبطة عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، تمارس الوساطة بينها وبين لبنان والمنطقة العربية . ومن هنا كان نمو الصناعة بطيئاً جداً ، بحيث أنه خلال خمسة عشر عاماً (بين ١٩٤٩ و ١٩٦٤) لم يزد الرأسمال الموظف في الصناعة عن ستة أضعاف ما كان عليه . ومن تحليل التطور اللبناني نجد أن الرأسمال الموظف في الصناعة لم يحقق نمواً خلال عشر سنوات (بين١٩٤٩ و ١٩٥٨) حتى بمقدار الضعف ، بينما عرفت الصناعة بين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ قفزة « واسعة » بالنسبة إلى وتيرة نموها في السابق إذ ارتفع الرأسمال الصناعي بمقدار أربعة أضعاف . ويعود هذا الارتفاع إلى توجه الرساميل من قطاع الخدمات — الذي وصلت بعض مجالات الاستثمار فيه إلى حد التشبع — إلى قطاع الصناعة ، وكذلك توجه بعض التوظيفات الخارجية الطويلة الأجل إلى الاستثمار الصناعي.

من ذلك كله يتضح أن الصناعة تحتل مكاناً ثانوياً وضعيفاً في الاقتصاد اللبناني ، وهي لم تحقق « نموها » إلا على هامش قطاع الخدمات ، كما أنها ترتبط بالرأسمال الأجنبي في الكثير من مجالاتها .

٤ — وفي ظل تضخم قطاع الخدمات كانت أوضاع الزراعة (بصفتهاالقطاع الانتاجي الآخر إلى جانب الصناعة) تعاني هي بدورها معضلة تخلف ضخمة . ورغم أن الزراعة تستوعب حوالي نصف عدد السكان العاملين فإن حصتها من الدخل الوطني لا تزيد عن ١٢ بالمائة .

ويتضح من الجداول التقديرية التي نشرت حول الملكية الزراعية أن ٩١ بالمائة من الملاك لا تتجاوز ملكيتهم ٥ هكتار. كما أن ٨٦ بالمائةمن مجموع المساحات المزروعة تتوزع على ملكيات صغيرة . إن ذلك يعني أن المشكلة الرئيسية التي تعانيها الزراعة هي مشكلة تفتت القسم الأكبر من الأرض إلى ملكيات صغيرة جداً يتعذر معها الاستثمار بانتاجية مرتفعة . فانتشار الملكية الصغيرة على قطاع واسع من الارض هو أمر يرتبط جدلياً بتخلف الزراعة ، إذ أنه يحد من استعمال

الآلات والأساليب الزراعية الحديثة والأسمدة وغيرها من الوسائل الكفيلة برفع انتاجية الأرض .

إن اعتماد أسلوب الاستثمار البدائي للأرض ليس قاصراً على الملكيات المفتتة، بل إن البورجوازية الريفية المتوسطة والصغيرة ، لا تستطيع هي أيضاً أن تدخل إلى حيازاتها من الأرض أساليب الاستثمار العصرية ، لأن ذلك يتطلب رساميل لا يمكن أن تتراكم لديها .

يضاف إلى ذلك أن قسماً هاماً من الملكيات الزراعية الكبيرة (الواقعة تحت حيازة بقايا الاقطاع الديني والعائلي وبعض الملاكين الكبار) ما تزال تخضع هي أيضاً لأساليب الاستثمار البدائي ذاتها .

يبقى بعد ذلك كله القطاع الزراعي الرأسمالي حيث تقوم استثمارات كبيرة استطاع رأس المال الكبير الموظف فيها أن يدفع بها في طريق التحديث واعتماد الأساليب التقنية العصرية . ولقد كان نشاط الرأسمالية الكبيرة الزراعي في عدد من مناطق الريف مترابطاً مع التجارة الخارجية بالدرجة الأولى . فحيث تتوفر فرص التصدير وتحقيق أرباح عالية وسريعة ، كان رأس المال يصب توظيفاته الزراعية وينميها .

البنية الاجتماعية الطبقية

ما هي البنية الطبقية اللبنانية التي تشكلت على قاعدة هذا الاقتصاد الرأسمالي بكل الخصوصيات التاريخية التي نشأ ونما في ظلها ؟

١ ــ إن هيمنة قطاع الخدمات على مجمل التركيب الاقتصادي ، يجعل الطبقة البورجوازية اللبنانية خاضعة أساساً لسيطرة جناحها المصرفي التجاري المرتبط

عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث يشكل الحلقة الوسيطة بينها وبين « الداخل » : لبنان والمنطقة العربية .

إن هذا الجناح المصرفي التجاري يمد سيطرته أيضاً إلى القطاعات الإنتاجية ، الصناعية والزراعية ، ليضع بذلك الاقتصاد اللبناني الرأسمالي كله تحت قبضته . ومن هنا كانت خصوصية « الجناح الوطني » من الطبقة البورجوازية اللبنانية ، المرتبط بالانتاج المحلي وبالسوق الوطنية . إن هذا الجناح الممثل للصناعة الوطنية والمصارف المحلية والتجارة المتوسطة الداخلية ، لا يتشكل في طبقة مستقلة ذات مصالح منفصلة عن الرأسمالية المالية والتجارية الكومبرادورية . ان طبيعة تكوينه الضعيف واعتماده على الجناح المصرفي التجاري المسيطر ، يجعله مشدوداً إلى كل روابط النظام الرأسمالي اللبناني بالسوق الرأسمالية العالمية . ومن هنا يبدو واضحاً أن تناقضات « الجناح الوطني » من الطبقة البورجوازية مع جناحها المصرفي التجاري المسيطر ومع رأس المال الأجنبي بالتالي ، هي تناقضات فرعية وغير عدائية ، ولا يمكن أن ينبثق عنها دور تاريخي « ثوري » تضطلع به البورجوازية الوطنية من خارج نظام تحالف الرأسمال المصرفي – التجاري والأجنبي .

إن ذلك يلقي ضوءاً على أسباب الضعف السياسي للبورجوازية الوطنية التي لم تستطع أن تشكل تياراً سياسياً يعبر عن مصالح لها مستقلة ويضعها على طريق تحقيق مهمات تاريخية . إن طبيعة تكوينها الاقتصادي الضعيف – تحت هيمنة الطبقة المصرفية التجارية – قد جعلها عاجزة عن تحقيق مهمات هي في جوهرها مهمات بورجوازية ديمقراطية : تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد ، تنمية القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية ، تحقيق إصلاحات ديمقراطية اجتماعية وسياسية ... الخ .

٢ – إن تخلف الصناعة قد حال دون نشوء طبقة عاملة صناعية قوية .

وتعبير « العمال » كما هو متداول في لبنان يشمل جميع العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء منهم الذين يعملون كإداريين وموظفين أو الذين يمارسون عملاً يدوياً . وإن فئة عمال الصناعة الحقيقيين تبلغ فقط حوالي ثلث عدد المعتبرين عمالاً في لبنان . كما أن هذه الفئة يغلب عليها طابع التبعثر بسبب صغر حجم المؤسسة الصناعية في لبنان إجمالاً . فهناك على وجه التقريب ستة آلاف مؤسسة صناعية تتوزع فيها نسبة العاملين كما يلي :

- ١٠٠ مؤسسة فقط تضم كل منها أكثر من ١٠٠ عامل .
- ٣٠٠ مؤسسة يعمل في كل منها أكثر من ٢٥ عاملاً .
- ٧٠٠ مؤسسة صناعية صغيرة تستخدم كل منها ما بين ٥ — ٩ عمال .
- ٣٥٠٠ مؤسسة حرفية تعتبر كمشاغل تستخدم أقل من ٥ عمال .

إن هذا التبعثر الشديد في أوضاع الطبقة العاملة يعود إلى ضعف الصناعة اللبنانية وصغر حجم مؤسساتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن التنظيم النقابي يعكس هو بدوره جانباً من أوضاع الطبقة العاملة . إن عدد المنتسبين إلى النقابات القائمة في جميع أنحاء لبنان لا يزيد عن نصف عدد العمال الذين يعملون في المهن التي تمثلها هذه النقابات ، وهو أقل من ثلث عدد العمال في لبنان بشكل عام . وإن القسم الأكبر من التنظيم النقابي تمثله نقابات قطاع الخدمات ، أي أن الغالبية العظمى من النقابات العمالية هي في حقيقتها نقابات موظفين ومستخدمين ، والملاحظ في التنظيم النقابي الحالي أن نقابات عمال الصناعة — الذين يبلغ عددهم حوالي ٦٥ ألفاً - قليلة جداً ، أي أن معظم العمال الصناعيين غير منتظمين في نقابات . ثم إن مركز الثقل والدور القيادي في الحركة النقابية هو للنقابات التي تمثل الفئة ذات الأجور المرتفعة على الأخص ، أي التي تضم في أغلبيتها موظفين (مثل نقابات موظفي المصارف ،

وموظفي ومستخدمي شركات البترول ، ومعلمي المدارس الخاصة ، وموظفي شركات الطيران ... الخ) . ومن هذه الفئة خرجت معظم القيادات النقابية على اختلاف مواقعها يمينية كانت أم « يسارية » .

إن ضعف تكوين الطبقة العاملة اللبنانية – وهزال تنظيمها النقابي – كان يشكل الأساس الموضوعي لضعف وهامشية دورها السياسي . يضاف إلى ذلك كله انعدام محاولات تسييسها من جانب اليسار تقريباً. ذلك أن اليسار التقليدي (ممثلاً بالحزب الشيوعي الذي كانت له تاريخياً بعض المواقع التنظيمية العمالية) كان يمارس باستراتيجيته وتكتيكاته الاصلاحية عملية ابعاد للطبقة العاملة – موضوعياً – عن النضال السياسي الجذري ضد مجمل النظام الرأسمالي . وهكذا ولد تنظيمه الحزبي العمالي اصلاحياً، فلم يستطع أن يلعب دوراً طليعياً في تسييس الطبقة العاملة ، وانتهى به الأمر إلى السقوط في بئر الممارسة النقابية الاصلاحية التي لم تكن تختلف في أشكالها ومضامينها عن ممارسة القيادات النقابية اليمينية الساعية إلى عزل الحركة العمالية عن النضال السياسي وربطها بالدولة وبالنظام الرأسمالي .

٣ – إن الظاهرة الرئيسية في الريف – التي أشير إليها عند تحليل أوضاع الزراعة بشكل عام – هي سيادة الملكية الصغيرة للأرض وانتشارها . هناك ولا شك ملكيات زراعية كبيرة لم تزل لبقايا الأقطاع فيها وجود ، كما أن هناك قطاعاً زراعياً رأسمالياً نما في السنوات الأخيرة بشكل خاص. ولكن تفتت الأرض إلى ملكيات فردية صغيرة يبقى الظاهرة الرئيسية السائدة في الريف ، وذلك معناه أن غالبية الفلاحين هم من الملاك الزراعيين الصغار . إلا أن الاحصاءات التقريبية تفيد أن ٤٠ بالمائة من الاستثمارات الزراعية يمارس فيها الاستثمار المباشر حيث يكون مالك الأرض هو نفسه مستثمرها أو مشرفاً على استثمارها . أما الـ ٦٠ بالمائة الباقية من الاستثمارات فتمارس فيها أشكال متنوعة من الاستغلال

للفلاحين (سواء عن طريق المحاصة أي المشاركة أو عن طريق استثمار الأراضي بالاستئجار) . ويقدر تقرير «ايرفد» عدد العمال الزراعيين بحوالي ٩٥ ألف عامل، قسم منهم يملك أرضاً صغيرة لا تكفيه فيلجأ إلى بيع جهده كعامل زراعي .

إن الفلاحين الذين يشكلون غالبية سكان الريف ، ما بين مالك زراعي صغير وفلاح فقير وعامل زراعي ، هم الذين يحصدون نتائج تخلف الزراعة وضآلة حصتها في الدخل الوطني ، على شكل انخفاض واسع في مستوى المعيشة .

ورغم احتكاك بعض مناطق الريف بالقطاع الزراعي الرأسمالي الحديث ، وما يولده من علاقات اجتماعية جديدة تتخطى العلاقات التقليدية المبنية على الاقتصاد الفلاحي الطبيعي وأشكال الاستثمار البدائي للأرض ، إلا أن الريف اللبناني كله ما يزال يخضع في ردود الفعل السياسية التي تسوده إلى العلاقات والانقسامات العائلية والعشائرية التي تشكل قاعدة نظام الاقطاع السياسي الطائفي في لبنان . إن هذه العلاقات ذات جذور تمتد في تاريخ لبنان الحديث إلى العهود الاقطاعية والعثمانية التي أوجدت في حياة القرية اللبنانية قواعد متوارثة من التقاليد العشائرية والطائفية ، نهضت عليها الزعامات التقليدية وظلت تتوارث النفوذ جيلا بعد جيل .

هكذا يبدو الريف «قلعة صامدة» لنظام الاقطاع السياسي الطائفي ، يلجأ إليها دائماً لإعادة تركيب توازناته ويستنفرها في مواسم الانتخابات التي تكاد تلخص كل علاقة الفلاحين بالسياسة .

أما دخول اليسار التقليدي إلى بعض مناطق الريف فإنه لم يطلق حركة فلاحية مناهضة لهذا التركيب الاجتماعي والسياسي التقليدي ، بل إن اليسار عجز حتى عن الاحاطة ببعض الانتفاضات الفلاحية المطلبية العفوية ، التي كانت تتكرر بين آن وآخر لتكرر دائماً أخطاءها وعوامل ضعفها وفشلها . لقد دخل

اليسار التقليدي إلى الريف بلا معرفة علمية لأوضاع « طبقة الفلاحين » وبلا تحليل للمسألة الزراعية وبلا خطة سياسية – مطلبية تستهدف اطلاق حركة فلاحية ناهضة . فانتهى به الأمر إلى السقوط هو أيضاً في أقنية العلاقات الاجتماعية وردود الفعل السياسية التقليدية التي تسود معظم مناطق الريف .

ولم يمثل مهرجان « بتخنيه » الذي انعقد تحت راية « المسألة الزراعية » أية خطوة حقيقية على طريق « غزو » اليسار للريف كما كان يتصور أصحابه ، بل أتى يفضح جهل اليسار بالمسألة الزراعية وارتباك « خطته النضالية » وطابع التلفيق في شعاراته ومطالبه التي كانت مجرد خليط عجيب من التمنيات بأن تتحسن أحوال « إخواننا الفلاحين » !

★ ★ ★

هذا التحليل العام لطبيعة تكوين الاقتصاد الرأسمالي اللبناني وللبنية الاجتماعية الطبقية المنبثقة عنه ، إلى أية نتائج سياسية يقود ؟

كيف ينبغي فهم وتحليل التركيب السياسي والايديولوجي للنظام اللبناني ؟ وما هي حدود « الاصلاح » الذي يستطيع هذا النظام أن يفرزه على قاعدة معطياته الاقتصادية والاجتماعية الطبقية الأصلية؟ ماذا مثلت المحاولة «الشهابية» وإلى أين انتهى بها المطاف ؟ وأخيراً ما هي استراتيجية اليسار وخطته السياسية التكتيكية المتوافقة مع هذه المرحلة من تطور البلاد ؟

الاستنتاجات السياسية :
ماذا مثلت الشهابية

ما هي النتائج السياسية التي انتهى إليها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني

عام ١٩٦٨ ، انطلاقاً من تحليله العام لنمط تكوين الاقتصاد الرأسمالي اللبناني وللبنية الاجتماعية الطبقية المنبثقة عنه ؟

إن تلك النتائج كانت تلقي ضوءاً على طبيعة التركيب السياسي والايديولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني ، وعلى التطورات الفاعلة فيه خلال السنوات العشر التي تلت أحداث ١٩٥٨ . لقد كان هذا التركيب يتسم ، قبل عام ١٩٥٨ ومنذ ولادة « الاستقلال » ، بالخصائص التالية :

● كانت الطائفية تشكل الايديولوجية السياسية للبورجوازية اللبنانية ، وسلاحها في مجابهة أزماتها ونشر الأوهام حول استغلالها الطبقي ، واجهاض كل نضال وطني ديمقراطي .

● وكان تطبيق « الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة » هو البيئة « المناسبة » لنمو الجناح المصرفي – التجاري من البورجوازية اللبنانية وتعاظم سيطرته .

● وكان الاقطاع السياسي يؤلف القاعدة الاجتماعية التي ترتكز إليها الايديولوجية الطائفية ، ومن خلالها تتحول إلى نظام سياسي . وهذا النظام السياسي، الشديد التخلف والعاجز عن بناء دولة ديمقراطية بورجوازية عصرية، كان النظام المناسب لبورجوازية لا يتحقق نموها إلا في ظل «الفوضى» والحرية المطلقة وعبر غياب الدولة عن الحياة الاقتصادية إلا في أدنى الحدود .

ولكن هذا التركيب السياسي الايديولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني واجه عام ١٩٥٨ أزمة حادة نشأت عن اختلاله في مواجهة التحولات الخارجية في المنطقة العربية (نمو المد الوطني الثوري) وبفعل المأزق الداخلي الذي انزلق إليه العهد الشمعوني حين مضى في انتهاج سياسة تتجاهل تلك التحولات

الخارجية ، وحين ضرب الاقطاع السياسي بأبرز زعمائه دفعة واحدة لصالح معركة تجديد الرئاسة آنذاك .

أن الاحداث التي انفجرت عام ١٩٥٨ انتهت الى بروز قوى اجتماعية — سياسية جديدة مثلتها « المؤسسة » الشهابية التي كانت تشكل اليد الضاربة للنظام . أن هذه « المؤسسة » التي لم تتورط خلال احداث ١٩٥٨ في صدام حاسم مع اي من الطرفين السياسيين المتصارعين ضمن الطبقة البورجوازية — الاقطاعية بل وقفت تراقب الصراع الحاد بينهما ، هي التي امسكت بزمام السلطة بين يديها في النهاية .

ولقد كان التكوين الطبقي لتلك « المؤسسة » تكويناً بورجوازيا في شرائحه القيادية الاساسية ، اذ كانت تضم على رأسها نفراً من ابناء العائلات البورجوازية القديمة والجديدة (من الجبل بشكل خاص) وعناصر من البورجوازية الصغيرة الوافدة من الريف .

ان الاطارات « السياسية » التي سادت على رأس تلك « المؤسسة » عبر الادوار التي لعبتها في احداث ٥٨ ، حملت معها ايديولوجية بورجوازية اصلاحية اتت تمثل محاولة للرد على ازمة التركيب السياسي الايديولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني ، ومحاولة « لاستباق » بعض أزماته الاقتصادية والاجتماعية .

وأن اهمية هذه المحاولة الشهابية الاصلاحية في تاريخ النظام اللبناني ، هي في كونها قدمت نموذجاً لطبيعة وحدود « الاصلاح الوطني الديمقراطي » الذي يمكن أن يحققه الجناح المتقدم من البورجوازية اللبنانية ضمن الاطار الرأسمالي . وبذلك توفر لنا المحاولة الشهابية وقائع ملموسة لا يعود معها النقاش حول دور « البورجوازية الوطنية في لبنان » مبنياً على سلسلة افتراضات مسبقة تنتهي غالباً إلى نتائج تعسفية يستخدمها هذا الطرف أو ذاك من اطراف اليسار لتبرير انحرافاته اليمينية .

فماذا كانت حصيلة المحاولة البورجوازية الاصلاحية الشهابية على وجه التحديد ؟؟

الايديولوجية البورجوازية الاصلاحية : اتجاهاتها وقواها

لقد كان طموح الشهابية يتجه اساساً نحو تجديد توازن التركيب السياسي الايديولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني ، بما يجعله قادراً على الاستمرار والصمود وسط منطقة عربية تشهد تغيرات سياسية واجتماعية واسعة . ومن هنا كان انتهاج سياسة خارجية « جديدة » تدخل في حسابها وجود وقوة المعسكر العربي التحرري (ممثلاً بالجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص) فلا تنزلق إلى ممارسة ارتباط سافر بمعسكر الرجعية العربية أو تآمر مكشوف على حركة التحرر الوطني في المنطقة .

ومثل تلك السياسة الخارجية كانت تؤمن ـ فضلاً عن تجديد صيغة التوازن السياسي الطائفي في الداخل ـ الحفاظ على مركز النظام اللبناني في الخارج كنظام لا يستطيع الاستمرار الا عبر تعزيز روابطه الاقتصادية العربية وتنميتها ولم يكن ذلك كله يمس جوهريا السيطرة الامبريالية الفعلية على لبنان ، أي النفوذ السياسي والاقتصادي للاستعمار الجديد وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية .

وعلى الصعيد الداخلي مثلت الشهابية محاولة لتعزيز التسوية السياسية الطائفية وتصليبها على « أسس اقتصادية واجتماعية » . فربطت بين شعارات « انماء المناطق المتخلفة وتحقيق «العدالة الاجتماعية» وبين القدرة على تجديد الايديولوجية الطائفية وترسيخ « ميثاقها الوطني » ، وعلى تعزيز صمود النظام اللنباني في وجه

التحولات الاجتماعية والسياسية الجارية في المنطقة العربية . ومن هنا كانت الشهابية مسوقة إلى افراز ظاهرة جديدة هي ظاهرة « تدخل الدولة » في الحياة الاقتصادية وفي الاوضاع الاجتماعية . وكان هذا التطور يلتقي مع مطامح فئة من المثقفين التكنوقراطيين كانت تتململ من تخلف نظام الاقطاع السياسي واجهزته الادارية ، وترى في غياب الدولة عن الاقتصاد غياباً لدورها هي في الدولة وفي الحياة السياسية . ان التكوين الطبقي والايديولوجي لهذه الفئة من المثقفين التكنوقراطيين ، كان ينبع من طبيعة اصولها الاجتماعية وثقافتها الجامعية . فهي في غالبية افرادها تنتمي إلى عائلات بورجوازية كبيرة ، وقد أتاح لها ذلك فرصة التخصص العالي في الجامعات الغربية ، ضمن لبنان أو في الخارج . وفي الجامعات الغربية تلقت ثقافة الغرب الرأسمالية في تطورها الجديد من الفكر الرأسمالي الكلاسيكي إلى الافكار « الكينزية » التي ترى في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الحل الوحيد لتنظيم الرأسمالية والقضاء على ازماتها الدورية .

ومن هنا ، من ايديولوجيتها البورجوازية الاصلاحية وطموحها للعب دور متزايد في الدولة ، كان التقاء تلك الفئة من المثقفين التكنوقراطيين بشعارات « المؤسسة » الشهابية حول تدخل الدولة و « سياسة الانماء » و « اصلاح » النظام الرأسمالي عبر نوع من « العدالة الاجتماعية » غامض الملامح .

ولقد بدأت ظاهرة تدخل الدولة حين طرحت قضية الاحصاء عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاول مرة في لبنان ، فاستدعيت ـ بعد عام ١٩٥٨ ـ بعثة « ايرفد » التي كان يرأسها الاب «لوبريه» نبو التفكير الاجتماعي الاصلاحي. وقد قامت البعثة بمحاولة احصاء شبه شامل للوضع الاقتصادي والاجتماعي ادت إلى تعريته من كثير من الاساطير التي كانت تغطيه . ووضعت البعثة تقريرها المعروف الذي قدم عدة مقترحات لسياسة انمائية . ويبدو واضحاً ان هذه

المقترحات كانت تمثل النتيجة المتولدة عن اصطدام الفكر البورجوازي الاصلاحي (الاجتماعية الاصلاحية) الذي حمله الاب « لوبريه » بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي افرزها النظام الرأسمالي اللبناني بطبيعته الفوضوية والفردية ومن هنا كانت المقترحات محاولة لطرح اسس اقتصادية اكثر « عقلانية » .

لقد تركز تدخل الدولة في مجالين اساسيين :

١ – ايجاد المؤسسات والتجهيزات العامة للادارة الحكومية ، واهمها مؤسستان : البنك المركزي الذي انشىء عام ١٩٦٣ ، وصندوق الضمان الاجتماعي الذي بدأ عمله فعليا عام ١٩٦٥ . وإلى جانبها انشىء مجلس الخدمة المدنية ، ومعهد حكومي للتدريب على الادارة العامة .

٢ – وضع برامج « للانماء الاقتصادي » تضمنت مشروعين : مشروع السنوات الخمس الاول (١٩٥٩ – ١٩٦٣) وقد بلغت نفقاته ١٥٠ مليون ليرة سنويا . ومشروع السنوات الخمس الثاني (١٩٦٥ – ١٩٦٩) الذي بلغت نفقاته ٢٠٠ مليون ليرة سنويا .

ان ظاهرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية جابهت ، في سنواتها الاولى ، معارضة شديدة من الجناح المصرفي – التجاري المسيطر ضمن الطبقة البورجوازية اللبنانية . ويتضح ذلك من عدة وقائع تاريخية اهمها معارضة جمعية المصارف لتنظيم القطاع المصرفي . فقد حمل تقريرها السنوي لعام ١٩٦٢ (وهو العام الذي تقرر فيه مشروع النقد والتسليف وانشاء البنك المركزي) نصوصاً واضحة تؤكد رفضها لفكرة « التخصص في المصارف » واصرارها على قانون سرية المصارف كاملاً وبدون تعديل ، ورفضها لنظام المراقبة على المصارف من جانب البنك المركزي ، وتخوفها الشديد من « الانعكاسات المالية والاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية » لقانون الضمان الاجتماعي .

أما القطاع التجاري ـ وخاصة قسم التجارة الخـــارجية منه ـ وهو أيضاً قطاع مسيطر ، فقد عارض بدوره تدخل الدولة بنفس الوضوح . ورغم أن برامج الانماء في المناطق المتخلفة كانت تعني توسيع السوق التجارية الداخلية فان « سياسة الانماء » كانت تثير قلق التجار ، في قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص ، لان شعار « تشجيع الصناعة الوطنية » كان معناه الحد من استيراد السلع الاجنبية ، وهو أمر كان يرفضه التجار وما زالوا .

نتائج ظاهرة تدخل الدولة

ما هي النتائج التي انتهت إليها ظاهرة تدخل الدولة بعد تسع سنوات من ولادتها في عام ١٩٥٨ ، وما هي حدود وطاقات « سياسة الانماء » كما ظهرت في التطبيق ؟

ماذا اثمرت محاولة ايجاد مؤسسات وتجهيزات عامة للادارة الحكومية ؟

أن البنك المركزي لم يستطع أن يلعب دوره الكامل في منع حدوث الازمة المصرفية التي أدت إلى مضاعفات نقلت الاقتصاد اللبناني من مرحلة النمو إلى مرحلة الانكماش . والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى طبيعة النظام المصرفي في لبنان ومدى قابليته للتنظيم أصلاً . فلقد كان توسع الجهاز المصرفي مرتبطاً في الاساس بمخالفته لكل الأصول المصرفية وفي مقدمتها : اقتصار عمل المصارف التجارية على التسليف والقروض القصيرة الأجل . لقد كانت معظم المصارف اللبنانية « متورطة » بعدة نشاطات غريبة عن العمل المصرفي : سواء تمثل ذلك في مزاولة اعمال تجارية أو صناعية أو عقارية أو اشتراك في مؤسسات وشركات وعقارات ، أو تمثل في ما كان يمارسه اعضاء مجالس ادارتها من اعمال ومشاريع اعتماداً على التسليفات التي ينالونها من مصارفهم . لذلك كان لا بد من مرحلة

انتقال طويلة (لاعادة تنظيم القطاع المصرفي) حددها قانون النقد والتسليف بمدة خمس سنوات من بداية تسجيل المصارف في البنك المركزي . الا انه بعد اربع سنوات لم تكن معظم المصارف قد صفت فعلاً ذلك النوع من الاعمال ، بل تهربت من القانون بطريقة أو بأخرى ، وكما ظهر في أزمة « انترا » الذي انشأ عدة شركات عقارية مستقلة شكلا عن البنك ومرتبطة به فعلا .

وفي العام الأول من مرحلة الانتقال بدأت طلائع الازمة المصرفية في البنك العقاري . وفي العام الرابع وقعت ازمة انترا . لقد تدخل المصرف المركزي في الازمة ولكنه لم يستطع أن يمنع حدوثها ويحول دون مضاعفاتها الاقتصادية الخطيرة . لا شك بأن مراقبة البنك المركزي قد ازدادت بعد الازمة ، وخصوصاً بالنسبة للسيولة حيث اصبحت المصارف مجبرة على الاحتفاظ بنسبة ٤٥ بالمئة من ودائعها . الا أن تدخل البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي سيعني — في ظل خصوصية النظام الرأسمالي اللبناني — تقليص مدى « الازدهار » في هذا القطاع ، وبداية مرحلة انكماش دوره وقدراته سواء على صعيد حجم الودائع التي يتلقاها — خاصة من الخارج — أو على صعيد قدرته على التسليف وتغذية قطاع الخدمات بالاموال . وتبقى فعالية البنك المركزي في التدخل ضعيفة جداً بسبب ضيق وضعف السوق المالية . فالنظام الرأسمالي اللبناني لم يستطع أن يقيم سوقاً مالية حقيقية يجري فيها تداول الأوراق المالية من سندات حكومية وخاصة . أذ أن مثل هذه السندات تعتبر ادوات اساسية في يد البنك المركزي يستطيع من خلال بيعها أو شرائها أن يتدخل في السياسة المالية والنقدية العامة ويؤثر على سعر الفائدة . وعدم وجود مثل هذه الأدوات في السوق المالية اللبنانية يضعف من دور البنك المركزي وتأثيره .

فما هي « الحلول » التي بدأ ينزلق إليها القطاع المصرفي علاجاً لازمته ؟ ان ازدياد سيطرة البنوك الاجنبية بدأ يشكل المجرى العام الذي تصب كافة

« الحلول » ضمنه . وفي هذا المجرى التقت اخيراً الأصلاحية الشهابية التي افرزت ظاهرة تدخل الدولة مع الطبقة المصرفية التجارية التي رفضت تلك الظاهرة في سنواتها الاولى .

فبعد ازمة انترا بدأت الطبقة المصرفية التجارية المهيمنة تقبل ظاهرةتدخل الدولة التي ولدتها الشهابية ، وذلك من اجل حل الازمات التي أخذ يتعرض لها الاقتصاد اللبناني وايجاد المؤسسات العامة القادرة على التعويض عن الاثار الانكماشية التي ولدتها ازمة انترا . ونتيجة لذلك فان الفوارق بين البورجوازية الاصلاحية الشهابية والطبقة المصرفيةالتجارية اخذت بالتلاشي واصبح«الجميع» يسلمون بتدخل الدولة ، فانتقلت جريدة « النهار » على سبيل المثال إلى نفس المواقع الايديولوجية التي يتحدث منها منظرو الشهابية ومثقفوها التكنوقراطيون .

وبالمقابل اثبتت الشهابية عملياً أن « طابعها الوطني » - الناتج عن سياستها الخارجية العربية - لا يعني ابداً تحرير الاقتصاد اللبناني من التبعية للرأسمال الاجنبي . فلم تكن الحلول التي طرحتها لازمة انترا تختلف عن الحلول التي توصلت إليها الطبقة المصرفية التجارية والقوى السياسية الممثلة لها . وهنا التقى « الجميع » على الحل الذي سلم أمر مؤسسة انترا إلى الشركة الامريكية وتم هذا الحل باشراف رئيس الحكومة الشهابي رشيد كرامي ، والياس سركيس (الشهابي) حاكم البنك المركزي ، وبيار اده رئيس جمعية المصارف ، ورئيس الجمهورية . وهكذا ، وفي وقت واحد ، كان تدخل الرأسمال الأجنبي يزداد في الاقتصاد اللبناني (بموافقة البورجوزاية الاصلاحية الشهابية) من خلال هيمنة البنوك الاجنبية على القطاع المصرفي ، وكانت الدولة تقوم (بموافقة الطبقة المصرفية التجارية) بالتنظيم والتدخل عبر اصدار التشريعات خوفاً من حدوث ازمات وانهيارات مصرفية اخرى .

واذا كانت تلك هي ابرز النتائج التي انتهت إليها ظاهرة تدخل الدولة في مجال « ايجاد المؤسسات والتجهيزات العامة للادارة الحكومية » ، فماذا كانت النتائج في مجال « مشاريع الانماء » ؟ في هذا الصدد يمكن تسجيل الملاحظات الأساسية التالية :

١ – إن خطة السنوات الخمس الأولى «للانماء» اقتصرت على عدد من مشاريع الري والطرقات والكهرباء في بعض المناطق المتخلفة. وقد مولت هذه المشاريع من موازنة الدولة التي ازدادت وارداتها اعتماداً على الرسوم والضرائب غير المباشرة بشكل رئيسي (والتي تشكل نسبتها ٦٧ بالمئة من مجموع الضرائب) . ولكن الموازنة لم تكف لتمويل هذه المشاريع ، فلجأت الدولة إلى مال الاحتياط من فوائض الميزانيات السابقة (٢٧٠ مليون ليرة) الذي استنفد كاملاً في المشروع الأول . وبدأت الموازنة تقع في مشكلة العجز الذي بلغ حوالي ٨٥ مليون ليرة.

٢ – لم تستطع الدولة أن تقر نهائياً مشروع الخطة الثنائية (١٩٦٥ – ١٩٦٩) فاقتطعت منها « مشاريع مستعجلة» من النوع ذاته الذي حققته الخطة الأولى . وهكذا فإن المشاريع « الانمائية » التي نفذت (أو المنتظر تنفيذها) لم تتجاوز حدود امداد بعض المناطق المتخلفة بالطرقات ومياه الشرب والري والكهرباء وبعض مشاريع الصحة العامة . وهي مشاريع تظل آثارها على دفع النمو في الزراعة والصناعة بسيطة جداً .

٣ – ان ظاهرة تدخل الدولة المباشر لتشجيع الاستثمار الرأسمالي في الصناعة والزراعة ، انتهت هي بدورها إلى نتائج محدودة جداً . فلقد أنشأت الدولة في هذا المجال « مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري » . وبعد أزمة انترا تردد الحديث عن مشاريع لانشاء مؤسسات من هذا النوع . فما هي الامكانيات الفعلية لمثل هذه المؤسسات .

● بالنسبة للمؤسسة الوحيدة الموجودة وهي مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ، فإن تجربة هذا المصرف قد أوضحت عدة مسائل أهمها :

– ان انشاء هذا المصرف اعتمد على الدولة بموارده الأساسية . فقد ساهمت الدولة بمبلغ ٩٠ مليون ليرة من رأسماله ، بينما لم يساهم القطاع الخاص بأكثر من ٣٠ مليوناً (وهكذا يصح اعتباره نوعاً من الشركة المختلطة) . ومع ان الدولة كانت المساهم الرئيسي في رأسماله فإن أرباب القطاع الخاص وكبار الرأسماليين هم الذين أداروا المصرف ووجهوا أعماله وتسليفاته لمصالحهم ، ولم يستطع المصرف أن يتطور أو يصبح قادراً على اجتذاب الودائع .

– ان موارد المصرف لم تسمح بتمويل هـــام ، إذ أن قدرته على التسليف محدودة جداً وغير ذات أثر فعال ، وقد تنوعت تسليفاته بين مختلف القطاعات من صناعية وزراعية وسياحية وعقارية (بلغت التسليفات عـام ١٩٦٥ : ٤٢ مليون ليرة للزراعة ، ٢٢ مليوناً للصناعة ١٦ مليوناً للسياحة) .

– ان التسليفات كانت تقدم على أساس الضمانات التي تتوفر عند المقترضين . وهذه الضمانات لا تتوفر بالطبع إلا عند كبار الملاكين أو كبار الرأسماليين . كما ان كثيراً من القروض كانت تستخدم في عدة أعمـــال ومشاريع غير صناعية أو زراعية .

● أما بالنسبة لامكانات انشاء مؤسسات جديـدة للتسليف المتوسط والطويل الأجل ، فإن الصعوبات أمامها كانت عديدة وكبيرة وأهمها :

– مشكلة التمويل ، حيث لا تتوفر لدى الدولة الموارد المطلوبة للمساهمة في رأسمال هذه المؤسسات . ولا يمكن لأية سياسة إنمائية أن تعتمد على القروض فقط . بل إن موارد الدولة تشكل هنا المنبع الرئيسي للانفاق . ولتأمين هذه

الموارد لا بد من زيادة الضرائب . والاتجاه نحو زيادة الضرائب غير المباشرة (وهو ما تلجأ إليه الدولة في العادة) لا يمكن أن يحل مشكلة التمويل لأن هذه الضرائب بلغت حداً عالياً من التشبع . أما زيادة الضرائب المباشرة وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل الموحد ، وهو الاتجاه المؤدي إلى زيادة موارد الدولة فعلاً ، فإنه يتناقض مع طبيعة التكوين الخاص للرأسمالية اللبنانية التي أظهرت حتى الآن مقاومة عنيفة لأي ميل نحو ذلك الاتجاه . بل ان مرحلة ما بعد أزمة انترا (والتي امتدت إلى سائر القطاعات الاقتصادية) ولدت مطلباً معاكساً لدى كبار الرأسماليين هو «الاعفاء من الضريبة» للحد من آثار الخوف من الاستثمار لدى الرساميل الداخلية والخارجية . وبين مشكلة التمويل التي يتطلب حلها زيادة الضرائب والمطلب المعاكس المنادي بالاعفاء من الضريبة ، تخرج الدولة قاصرة عن سد عجز موازنتها ، وعن تحقيق سياسة انمائية ذات أثر فعال .

تلك هي النتائج التي انتهت إليها المحاولة البورجوازية الاصلاحية الشهابية (عبر تدخل الدولة) على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . وهي نتائج اثبتت بالملموس قصور تلك المحاولة الاصلاحية عن تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد ، وعجزها – في إطار النظام الرأسمالي – عن إعادة معدلات النمو السابقة إلى الاقتصاد ، وعن تحديث نظام الرأسمالية اللبنانية ومواجهة أزماته ، ثم عن انتهاج سياسة إنماء فعالة للقضاء على تخلف الصناعة والزراعة وتحقيق اصلاحات ديمقراطية اجتماعية واسعة .

فماذا حققت المحاولة البورجوازية الاصلاحية الشهابية على صعيد تحديث النظام السياسي وتطويره ؟

ان بروز « المؤسسة » الشهابية على رأس السلطة بعد عام ١٩٥٨ اتخذ أشكالاً

غير مباشرة ظلت تمارس عبر اداة الحكم التقليدية : البرلمان الممثل لنظام الاقطاع السياسي الطائفي وزعاماته التقليدية .

ولم يكن طموح الشهابية السياسي يتعدى ممارسة الحكم عبر تجديد وتثبيت التسوية بين الطوائف وإقامة نوع من التوازن بين زعماء الاقطاع السياسي . وهكذا انتهت إلى الاندماج بنظام الاقطاع السياسي الطائفي لتشكل المحور الذي تدور من حوله الصراعات بين أقطاب هذا النظام وزعمائه . وهي صراعات كانت تتحكم بها في الأساس عوامل المنافسة الانتخابية والتمثيل الطائفي وتشكيل الحكومات . وبالاستناد إلى هذه العوامل بدأت « المؤسسة » الشهابية ترتبط انتخابياً بفريق من الاقطاع السياسي مثلته أساساً الوجوه النيابية المتجمعة في الجبهة الديمقراطية البرلمانية . ولكن هذا الفريق من الاقطاع السياسي الذي تحلق حول « المؤسسة » الشهابية لم يكن ثابتاً في تكوينه على الدوام . فإن طبيعة العوامل الفردية التي كانت تقرر الانتماء إلى الشهابية أو معاداتها لم تسمح باستقطاب سياسي واضح المعالم ومستقر .

ان الانقسام الذي أحدثته الشهابية في صفوف الاقطاع السياسي بين « صف وطني» نهجي و«صف غير وطني » كان مشدوداً في الأساس إلى عوامل المنافسة الانتخابية والوزارية . ومن هنا تفسير ظاهرة التنقل الدائم للزعماء السياسيين من « صف وطني » نهجي إلى صف غير وطني ، ومن اتجاه طائفي متعصب إلى آخر معتدل ... وفق ضرورات المنافسة على الحكم والانتخابات .

ان سقوط المحاولة البورجوازية الاصلاحية الشهابية في شبكة نظام الاقطاع السياسي الطائفي واندماجها به كان نتيجة متوافقة مع طبيعة التكوين الايديولوجي والطبقي « للمؤسسة » الشهابية في الأصل . ان هذا التكوين كان مشدوداً ، في اطاراته العليا ، إلى الطبقة المسيطرة وايديولوجيتها ولم يستطع أن يفرز اطارات بورجوازية صغيرة ثورية على غرار ما حصل في « المؤسسات »

المشابهة في العالم العربي . وهكذا لم تتمكن « المؤسسة » الشهابية من أن تلتحم حتى بتلك الفئة من المثقفين التكنوقراطيين الذين تحلقوا حولها على أمل الصعود عبر عملية تحديث للنظام السياسي القائم . فلم تراهن عليهم ولم تمنحهم الفرصة التي كانوا يطمحون إليها .

ولم تكن تلك الفئة من المثقفين التكنوقراطيين بقادرة على ممارسة ايديولوجيتها البورجوازية الاصلاحية من خلال عمل سياسي مستقل . لقد كان «تمردها» على النظام الرأسمالي التقليدي لا يتعدى حدود التململ. فهي في النهاية منتمية إليه ومرتبطة به ، ولا تريد تغييره ، ثم هي تخاف النضال الجماهيري أشد الخوف ، وتنشد الاصلاح « من فوق الدولة » ومن هنا حاجتها إلى جدار تستند إليه ، وقد كان طموحها أن تعتبرها « المؤسسة » الشهابية حزبها السياسي وتطلق يديها .

فلما بدأت تكتشف وهمية هذا الطموح ، اشتد زحامها على الوظائف العليا في الجهاز الاداري ،وتقوقعت في تجمعات وأندية مقفلة مقطوعة الجذور عن الحركة الشعبية ، وراحت تمارس في صالوناتها ومكاتبها وندواتها ألواناً من النشاطات الفكرية المترفة لا تتعدى نتائجها حدود مناشدة الدولة بأن تحقق الاصلاح وتغير الأوضاع .

نتائج سياسية

إن « البورجوازية الوطنية » عاجزة موضوعياً ، بحكم طبيعة تكوينها المادي (راجع الحلقة السابقة) ، عن تشكيل تيار سياسي يمثل مصالح لها مستقلة ومنفصلة عن الجناح المصرفي التجاري الذي يبسط سيطرته على مجمل النظام الرأسمالي اللبناني .

و « البورجوازية الوطنية » ليست فقط عاجزة عن توليد تيار سياسي مستقل يحقق مهمات التحرر الوطني الديمقراطي ، بل ان الفئات السياسية الممثلة لها لا تستطيع أن تكون جزءاً مكوناً ثابتاً (لمرحلة تاريخية) من تحالف سياسي طبقي مناضل من أجل تغيير وطني ديمقراطي للنظام الراهن .

إن التوترات التي يمكن أن تنشأ بين الفئات السياسية الممثلة « للبورجوازية الوطنية » – بشكل أو بآخر وإلى هذه الدرجة أو تلك – وبين القوى السياسية الأكثر تمثيلاً لمصالح الجناح المصرفي التجاري المسيطر ، ان هذه التوترات لا تعبر عن انقسام سياسي عدائي ولا يمكن أن تفرز أكثر من اشتباكات متقطعة قصيرة النفس ، سرعان ما تهدأ إذا تعرض النظام بجمله للخطر .

ان إدراك هذه الحقيقة من جانب اليسار مسألة في منتهى الأهمية ، إذ بدونها لا يمكن فهم حقيقة الانقسام الراهن ضمن الطبقة السياسية الممثلة لمختلف أجنحة البورجوازية اللبنانية . إن هذا الانقسام بين صف غير وطني و « صف وطني » ليس انقساماً أساسياً بين قوى مرتبطة بالنظام الرأسمالي الخاضع لسيطرة الطبقة المصرفية التجارية وبتركيباته ومؤسساته السياسية والايديولوجية ، وبين قوى منفصلة عنه ومستعدة لتوجيه النيران إليه من خارجه . بل هو انقسام ثانوي وجزئي يقع داخل اطار النظام ذاته : ببورجوازيته التجارية والمالية المسيطرة ، واقطاعه السياسي وايديولوجيته الطائفية وارتباطه الشديد بالنفوذ الامبريالي .

إن القوى السياسية التي يحتويها ما يسمى « بالصف الوطني » : « المؤسسة » الشهابية وفصائل الاقطاع السياسي النيابي المتجمعة حولها في الجبهة الديمقراطية البرلمانية ، والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقود « جبهة النضال » النيابية ، والمثقفون التكنوقراطيون النهجيون ، وبعض الأجهزة الناصرية ، ان كل هذه القوى بردود فعلها السياسية المتباينة وتمثيلها الطبقي البورجوازي المتفاوت ،

لا تستطيع أن تتناقض مع « النظـام » تناقضاً عدائياً ولا تستطيع مقاتلته من خارجه .

وذلك معناه أن افتراض وجود تنـاقض أساسي ضمن الطبقة البورجوازية اللبنانية والفصائل السياسية الممثلة لها ، والمراهنة عليه كأساس تاريخي لأحداث « تغيير وطني ديمقراطي » ، ان مثل هـذا الافتراض يشكل من جانب اليسار خطأ استراتيجيا قاتلا يتعامى عن التحليل الملموس للواقع الملموس .

ليس معنى ذلك أن يتجاهل اليسار (أو يجهل) التناقضات والانقسامات الجزئية والفرعية في صفوف الطبقة المسيطرة بأجنحتها البورجوازية المختلفة ، وفصائل اقطاعها السياسي و « أجهزتها » الضاربة ، بل ان احاطة اليسار بكل ذلك مسألة ضرورية جداً كي يتمكن من فهم ردود فعل النظام ومواقعه في كل مرحلة من المراحل وأزاء كل تطور وحدث . فالفهم الواقعي الصحيح لسلوك الطبقة المسيطرة – بكل تلاوينه – هو أمر لا بد منه لرؤية نتائج هذا السلوك وتأثيراته على مجمل التركيب الطبقي والوضع السياسي في البـــلاد ، ولصوغ التوقعـــات والاستنتاجات الصحيحة التي تساعد اليسار على انتهاج التكتيك الصحيح .

ان مثل هذه المعرفة الملموسة هي التي تتيح لليسار القدرة على تعيين حدود اللقاء التكتيكي الجزئي بينه وبين بعض الفئات السياسية البورجوازية الاصلاحية المتقدمة (الحزب التقدمي الاشتراكي ، بعض قوى التيار الناصري) في الفترات التي تكون فيها هذه الفئات مستعدة للاشتباك جزئياً مع النظام وقـادرة علية على أن يبقى اليسار مدركاً لطبيعة تلك الفئات وعجزها على أن تكون جزءاً مكوناً ثابتاً من تحـــالف وطني طبقي يستطيع انتهاج ممارسة نضالية ثورية منفصلة عن مجمل النظام ومضادة له .

فما هو إذن اطار التحالف الوطني الطبقي الذي يمكن أن تتطابق مصالحه مع تحقيق مهمات التحرر الوطني الديمقراطي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟

ان العمال وفقراء الفلاحين وجماهير البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف (بما في ذلك مثقفوها الثوريون والديمقراطيون) هي قاعدة التحالف الوطني الطبقي الذي يمكن أن يتبلور في موقع مناقض تاريخياً للنظام الذي تسيطر عليه الطبقة المصرفية التجارية . ولكن تبلور هذا التحالف يرتبط بجملة عوامل موضوعية وذاتية لا بد من نضوجها كي تتحدد الاستقطابات الطبقية بما يكسب النضال الوطني الديمقراطي جماهيره الواسعة ويوفر شروط « الثورة الوطنية الديمقراطية » في لبنان .

ان التميع السائد في البنية الاجتماعية اللبنانية (راجع الحلقة السابقة) يجعل من التحالف الوطني الطبقي الذي تحدثنا عنه ، مجرد افتراض نظري حتى الآن . فالطبقة العاملة الضعيفة التكوين وغير المسيسة أو المنتظمة حتى في حركة نقابية جدية ، والطبقة الفلاحية ذات التكوين الاجتماعي والايديولوجي المنبثق عن سيادة الملكية الصغيرة وأساليب الاستثمار البدائي والخاضعة في ردود فعلها السياسية لسيطرة الاقطاع السياسي العشائري الطائفي حتى الآن، والبورجوازية الصغيرة التي أصابت اقسامها المتوسطة والعليا منافع « الازدهار الاقتصادي » ، هذه القوى الاجتماعية الطبقية ما تزال بحاجة إلى الكثير من المعاناة كي تستطيع الانفصال عن النظام وتتحول إلى رؤية مصالحها المقبلة .

ان الانكماش الاقتصادي الذي ولدته أزمة القطاع المصرفي متبوعة بالآثار الناجمة عن حرب الخامس من حزيران ، بدأ يضغط على الطبقات الكادحة والقطاعات المتوسطة والدنيا من البورجوازية الصغيرة على شكل انخفاض تدريجي في مستويات المعيشة ، وظاهرة بطالة لا يمكن للهجرة إلى الخارج أن

تمتص إلا نسبة ضئيلة منها بعد أن ضاقت سبل الهجرة عما كانت عليه في السابق .

ولكن النظام الرأسمالي اللبناني ما يزال قادراً على مواجهة أزماته الاقتصادية حتى الآن من خلال استمراره في لعب دور الوسيط بين السوق الرأسمالية العالمية من ناحية والمنطقة العربية من ناحية ثانية. ومن هنا لا يمكن النظر إلى احتمالات أزمة اقتصادية خانقة تهز مقومات الرأسمالية اللبنانية من أساسها وتولد أزمة اجتماعية طبقية تاريخية ، بمعزل عن تطورات الوضع العربي. ان نمو حركة التحرر الوطني بأفق طبقي وسياسي جذري في المنطقة العربية ، هو أمر ترتبط به جدلياً احتمالات نشوب أزمة اقتصادية اجتماعية تاريخية في لبنان ، واحتمالات تبلور استقطاب وطني طبقي مضاد لنظام الطبقة المصرفية التجارية وقادر على اسقاطه .

وإذا كانت تلك هي الشروط الموضوعية التي ترتبط بها امكانات « الثورة الوطنية الديمقراطية » في لبنان ، فإن الدور الذاتي لليسار هو العامل المقرر الآخر في هذا النطاق .

ان مبادرات اليسار يجب أن تتجه في هذه المرحلة نحو شن حملة نضالات سياسية واقتصادية تستهدف بلورة وانضاج عوامل الأزمة الوطنية الطبقية في البلاد ، وتنمية القوة السياسية التنظيمية المستقلة للحركة الجماهيرية في مجرى منفصل عن النظام وموجه ضده . والجبهة التقدمية المطلوب قيامها لقيادة النضالات الوطنية الديمقراطية في هذه المرحلة يجب أن تعكس في تكوينها المضمون الطبقي السياسي الذي يجعلها قادرة بالفعل على أن تشكل اداة لتلك النضالات . ان هذه الجبهة يجب ان تتشكل من المنظمات السياسية اليسارية ذات الاتجاه العمالي والمنظمات التقدمية الممثلة لبعض الاتجاهات الثورية في صفوف البورجوازية الصغيرة .

مؤتمر ١٩٦٨ : بداية التحول
في فرع الحركة اللبناني

تلك هي النتائج التي انتهى إليها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني عام ١٩٦٨ ، في تحليله للنظام اللبناني : بنيته الاقتصادية والاجتماعية الطبقية ، وتركيبه السياسي والايديولوجي . وهي نتائج لم تتبلور كلها – وبالشكل المعروض في هذه الوثيقة – داخل اجتماعات المؤتمر وحدها ، بل كان المؤتمر خطوة أولى نحو اجتماعات قيادية موسعة أخرى تابعت النقاش حول مسائل التحليل الطبقي السياسي للوضع اللبناني وأكسبته مزيداً من الوضوح والتحديد.

ان نتائج مؤتمر ١٩٦٨ : اعلان الالتزام المبدئي بالماركسية اللينينية ، والموافقة على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من يسار الحركة بكل فروعها ، وصوغ تحليل طبقي سياسي أولي للوضع اللبناني ، ان هذه النتائج شكلت محور العملية الجدلية الداخلية التي شهدها تنظيم حركة القوميين العرب على امتداد عام ١٩٦٨ .

فكيف استقبل فرع الحركة اللبناني تلك النتائج؟ وكيف ارتطمت بالممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية السائدة في صفوفه ؟ وماذا كانت حصيلة ذلك الارتطام وطبيعة الصراعات والتحولات التي تولدت عنه ، بموازاة ما كان يجري في بقية فروع الحركة على الصعيد العربي ؟

الفصل السادس

انهيار التركيب التقليدي للحركة
وانبثاق التنظيم الماركسي اللينيني
عام ١٩٦٩

في الفترة التي انعقد خلالها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني في مطلع عام ١٩٦٨ (والذي شرحنا نتائجه في الفصل السابق) ، كانت العناصر القيادية اليسارية المتجمعة من كل فروع حركة القوميين العرب قد استطاعت أن تفرض على اللجنة التنفيذية القومية برنامجاً تنظيمياً داخلياً ، بأفق ديمقراطي جديد ، فتح امام اليسار في كل الأقطار فرصة الاضطلاع بالمهات التالية :

١ – طرح موضوعات ٥ حزيران (الممثلة لوجهة نظر اليسار تحليلاً للوضع العربي) على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم .

٢ – التقدم ، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام ، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج

برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي (حيث للحركة فروع) .

٣ – التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة التي كان يفرزها التكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي الصغير للحركة .

٤ – الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة وأحداث عملية فرز تنظيمي حاسمه في صفوفها ، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة .

وهكذا ، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ ، شهدت فروع الحركة في مختلف الأقطار حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها أن الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين في البداية للتحليلات الصادرة عن اليسار ، انما تخفي وراءها رفضاً حقيقياً وقاطعاً لكل توجيهات اليسار وموضوعاته . فعندما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى أرض الممارسة العملية في الأقطار وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب ، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة والاجنحة التنظيمية التابعة لها تعارضها علناً ، لتنكفىء عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى ، ذات الأفق البورجوازي اليميني .

وقد كان هذا التعاكس بين العناصر القيادية والأجنحة التنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري ، أساساً لصراع داخلي عاشته الحركة بكل فروعها وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد ١٩٦٨ . وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الإطاحة بمواقع اليمين

الفصل السادس

انهيار التركيب التقليدي للحركة
وانبثاق التنظيم الماركسي اللينيني
عام ١٩٦٩

في الفترة التي انعقد خلالها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني في مطلع عام ١٩٦٨ (والذي شرحنا نتائجه في الفصل السابق) ، كانت العناصر القيادية اليسارية المتجمعة من كل فروع حركة القوميين العرب قد استطاعت أن تفرض على اللجنة التنفيذية القومية برنامجاً تنظيمياً داخلياً ، بأفق ديمقراطي جديد ، فتح امام اليسار في كل الأقطار فرصة الاضطلاع بالمهات التالية :

١ – طرح موضوعات ٥ حزيران (الممثلة لوجهة نظر اليسار تحليلاً للوضع العربي) على جمهرة الأعضاء في كل الأقطـــار لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم .

٢ – التقدم ، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام ، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج

برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي (حيث للحركة فروع).

٣ – التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة التي كان يفرزها التكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي الصغير للحركة.

٤ – الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة وأحداث عملية فرز تنظيمي حاسمه في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة.

وهكذا، وعلى امتداد عام ١٩٦٨، شهدت فروع الحركة في مختلف الأقطار حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها أن الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين في البداية للتحليلات الصادرة عن اليسار، انما تخفي وراءها رفضاً حقيقياً وقاطعاً لكل توجيهات اليسار وموضوعاته. فعندما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى أرض الممارسة العملية في الأقطار وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة والاجنحة التنظيمية التابعة لها تعارضها علناً، لتنكفىء عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى، ذات الأفق البورجوازي اليميني.

وقد كان هذا التعاكس بين العناصر القيادية والأجنحة التنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري، أساساً لصراع داخلي عاشته الحركة بكل فروعها وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد ١٩٦٨. وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الإطاحة بمواقع اليمين

التقليدي في معظم فروع الحركة . وقـــد شمل ذلك ساحات العراق وسوريا والخليج ، بينما كان فرع الحركة في الجمهورية اليمنية قـد سار – مبكراً – على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى معلناً تأسيس « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » . أما في الساحة الفلسطينية فإن المؤتمر الذي عقدته الجبهة الشعبية خلال شهر آب ١٩٦٨ انتهى إلى الموافقة على ما طرحته العناصر القيادية اليسارية من موضوعات تحليلاً للمدلولات الطبقية السياسية لهزيمة ٥ حزيران ولأوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني (بما في ذلك أوضاع الجبهة الشعبية) كما انتهى إلى اتخــاذ القرارات المتناسبة معهـا . وقد رضخ اليمين لهذه القرارات – بفعل افلاسه التقليدي – نظرياً داخل المؤتمر ، وفي نيته أن تكون الممارسة العملية ميداناً فسيحاً لتعطيل تلك القرارات . وظهرت هذه النية بوضوح عندمـا رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية في المؤتمر ، وسحب عناصره منها وبدأت ردود فعله تأخذ طابع التهديد بالانشقاق الفوري إذا لم يجر الاتفـاق على تشكيل قيادي آخر . ولم يكن مثل هذا الانشقاق السريع الذي لوح به اليمين مؤهلا لأن يأخذ شكل عملية فرز تنظيمي حاسمة ... وهكذا وافق اليسار في نهـاية المؤتمر على تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة مؤقته تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الأساسية ، بل وافق على مشاركة رمزية مرهونـة بتنفيذ قرارات مؤتمر آب ٦٨ عملياً ، على أن يجري عقد مؤتمر جديد في أواخر عام ١٩٦٨ من بين مهماته انتخاب لجنة مركزية. وقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفض المصادقة على انتحاب اللجنة المركزية انما كان يرفض في الحقيقة أن تأخذ قرارات المؤتمر السياسية والعسكرية والتنظيمية طريقها إلى حيز التنفيذ . وكان ذلك هو ما حصل بالفعل . فخلال الفترة التي اعقبت المؤتمر لجأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في الأردن والجناح التنظيمي التابع لها ، إلى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيـــل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الاصعدة . وقد كانت لهذا السلوك نتائجه التي

عطلت في النهاية امكانية عقد مؤتمر جديد للحركة والجبهة اصلا .

وأمام رفض يمين الحركة ويمين الجبهة الشعبية لقرارات مؤتمر آب – عمليا وموضوعياً – وأمام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى والاقطاعات الخاصة المغلقة ولجوئه الى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلاً من الاساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة ، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية الى قناعات نهائية بأن التعايش مع يمين الحركة والجبهة بات غير ممكن. وحسما للتناقضات بين الجناحين قرر اليسار في الفرع الفلسطيني الانفصال النهائي عن اليمين في الحركة والجبهة، معلناً تأسيس « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » .

ان هذه التطورات التنظيمية التي شملت فروع حركة القوميين العرب كلها كانت تمهد لانعقاد اللجنة التنفيذية القومية للحركة– تحت قيادة اليسار – خلال شهر كانون الثاني ١٩٦٩ ، ولصدور البيان المركزي الذي أعلن فيه اليسار « انتهاج طريق جديد منفصل عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الفاشية السابقة وتكوينها البورجوازي الصغير اللاحق » .

واذا كان ذلك هو الاطار « القومي » العام للتطورات التي شهدتها فروع حركة القوميين العرب في كل اقطارها على امتداد عام١٩٦٨ ، فما هي التحولات الموازية التي كان فرع الحركة اللبناني ميداناً لها انطلاقاً من مؤتمره القطري المنعقد في مطلع عام ١٩٦٨ ، والذي قدمنا فيما سبق عرضا للنتائج التي انتهى إليها ؟

فرع الحركة اللبناني
أمام تحديات التحول اليساري

ان النتائج التي انتهى إليها المؤتمر القطري لفرع الحركة اللبناني : اعلان الالتزام المبدئي بالماركسية اللينينية والموافقة على موضوعات ٥حزيران المطروحة من يسار الحركة بكل فروعها وصوغ تحليل طبقي سياسي أولي للوضع اللبناني، ان هذه النتائج لم تكن تعني – بمجرد اسقاطها على التنظيم – تحويله فوراً وبلمسة سحرية الى تنظيم ماركسي لينيني ثوري . بل كان لا بد أن ترتطم تلك النتائج بالممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية السائدة في صفوف حركة القوميين العرب في لبنان ، لتوليد صراعات بدأت تكشف طبيعة البنية التقليدية ، البورجوازية الصغيرة ، للحركة ومعضلاتها التكوينية الجوهرية .

وقد كانت الانتخابات النيابية اللبنانية (منتصف عام ١٩٦٨) أول مناسبة سياسية أتت تكشف بوضوح المسافة الشاسعة ما بين الادعاء الماركسي اللينيني الذي أعلنه المؤتمر وما بين واقع الحركة . لقد نشب حول مسألة الانتخابات صراع فكري وتنظيمي في قيادة الحركة بلبنان ، كانت مضامينه ونتائجه بالغة الدلالة .

فخلال الفترة القصيرة السابقة على انعقاد المؤتمر القطري (في مطلع ١٩٦٨) كانت قيادة الحركة قد سارت – استجابة لمبادرة من التنظيم الحزبي في طرابلس – خطوة على طريق اقرار مبدأ النزول في الانتخابات النيابية بمرشح حزبي في تلك المدينة . الا أنه في الاجتماعات الموسعة التي عقدتها قيادة الحركة بعدالمؤتمرطالبت عناصر من المكتب السياسي بإعادة البحث في مسألة خوض المعركة الانتخابية انطلاقا من وجهة نظر مؤداها رفض النزول في الانتخابات . وقد انطوت وجهة النظر هذه على تحليل يستند الى جملة حيثيات اهمها :

١ - ان الموقف الماركسي اللينيني من مسألة الانتخابات في لبنان يجب أن يستند الى تحليل طبقي ملموس للمعارك الانتخابية كشكل من أشكال النضال في ظل نظام بورجوازي كالنظام اللبناني . ومثل هذا التحليل الملموس لا بد أن ينطلق أولاً من التأكيد على الموقف المبدئي القائل بأن النضال البرلماني ليس هو طريق التغيير الثوري ، الوطني الديمقراطي ، أو طريق اقامة سلطة الطبقة العاملة وتحقيق الاشتراكية. ولكن هذا الموقف المبدئي لا يمنع من اعتبار النضال البرلماني شكلاً من أشكال النضال المطلوب ممارستها في بعض مراحل التطور الاجتماعي والسياسي . وهنا لا بد من الاجابة على سؤال رئيسي : متى يكون انخراط اليسار في معارك انتخابية نيابية جزءاً من تكتيك نضالي ثوري بالفعل وليس مجرد انزلاق الى داخل لعبة النظام وانسياق وراء أوهام « الطريق البرلماني » ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ترتبط بالتحليل الملموس للوضع الطبقي الاجتماعي الموضوعي ولوضع اليسار الذاتي في مرحلة معينة . وبناء لمثل هذا التحليل يصبح ممكناً تحديد مدى توفر الشروط المطلوبة لممارسة انتخابية ثورية بالفعل. فما الذي نستطيع أن نقرره في هذا الصدد في لبنان خلال هذه المرحلة من تطوره ؟

٢ - ان واقع الممارسة الانتخابية في لبنان يبدو خاضعاً لجملة عوامل موضوعية أهمها أن جمهور المواسم الانتخابية اللبنانية (التي تتكرر مرة كل أربع سنوات) هو في الأساس جمهور بورجوازي صغير مشدود الى النظام يمارس النشاط السياسي الانتخابي ضمن الايديولوجية الطائفية واقنية الاقطاع السياسي بتوازناته الدقيقة. هذا الجمهور البورجوازي الصغير تسوده تذمرات اجتماعية تعبر عن نفسها بما يسمى « بالمطالب الشعبية » : تخفيض الايجارات ، مكافحة الغلاء ، تأمين التعليم المجاني ، تعميم الضمان الصحي وتخفيض أسعار الأدوية ... الخ ، وهي مطالب تكشف الطبيعة الطبقية الحقيقية لذلك الجمهور الانتخابي ولردود فعله السياسية.

انه جمهور لا يتناقض طبقياً مع الاقطاع السياسي الطائفي التقليدي إلا في حدود تلك المطالب الجزئية بما تعكسه من تذمرات تبلغ أقصى توترها اثنـــاء الموسم الانتخابي .

ان هذا الجمهور الانتخابي البورجوازي الصغير غير المسيس تحت قيادة حزب طبقي عمالي ثوري ، يبقى عاجزاً في النهاية عن رفع تذمراته ومطـالبه الجزئية الى مستوى القطيعة مع نظام الاقطاع السياسي الطائفي ، وعن الخروج خارج دائرة لعبته الانتخابية التقليدية . ولذلك فإن اقصى ما يمكن أن تفرزه الضغوط الصادرة عن هذا الجمهور من ظواهر التجديد في الممارسة الانتخـــابية ، يبقى محصوراً في اطلاق بضعة « وجوه جديدة » من المرشحين كل أربع سنوات – في هذه المنطقة أو تلك – تنعقد عليهم الآمال ويغدقون من الوعود مـــا يوفر لهم استقطاباً انتخابياً واسعاً على نحو مفاجىء ، ثم تنحسر الموجة ليعود البحث عن « الوجوه الجديدة » .. من جديد !

ان بقاء الممارسة الانتخابية في لبنان محكومة بهذه القوانين ، هو أمر يستمد أساسه الموضوعي من الضعف الشديد لدور الطبقة العاملة السياسي وعجزها عن أن تشكل قيادة لاستقطاب طبقي ثوري يقلب اللعبة الانتخابية على رأس النظام ، ويحولها لغير صالحه .

٣ – ان اليسار التقليدي (ممثلاً بالحزب الشيوعي وحزب البعث وحركة القوميين العرب) لم يفعل في كل المعارك الانتخابية التي خاضها في مناطق مختلفة وفي دورات متعددة ، أكثر من الخضوع لقوانين اللعبة الانتخابية التقليدية ذاتها والغرق فيها حتى الاذنين . ان هذا اليسار الذي كان عاجزاً عن دفـــع الطبقة العاملة في طريق التسيس ، وعن ممارسة نضالات جذرية تؤدي الى بلورة حركة شعبية ثورية تحت قيادة الطبقة العـــاملة والى زيادة القوة السياسية والتنظيمية

للجماهير ، ان هذا اليسار لم يستطع أن يحدث في الممارسة الانتخابية أي تجديد، بل كان يدخلها متأبطاً برامج سياسية لا تفعل أكثر من دغدغة الجمهور الانتخابي البورجوازي الصغير التقليدي ورصف مطالبه العفوية الجزئية فـوق بعضها ، والدخول في عملية مزايدة ديماغوجية مع الاطراف الأخرى في اللعبة الانتخابية. ان مرشحي اليسار لم يكونوا ظاهرة مختلفة عن « الوجوه الجديدة » الأخرى التي كان الجمهور الانتخابي البورجوازي الصغير يقذف بهـا من بين صفوفه عفوياً لتعكس تذمراته وتحمل « مطالبه الشعبية » !

ولقد كان اليسار يخوض معاركه الانتخابية في ظـل شعار فخم : ضرورة الاحتكاك بالجماهير لتنمية وعيها السياسي . ولكن ذلك لم يكن أكثر من ادعاء، لأن صلات اليسار بالجماهير – عبر ممارسته الانتخابية الفعلية – كانت دائماً مجرد صلات فوقية موسمية ، غامضة وعائمة ومنفلشة . ان كل المعارك الانتخابية التي انخرط بهااليسار لم تفرز أي نمو ولو محدود في القوة السياسية والتنظيمية للقطاعات المتقدمة من الجماهير ، بل كانت تولد دائماً قوة انتخابية موسمية عارضة تضمحل باستمرار لصالح الاقطـاع السياسي الطائفي ، برموزه التقليدية ووجوهه المتجددة .

وذلك كله معناه أنه إذا لم يكن انخراط اليسار في الحملات الانتخابية نوعاً من الاستمرار لمعارك سياسية جذرية سابقة قادرة على توليد عملية فرز طبقي في صفوف الجماهير وعلى تنمية الوعي السياسي لدى قطاعاتها المتقدمة وتأطيرها في منظمات شعبية ديمقراطية وكفاحية ، فإن الممارسة الانتخابية لن يكون لها من معنى غير الاسهام في لعبة التضليل « الديمقراطي » التي يمارسها النظام والخضوع لشروطها .

٤ – وبالنسبة لحركة القوميين العرب بالذات ، فان الانزلاق الى خوض المعركة الانتخابية في تلك المرحلة من تطورها كان يبدو أمراً ذا نتائج سلبية خطيرة على

بمجمل تحولها . اذ بينما كانت الحركة تعيش ذروة أزمتها كتنظيم بورجوازي صغير بدأ يتمخض عن اتجاهات طليعية جديدة (ماركسية لينينية) فـان خوض المعركة الانتخابية كان من شأنه الاسهام في تخريب هذا التحول بتوفير مخارج وهمية من أزمة الحركة ، عن طريق نفخها سياسياً لتبدو وكأنها حزب قادر على استقطاب الجماهير بشيء من « النشاط العملي والنزول الى وسط الشعب » ! وهي الشعارات التي كانت ترفعها العناصر القيادية المتخلفة — في وجه « الثرثرة الماركسية » — بصفتها « الدواء الشافي » لكل أمراض الحركة والمخرج الوحيد من أزمتها ! وكان واضحاً أن تلك العناصر القيادية المتخلفة تريد أن تبني على « فتوحاتها الانتخابية » المنتظرة مواقع فخمة لها في التنظيم ، تستطيع أن تقاتل منها دفاعاً عن سلطتها في الحركة .

تلك هي الحيثيات التي استندت اليها وجهة النظر المطالبة بالغاء قرار النزول في الانتخابات ولكن وجهة النظر هذه ارتطمت بالافكار والممارسات السياسية التقليدية السائدة في الحركة وسقطت على اوضاع تنظيمية غير مؤهلة لاستيعابها. وقد كان ذلـك شديد الوضوح في التنظيم الحزبي بطرابلس الذي كان قد مضى بعيداً في طريق الاعلان عن عزمه على خوض الانتخابات وبدأ يتهيأ لها عملياً . ومن هنا لم تستطع وجهة النظر المعارضة للدخول في الانتخابات أن تستقطب حولها أكثرية فعلية في الحركة . وكان واضحاً أن أية محـاولة تستهدف فرض وجهة النظر هذه على التنظيم ، سوف تؤدي الى نتائج سلبية هـامة قد تظهر على شكل انشقاقات تنظيمية في فترة لم تكن فيها عملية التحول الطليعية داخل صفوف الحركة قد قطعت شوطاً من النضج يكسب تلك الانشقاقات مضامينها الواضحة. وهكذا تكرس قرار النزول في الانتخابات بمرشح حزبي في طرابلس. وخاض التنظيم الحزبي معركته الانتخابية في ظل برنامج سياسي ديماغوجي بائس، وانزلق في بحثه عن الكمية الأكـبر من الاصوات الى ممارسة جملة تكتيكات سياسية انتهازية طبعت معركته بطابعها : دغدغة عواطف التيار الناصري وركوب

موجته، مخاطبة الجمهور الانتخابي المخاصم تقليدياً لرشيد كرامي، إقامة تحالفات انتخابية غامضة مع عدد من المرشحين ... الخ .

ورغم النتيجة الحسابية الفخمة التي سجلها مرشح الحركة(١٠ الاف صوت) فإن هوائية هذا الجمهور الانتخابي الذي تحلق حول الحركة سرعان مـا اتضحت بعد اسابيع قليلة من الانتخابات . « فاكتشف » أعضاء التنظـيم الحزبي في طرابلس أن جمهور العشرة الاف صوت قـد مر بقرب الحركة مروراً عابراً ولم يرسب منه حولها أي قطاع محدد . وهكذا خرجت الحركة من الانتخـابات – على صعيد قوتها السياسية والتنظيمية الفعلية – كما دخلتها تماماً . بل أن تحول النجاح الحسابي (يوم الانتخابات) الى فراغ سياسي وتنظيمي كامل بعد بضعة أسابيع فقط من المعركة الانتخابية ، ان ذلك عاد يضع التنظيم الحزبي وجهـاً لوجه أمام معضلاته التكوينية الجوهرية مقدماً الدليل القاطع على افلاس العناصر القيادية المتخلفة التي حاولت الهروب من عجزها الى الانتخابات ... عبثاً !

البرنامج التنظيمي لتصفية
بنية الحركة التقليدية

ان الممارسة الانتخابية البورجوازية التي انزلقت اليهـا الحركة في لبنان ، كانت دليلاً عملياً على أن مجرد اعلان مؤتمرها القطري التزامه بالماركسية اللينينية لا يمكن أن يحول التنظيم كلـه فوراً وبلمسة سحرية الى تنظيم ماركسي لينيني ثوري فعلا .

وهكذا كان يتأكد لليسار في الحركـة – وبالملموس – أن قيمة الموضوعات التي طرحها (ووافق عليها المؤتمر) مرهونة أصلا بقدرتها على أن تشق لنفسها حيزاً في ميدان الممارسة العملية . وكان واضحاً أن ذلك يتطلب أولاً وفي الاساس اخضاع أوضاع الحركة في لبنان لعملية نقد شاملة كمدخل لشن نضال حازم ضد

الافكار والممارسات اليمينية والبورجوازية الصغيرة السائدة في صفوفها ، وضد الاطر والاوضاع التنظيمية البيروقراطية المتخلفة داخلها . ومن هنا طرح اليسار برنامجاً لتطور ديموقراطي داخلي في الحركة استند إلى النقاط الرئيسية التالية :

أولاً – ان حركة القوميين العرب في لبنـــان تشكل أصلاً ، بطبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي ، واحداً من التنظيمات السياسية البورجوازية الصغيرة في المنطقة . ولا يلغي هذه الحقيقة كون الحركة تحتوي في داخلهـــا عناصر تطرح تحليلاً طبقياً علمياً لاوضاع حركة التحرر الوطني العربية وتعلن التزامها بأيديولوجية الطبقة العاملة وبتحليل عـــام للوضع اللبناني ضمن افق ماركسي لينيني . فـــأن وجود هذه العناصر بالتحليلات النظرية الجذرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة فعلاً حزبـــاً طليعياً ذا تكوين طبقي وايديولوجي بروليتاري .

ثانياً – أنه من المستحيل أن تتحول الحركة بمجموعها ، وكجسم سياسي ذي تركيب طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير ، إلى نقيضها ، أي إلى حزب عمالي ماركسي لينيني . ولذلك فأن اقصى ما يمكن أن تتمخض عنه الحركة هو أن تفرز من بين صفوفها عناصر طليعية قادرة على اكتساب جدارة الالتحام بالطبقة العاملة والالتزام بايديولوجيتها الماركسية اللينينية . وأن قدرة الحركة على أن تفرز مثل هذه العناصر والقطاعات الطليعية ، مرهونـة أساساً بفتح باب الصراع الطبقي والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه . وأن اي برنامج يستهدف تحقيق تطور توفيقي هادىء وبطيء ، لن يثمر في النهاية الا تكريساً للافكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة ،واحتفاظاً بطبيعة تركيبهـــا الطبقي والايديولوجي الاصيل .

أن الافكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها وسط الفراغ ، بل هي سوف ترتطم بالضرورة بجسم

طبقي سياسي مضاد لها جوهرياً . وهي لذلك لا بد أن تشق طريقها بالصراع وبمطاردة كل الأفكار والممارسات السائدة في الحركة . ان التحول المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة القائم وتصليبه بادخال بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خطوط سيره ، بل هو يستهدف بالضبط تصفية أوضاع الحركة جذرياً : تصفيتها كجسم طبقي وايديولوجي صغير ، واتاحة الفرصة أمام جمهرة الاعضاء للمشاركة في اختيار وصوغ طريق سياسي جديد بمضامين طبقية وايديولوجية ماركسية لينينية مناقضة لكل ما مثلته الحركة ورمزت إليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي .

ان ذلك كله يفرض مجابهة المعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة ببرنامج تطور ديمقراطي يتيح للافكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة فرصة التعبير عن نفسها بحرية ، ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة .

ثالثاً ـ ان العلاقات التنظيمية الموروثة في الحركة ، بشكلها ومضمونها البيروقراطي البورجوازي الصغير ، تشكل عائقاً في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا . ولذلك لا بد من النضال من اجل تغيير هذه العلاقات التنظيمية الموروثة ، لاحلال علاقات ديمقراطية ثورية مكانها. والعلاقات الديمقراطية الثورية المطلوبة يجب أن تستهدف اساساً اشراك كل الاطارات والقواعد في عملية تصفية البنية التقليدية للحركة وفي صياغة الافكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة . وذلك يفترض توليد حياة فكرية داخلية تستهدف تمكين القطاعات الايجابية في الحركة من اعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواكبة كل التحولات اليسارية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية ، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه .

تلك هي ابرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي الذي طرحه اليسار ضمن

فرع الحركة اللبناني ، وبالأستناد إليه نظم المكتب السياسي – على امتداد عام ١٩٦٨ – سلسلة مؤتمرات حزبيـــة في القطاعات والمناطق استهدفت اجراء مناقشة ديمقراطية واسعة حول كل الافكار والتحولات التي انطلقت في التنظيم بعد المؤتمر القطري . وقد كان واضحاً منذ بداية هذه المناقشة أنه لا بد ان ترافقها وتنتج عنها عملية فرز تنظيمي متصاعدة تضع هذه المرة حدوداً متزايدة الوضوح بين الاتجاهات والتلاوين الفكرية المختلفة في الحركة ، ليكون ذلك كله نقطة انطلاق لصراع ايديولوجي طبقي واضح داخل التنظيم يمكن أن يتقرر بنتيجته مستقبل الحركة . وذلك هو ما بدأ يحدث بالفعل . اذ أن الاتجاهات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة ، انتصبت في وجـه الافكار الطليعية الجديدةعبر مجموعة من ردود الفعلجسدتها الاطارات القيادية والقاعدية المختلفة ، التي خرجت علناً وبوضوح من دائرة الموافقات التقليدية التي كانت تمارسها في الماضي تجـاه كل « فكر جديد » إلى ميدان الصراع مـع الافكار الطليعية هذه المرة .

فمـا هو الخط الفكري التنظيمي الذي جـابه من خلاله اليسار تلك المعارضات ؟ .

لقد كان جهد المكتب السياسي مركزاً في هذا الصدد على مطاردة الافكار البورجوازية الصغيرة وملاحقتها وسد كل المخارج اللفظية من امامها ودفعهـا إلى أن تعلن عن نفسها بصراحة ووضوح كاملين . وأمام الاختلافات والتلاوين الفكرية المتناقضة كان المكتب السياسي ينطلق من نقطة اساسية هي الرفض القاطع لاي شكل من اشكال التسوية النظرية يحتوي على محـاولة لاجهاض العملية الجدلية الدائرة في صفوف الحركة. وبدلا من الانزلاق نحو محاولاتطمس الاختلاف بين الافكار والممارسات المتباينة ، كان هناك اصرار على تحديد هذا الاختلاف وتوضيحه واستخراج دلالاته ومعانيه . وحتى حين كانت الافكار

البورجوازية الصغيرة تجر نفسها منهوكة نحو الاختباء خلف موافقات شكلية لفظية على الماركسية ، كان ذلك يجابه بنوع من الاصرار على جرها إلى ان تفصح عن نفسها من جديد وتكشف عن طبيعتها الحقيقية التي لا تمت إلى الماركسية اللينينية بصلة .

ولقــد كان المكتب السياسي يدرك – وهو يرفض كل اشكال التسوية النظرية – أنه يستحيل عليه أن يجري فوراً عملية فرز تنظيمي حقيقية و كاملة تصفي بنية الحركة نهائياً باتجاهين: طرد كل بقايا ذلك الجسم الطبقي الايديولوجي البورجوازي الصغير الذي تتمثل فيه حركة القوميين العرب بكل تراثها من ناحية ، وتوليد منظمة ماركسية لينينية جديدة لا تمت إلى ذلك التراث بصلة من ناحية ثانية . ذلك أن المحاولة الطليعية الماركسية اللينينية الجديدة المنطلقة في الحركة كانت بحاجة إلى أن تأخــذ مداها من النضج والوضوح كي تحقق عبر صراع طويل النفس ، عملية الفرز التنظيمي المطلوبة لتصفية بنية الحركة نهائياً. ولقد كان واضحاً أن بعض العناصر المشدودة في فكرها وممارستها إلى التراث البورجوازي الصغير للحركة ، قد تستطيع اذا ما ادخلت في بيئة الافكار والممارسات الطليعية الجديدة أن تتحرر فعلياً من ذلك التراث . وعلى هــذا الاساس تصرف المكتب السياسي تنظيمياً بطريقة تتوخى اعطاء مجموع الاطارات الحزبية مزيداً من الفرص لمواكبة المحاولة الطليعية الماركسية اللينينية المتزايدة نضجاً ووضوحاً في الحركة. ولكن المكتب السياسي كان ، في الوقت نفسه ، واضحاً ودقيقاً حول نقطة بالغة الاهمية وهي أنه لن يكون مسموحاً للاطارات والعناصر المشدودة إلى الافكار والممارسات البورجوازية الصغيرة، بأن تستخدم وجودها في التنظيم من أجل تعطيل حق العناصر الطليعية في طرح افكارها وتحليلاتها على أوسع نطاق داخل التنظيم وخارجه . أي أنه لن يكون مسموحاً بأية محاولة تستهدف منع تشكل التيارات والتلاوين والاختلافات الفكرية بمزيد من الوضوح والدقة . فلقد كان اليسار يرى أن المبرر الوحيد لقبوله بالعلاقات

التنظيمية التي كانت تشد مجموع الحركة إلى بعضها خلال تلك الفترة، انما يكمن في قدرتها على أن تكون اطاراً لممارسة ديمقراطية فكرية واسعة وعلى أن توفر البيئة التي تسمح بشن نضال ايديولوجي جذري يستهدف نسف،البنى التقليدية للحركة من أساسها .

والآن .. ماذا كانت حصيلة تلك السلسلة من المؤتمرات والاجتماعات الحزبية الموسعة التي نظمت على امتداد عام ١٩٦٨ ؟

انهيار الجيوب اليمينية المتخلفة

لقد بدأ التناقض داخل صفوف الحركة ينضج ويتحدد بين تيارين أساسيين : تيار استقطبالقيادات والقواعد المستجيبة للمحاولة الطليعية الماركسية اللينينية الجديدة ، وتيار تمثلت فيه الاطارات المتعاكسة مع هذا التحول والمشدودة إلى الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة الموروثة في الحركة .

وفي الربع الأخير من عام ١٩٦٨ بدا واضحاً أن رحلة التعايش بين هذين التيارين توشك أن تنتهي وأن عملية الفرز التنظيمي الحاسمة باتت غير قابلة للتأجيل ، ذلك أن الاطارات التي بدت عاجزة عن التحرر من تراث حركة القوميين العرب أدركت أن العملية الجدلية الدائرة ضمن الحركة في ظل مناخ الديمقراطية الواسعة، سوف تنتهي بالتأكيد إلى شل تأثيراتها ثم تطويقها وعزلها. ولذلك بدأت تلك الاطارات المتخلفة تتجمع في محاولة لتعطيل برنامج التطور الديمقراطي في الحركة تحت شعار : رفض الصراعات والتكتلات والتلاوين الفكرية المختلفة ، والمحافظة على وحدة الحركة . والحقيقة أنه تحت هذا الشعار كانت تختفي محاولة لاعادة تقنين الحياة الفكرية في الحركة ضمن اطار الافكار والممارسات البورجوازية الصغيرة الموروثة ، ومنع الافكار الماركسية اللينينية الطليعية بالتالي من أن تشق طريقها بالصراع الايديولوجي المتزايد وضوحاً في

الحركة . وقد وقف المكتب السياسي بحزم في وجه تلك المحاولة مؤكداً أن شرط العضوية الأساسي ، في مثل تلك المرحلة التي كانت تجتازها الحركة ، هو الموافقة على برنامج التطور الديمقراطي المطروح لتوليد تحولات جذرية طليعية في التنظيم . وانه إذا كان مسموحاً أن يوجد في الحركة أعضاء ما زالوا مشدودين إلى تراث « القوميين العرب » وإذا كان مسموحاً لهؤلاء بأن يعبروا عن أفكارهم بحرية ، فإنه ليس في الحركة مكان لأي عضو لا يوافق على برنامج التطور الديمقراطي ويريد العودة بالتنظيم إلى اطار العلاقات البيروقراطية البورجوازية الصغيرة التي من شأنها أن تقتل كل فرص النمو الحقيقية امام الأفكار والممارسات الطليعية الجديدة .

وتجاه هذا الوضوح النظري والتنظيمي القاطع الذي مارسه المكتب السياسي وقفت الاطارات المتخلفة تعلن أنها لا تستطيع البقاء في الحركة على هذا الأساس ولذلك فهي تتقدم باستقالتها . وقد شملت هذه الاستقالات عناصر في معظم قطاعات ومناطق التنظيم ، ووجد المكتب السياسي في حركة الاستقالات هذه نتيجة طبيعية لنضج الصراعات التي كانت تدور ضمن الحركة ، واعلاناً صارخاً عن وصول اليمين القومي والبورجوازي الصغير إلى مرحلة الافلاس الكامل ، ولذلك اتخذ المكتب السياسي من تلك الاستقالات منطلقاً لتصفية كل الجيوب اليمينية التي ظلت مشدودة إلى الأفكار والممارسات الموروثة ضمن الحركة .

ان عملية الفرز التنظيمي الحاسمة هذه شكلت خطوة أساسية وهامة على طريق تصفية البنية التقليدية للحركة ، وتأهيل عناصرها واطاراتها الطليعية لتوليد منظمة يسارية جديدة منفصلة جذرياً عن حركة القوميين العرب بكل ما مثلته وما رمزت إليه تاريخياً . ان هذه التطورات قد مكنت اليسار الذي تبلور وتحدد داخل الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب من أن يشارك — دون معونات تنظيمية داخلية — مشاركة نشيطة وفعالة في الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ والذي

ضم ممثلين لليسار في قيادات الفروع كلها . وقد شارك الفرع اللبناني في التوقيع على البيان المركزي الشامل الذي أصدره اليسار – باسم اللجنة التنفيذية القومية التي استطاع أن يسيطر عليها – خلال النصف الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٦٩ .

ان هذا البيان كان يمثل الخطوة الأولى الحاسمة التي خطاها اليسار – في كل الفروع – على طريق انفصاله النهائي عن حركة القوميين العرب ، وقد التزم الفرع اللبناني بالقرارات والمواقف التي انتهى اليها ذلك البيان وأهمها :

١ – ان اليسار في كل فرع من فروع الحركة مطالب ، بعد صدور البيان المركزي العام المشترك ، بأن يخطو قطرياً الخطوة الحاسمة لتكريس انفصاله النهائي عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الأصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية ،وعن كل ما تحدر إليه في واقعه الراهن من أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة . ان هذا الانفصال لا يتحقق فعلياً إلا عبر سلسلة من التحولات والاجراءات الملموسة في طليعتها أن يصدر اليسار في كل قطر عربي وثيقة تحليلية نقدية شاملة حول الحركة : طبيعة نشوئها وتراثها ووضعها الراهن . فإن مثل هذه الوثيقة تشكل بالنسبة لليسار مدخله الايديولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهائي عن المحتوى الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً .

٢ – وعبر انفصال اليسار جذرياً – في كل قطر عربي – عن محتوى الحركة ، لن تكون هناك أو تبقى أية مبررات لاستمراره عاملاً تحت اسم « حركة القوميين العرب » . فإن هذا الاسم سوف يكون على الدوام رمزاً لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية الجديدة التي أعلنها اليسار بكل فروعه في بيان انفصاله عن الحركة (في مطلع عام ١٩٦٩) . ولذلك فسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر عربي أن يجابه مسألة الاسم الجديد الذي سوف يعمل تحته بما يتفق مع طبيعة برنامجه والظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر وأوضاع بقية فصائل اليسار فيه .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
الخطوة الأولى على الطريق الجديد

ان اليسار الذي تبلور وتحدد داخل الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب عبر كل التحولات النظرية والسياسية والتنظيمية التي شهدها هذا الفرع على امتداد العامين الماضيين ، يقدم هذه الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة كأساس لانفصاله النهائي عنها وعن كل ما مثلته وما رمزت إليه تاريخياً. واليسار إذ يطرح هذه الوثيقة أمام الجماهير معلناً انفصاله الكلي عن حركة القوميين العرب ، انما يعتبرها الخطوة النظرية الحاسمة في نطاق « تصفية حسابه » مع ماضيه السياسي وانتمائه السابق إلى الحركة ، تصفية قاطعة وواضحة وعلنية .

ان الاطارات التي يضمها هذا اليسار تعتبر انفصالها النهائي والقاطع عن حركة القوميين العرب نقطة انطلاق نحو انتهاج طريق جديد متحرر كلياً من أثقال الخمسة عشر عاماً الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

ان التنظيم الماركسي اللينيني الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان سوف يتابع نضاله تحت اسم « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » التي يشكل تأسيسها خطوته الأولى على طريقه الجديد .

الفصل السابع

لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟

نحو حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان

ان النتائج النظرية السياسية التي توصل إليها الفريق الماركسي اللينيني (الخارج من حركة القوميين العرب في لبنان) تحليلاً للوضع الطبقي اللبناني ولتاريخ الحركة ، كانت تضعه وجهاً لوجه أمام مسألة التنظيم . فكيف فهم الفريق الماركسي اللينيني هذه المسألة ولماذا كان تأسيس « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ؟ وماذا يمثل قيامها كخطوة ضمن أوضاع اليسار اللبناني الراهنة ؟

ان تحديد موقف واضح من الحزب الشيوعي اللبناني القائم ، كان يشكل أول نقاط انطلاق الفريق الماركسي اللينيني نحو مواجهة مسألة مصيره التنظيمي . اذ كان لا بد أولاً من الاجابة على سؤال أساسي : لماذا لا ندخل الحزب الشيوعي اللبناني ؟

ورغم أن هذه الوثيقة لا تتسع لايراد التحليل الشامل الذي يوضح وجهة نظر الفريق الماركسي اللينيني كاملة في الحزب الشيوعي اللبناني (وهو تحليل

ينبغي طرحه في دراسة مستقلة) فانه لا بد من الاشارة هنا إلى أهم عناوينها .

الموقف من الحزب الشيوعي اللبناني

يبدو الحزب الشيوعي في تكوينه الراهن الابن الشرعي لنمط التركيب الاجتماعي اللبنـــاني (حيث يغلب الطابع البورجوازي الصغير) وللاتجاهات الاصلاحية البيروقراطية السائدة في أقسام واسعة من الحركة الشيوعية العالمية . ان هذه المعطيات التاريخية تشكل الأساس الموضوعي للانحراف الذاتي اليميني في بنية الحزب الايديولوجية والتنظيمية وفي ممارساته السياسية ، وهو انحراف يبدو واضحاً عبر الظواهر الاساسية التالية :

١ ـ الادقاع النظري المفرط الذي نمت في بيئته غربة الحزب المتزايدة عن الماركسية اللينينية الثورية ، فتدحرج نحـــو اتجاهات اشتراكية ـ ديمقراطية اصلاحية طغت على تراثه الفكري (في السنوات العشر الأخيرة بشكل خاص) وأصبحت تشكل الايديولوجية السائدة في صفوفه فعلاً وبصرف النظر عن كل الادعاءات الذاتية المعاكسة .

ان المنهج النظري الذي يتوسل به الحزب الشيوعي لصوغ تحليلاته (لبنانياً وعربياً وعالمياً) ولتحديد اتجاهاته الستراتيجية وخططه التكتيكية ، يكشف عن انتقائية صارخة تجمع تحت لافتة الماركسية اللينينية خليطاً من الأفكار لا تتميز كثيراً في التحليل النهائي عن « اشتراكية » البورجوازية الصغيرة السائدة ايديولوجياً في الأوساط المتقدمة من حركة التحرر الوطني العربية .

٢ ـ الخط السياسي اليميني على الصعيدين اللبناني والعربي . وهو خط جعل الحزب ينزلق عربياً نحو ممارسة سياسة استسلام طبقي وايديولوجي تجاه الانظمة (المتقدمة) البورجوازية البيروقراطية العسكرية. وقد تجلى ذلك في انحرافه مع

أوهام « طريق التطور اللارأسمالي المفضي إلى الاشتراكية » والتزامه بموضوعة قيادة البورجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية (التي لا يمكن أن تتحقق جذرياً إلا بأفق بروليتاري) ، وانضباطه – بصورة اجمالية – ضمن الاتجاهات الستراتيجية والخطط التكتيكية التي تؤلف نهج الأنظمة المتقدمة في « مجابهة » معسكر الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية .

أما لبنانياً فإن خط الحزب السياسي اليميني دفع به نحو السقوط في مستنقع « الاقتصادية » التي لم تكن لها حتى خصائص « الاقتصادية العمالية » التي نقدها لينين وحاربها . فأوضاع الطبقة العاملة اللبنانية ، الضعيفة التكوين في ظل نمط من الاقتصاد الرأسمالي أبرز خصائصه نشر وتعميم الشريحة البورجوازية الصغيرة على القسم الأكبر من السكان ، هذه الأوضاع لم تستطع أن تفرز نضالات اقتصادية عمالية بارزة تبلور حضور الطبقة العاملة تاريخياً في مقدمة النضال الطبقي الاقتصادي . ومن هنا كانت « الاقتصادية » التي سقط فيها الحزب الشيوعي « اقتصادية » بورجوازية صغيرة في طابعها الأساسي والغالب تدور شعاراتها في حدود ما يسميه الحزب « المطالب الشعبية الملحة »: الايجارات ، الأدوية ، التطبيب ، التعليم المجاني ، أسعار الكهرباء ، الغلاء الفاحش ... الخ ، هذه « الاقتصادية » كانت تكملها (وترتبط بها جدلياً) ممارسة سياسية ذيلية تجاه الجناح الذي اعتبره الحزب متقدماً ووطنياً من البورجوازية . وهي ممارسة اسقطت نضال الحزب السياسي في مجرى الصراع التقليدي الطائفي والفوقي ضمن الطبقة المسيطرة ، وجعلته عاجزاً عن اختراق سقف « الصف الوطني » بشعاراته الديماغوجية ومعاركه الدونكيشوتية . وبسبب ذلك تقوقع نضال الحزب الوطني ضمن جدران انعزالية لبنانية خانقة جعلته رغم الحاحه على شعار « تعزيز التضامن بين لبنان وأشقائه العرب والأنظمة التقدمية بشكل خاص » عاجزاً عن فهم وممارسة النضال الوطني اللبناني بالعلاقة مع ما هو ثوري وجذري ومتقدم فعلاً في الوضع العربي . (عجز الحزب عن فهم علاقة المقاومة الفلسطينية

بالوضع اللبناني خلال العامين الماضيين يؤلف شاهداً بارزاً على ما نقول) .

٣ – الممارسة الأممية الخاطئة واللاثورية التي أدمنها الحزب والتي جعلت أفكاره ومواقفه وسياساته (لبنانياً وعربياً ودولياً) مجرد ملحق بالاجتهادات والمواقف والسياسات الصادرة عن الاتحاد السوفياتي على كل الأصعدة . وفي مثل المرحلة الراهنة التي تجتازها العلاقات ضمن الحركة الشيوعية العالمية ، والتي يمر بها معسكر الثورة العالمية (البلدان الاشتراكية ، والحركة العمالية في الأقطار المتقدمة ، وحركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية) تشكل الممارسة الأممية الخاطئة واللاثورية انحرافاً عن مبادىء ومضامين الأممية البروليتارية الحقيقية له نتائجه السلبية المدمرة . اذ أنه يجعل الحزب عاجزاً عن لعب أي دور إيجابي مستقل تجاه المسائل التي يجابهها التضامن الأممي حالياً.

ان هذا التضامن لن يتعزز عن طريق تجاهل تلك المسائل والدوران حولها. فانقسام الحركة الشيوعية العالمية هو أمر واقع راهن . وفي هذا الانقسام يبدو هنالك حيز واضح لجملة عوامل موضوعية لا بد من تحليلها كي لا يصبح الانقسام مفهوماً على أنه مجرد نتيجة لخلافات ذاتية لا علاقة لها بتباين المواقع المادية الموضوعية (تنوع مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الاشتراكية وفي الأجزاء الأخرى من العالم) . ولكن الانقسام ، بقدر ما يعكس جملة عوامل موضوعية ، فإنه يعكس أيضاً انحرافات فعلية عن الماركسية اللينينية الثورية ومبادىء الأممية البروليتارية الحقيقية . فالانحراف اليميني الاصلاحي أمر واقع في بعض اقسام الحركة الشيوعية العالمية ونتائجه بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل الثورة العالمية (تحريف الخط العام لهذه الثورة ، وعدم اخضاع مصلحة الجزء لمصالحها الاجمالية) ومن ناحية أخرى فالانحراف اليساري التبسيطي هو أيضاً أمر واقع ، وكثيراً ما يختفي وراء شعاراته الثورية الجذرية عجز عن الوصول إلى استنتاجات صحيحة حول تقدير ميزان القوى في الصراع العالمي وعن اتخاذ موقف صحيح تجاه أخطاء وانحرافات الآخرين (أمثلة :

وضع الاتحـــاد السوفياتي والولايات المتحدة على صعيد واحد ، الحديث عن امبريالية اشتراكية !) . والانحراف البيروقراطي القيادي الذي يستهدف ضبط الحركة الشيوعية العالمية وتقنين سلوكها حول مركز واحد هو أيضاً انحراف قائم ، مثلما هو قائم كذلك الانحراف الذي يعارض بيروقراطية مركزية قائمة باقتراح بيروقراطية مركزية أخرى !

ان هذه المسائل التي تجابهها الحركة الشيوعية العالمية وتمكس نتائجها على معسكر الثورة العالمية كله ، تطرح مهمة أساسية على كل الماركسيين اللينينيين الثوريين هي مهمة النضال من أجل تعزيز الأممية البروليتارية وتجديد تلاحمهـا حول مضمون ثوري يعيد لها القدرة على النمو التاريخي . ان ذلك يتطلب فهماً عميقاً للعوامل الموضوعية التي تفعل فعلها في انقسام الحركة الشيوعية العالمية ، ونضالاً مستمراً وجريئاً ضد الانحرافات الذاتية (اليمينية الاصلاحية واليسارية التبسيطية) عن مبـادىء الماركسية اللينينية الثورية ، ومن أجل أممية بروليتارية تسود بين أطرفها فعلاً علاقات موضوعية ديمقراطية رفاقية وتكون قادرة على تأطير الثورة العالمية واطلاق قواها في مجرى خط عام يوحدها تحت راية : رفض المهـــادنة الطبقية وتسعير النضال ضد معسكر الامبريالية والرأسمالية العالمية .

أما الممارسة الأممية الخاطئة واللاثورية التي ينتهجها الحزب الشيوعي اللبناني، فقد أوقعته في هوة العجز عن ممارسة أي دور ايجابي مستقل على هذا الصعيد . فعندما تحل الدعاية مكان الفكر ، والتبعية الذاتية مكان العلاقـات الموضوعية الديمقراطية الرفاقية ، والتبرير مكان التحليل ، والتوفيقية المبتذلة مكان الرأي الواضح المستقل ، عندما تنزلق الممارسة الاممية إلى هذا المستوى يصبح البون شاسعاً بينها وبين الاممية البروليتارية التي أرسى أسسها ماركس وقـــاتل من أجلها لينين .

٤ - التكوين القيـــادي البيروقراطي البورجوازي الصغير الذي يفرض هيمنته على الحزب ويقنن له حياته الداخلية وسلوكه السياسي .

ان القيادة البيروقراطية ذات الأفق البورجوازي الصغير ، تمثل على رأس الحزب الحارس الأمين للادقاع النظري والخط السياسي اليميني ، والممارسة الاممية الخاطئة واللاثورية. ذلك أنها لا تستطيع الاستمرار في حماية مواقعها وأوضاعها الذاتية إلا في بيئة هذه المعضلات التكوينية التي يعيشها الحزب . ولذلك تلجأ في سلوكها إلى سد المنافذ أمـــام كل احتمالات النمو باتجاهات معاكسة لمواقفها النظرية الانتقائية وخطها السياسي الاصلاحي وارتباطاتها الاممية القـــائمة على أشكال من التبعية الذاتية . ومن هنا كان لزاماً عليها أن « تصب » الحزب في قالب على صورتها ومثالهـا ، وأن تبتعد بالعلاقات التنظيمية في صفوفه عن مبادىء الديمقراطية اللينينية . ان ذلك جعل الحزب مغلقاً على ما يحيط بـه وقاصراً عن توليد تحولات أساسية في بنيته الايديولوجية والتنظيمية وممارساته السياسية .

ومن هنا كان الطابع الخاص للصراعات التي تبرز في الحزب بين فترة وأخرى . ان القسم الأكبر من هذه الصراعات لا يعدو كونه تعبيراً عن انقسامات بيروقراطية تدور على أرضية ايديولوجية وتنظيمية وسياسية واحدة. وهي انقسامات تنتهي دائماً لصالح تثبيت سلطة الجهاز القيادي البيروقراطي المركزي من خلال تجديد شبابه وبتر بعض عناصره الهرمة . أما الظواهر القليلة جداً التي كانت تنطوي على نهوض بعض عنـاصر الكادر الأدنى والمتوسط في وجه بعض أفكار الحزب واتجاهاته الستراتيجية وممارساته التكتيكية ، فإنها كانت ترتطم فوراً ببنية مضادة لهـــا جوهرياً وتعجز عن الصعود إلى المواقع التنظيمية المؤثرة في حياة الحزب . وهكذا كانت كل محاولة للتغيير تنتهي بفصل (أو انفصال)العناصر القائمة بها. ولم تكن تخلف وراءها — في أحسن الأحوال—

سوى بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خط الحزب (الذي يبقى معتبراً صحيحاً في أصله) ... وبهذه التعديلات يمتص الحزب أزماته التنظيمية ليستأنف سيره التقليدي من جديد !

ان الانحراف في بنية الحزب الايديولوجية والتنظيمية وفي ممارساته السياسية ، ليس إذن مجرد انحراف عارض يتمثل في أخطاء لا ينجو منها أي حزب ثوري ، بل هو انحراف متأصل في تركيب الحزب تترابط عوامله وظواهره (التي أشرنا إليها بايجاز شديد) لترسم في النهاية حدوداً لا يستطيع الحزب في تكوينه الراهن أن يتخطاها . ان شعار « النضال من داخل الحزب » لاحداث تغيير جذري في بنيته ، يبدو بالقياس إلى أزمة الحزب الشيوعي اللبناني التكوينية ، شعاراً مثالياً يحلق فوق العلاقات التنظيمية الواقعيةالتي تتحكم بحياة الحزب وتحمي تركيبه التقليدي . وليس من المنهج التنظيمي اللينيني في شيء أن يغرق الماركسي اللينيني الثوري « اللبناني » في أحلام تزين له الانخراط في الحزب للنضال في سبيل « تحويله » من الداخل !

لقد فقد الحزب الشيوعي اللبناني قدرته على أن يكون حزباً طليعياً ، ومن هنا بات على الماركسي اللينيني الثوري في لبنان أن يشق طريقاً — خارج الحزب الشيوعي الراهن — لنضال نظري وسياسي وتنظيمي يمكن أن يبلور في النهاية نقيض الأفكار الاشتراكية الانتقائية والخط السياسي اليميني ، والممارسة الامية الخاطئة ، والتنظيم البيروقراطي المفلس .

ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق افتعال قطيعة سياسية كاملة ونهائية مع الحزب الشيوعي . فعدم الاعتراف بطليعية الحزب وجدارته بقيادة الطبقة العاملة وحمل راية الماركسية اللينينية الثورية ، إن ذلك ليس معناه الامتناع عن اللقاء به أو التعاون معه في عمل مشترك سواء على صعيد النضال الوطني السياسي أو النضالات المطلبية الاقتصادية والديمقراطية . ان آفاق العمل المشترك مع

الحزب الشيوعي يجب أن تبقى مفتوحة ، ولكنها يجب أن تظل مشروطة دائماً بمدى توفر اللقاء الفعلي في الموقف النضالي (الجزئي) مع الحزب حول هذه المسألة أو تلك ، في هذا الظرف أو ذاك .

بناء لهذا التحليل العام لأوضاع الحزب الشيوعي اللبناني (وقد أكتفينا بايراد عناوينه الرئيسية في هذه الوثيقة) وقف الفريق الماركسي اللينيني (الخارج من حركة القوميين العرب في لبنـــان) أمام مسألة مصيره التنظيمي ، كمسألة مطروحة خارج نطاق امكانية الارتباط (المتعذر) بالحزب الشيوعي اللبناني الراهن .

ما هو الطريق نحو حزب ثوري جديد في لبنان ؟ ذلك هو السؤال الأساسي المطروح على كل ماركسي لينيني ثوري . فما هي الاجابة الأولية ؟

الحزب الماركسي اللينيني البديل
وشروطه الموضوعية التاريخية

ان مسألة بناء حزب ماركسي لينيني ثوري هي مسألة طبقية موضوعية بقدر ما هي مسألة ذاتية . وسوف يكون من قبيل الجهل الفادح بالماركسية اللينينية أن نتصور إمكان بناء حزب شيوعي ثوري بديل في لبنان بقرار ذاتي تتخذه هذه الفرقة أو تلك من فرق اليسار « أو حتى كل الفرق مجتمعة » بإعلان نفسها حزباً شيوعياً جديداً .

ان الحزب الثوري لا يولد ويتكون بمرسوم تنظيمي ، بـــل عبر عملية نمو تاريخي تستمد خصائصها أولا وفي الأساس من جملة الشروط الطبقية الموضوعية السائدة في بلد معين خلال مرحلة تاريخية معينة . فكيف تبدو هذه الشروط

ضمن أوضاع لبنان كبلد متخلف يتميز ، ضمن مواصفات التخلف العامة ، بتركيب اقتصادي اجتماعي شديد الخصوصية ، هو ثمرة ارتباطه المزدوج « كوسيط » بالامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية من ناحية ، وبالمنطقة العربية من ناحية ثانية .

ان ما سبق ايراده من تحليلات عند دراسة التركيب الاقتصادي الرأسمالي اللبناني والبنية الاجتماعية المنبثقة عنه، يجعل بالامكان صوغ استنتاجات أساسية حول بعض خصائص الشروط الطبقية الموضوعية التي تصادفها عملية بناء حزب ماركسي لينيني ثوري في لبنان. وفي طليعة هذه الاستنتاجات ان الطبقة العاملة اللبنانية لا تحتل – من حيث وضعيتها الاجتماعية ودورها في حركة الانتاج الاجتماعي – موقعاً متقدماً يجعلها محوراً للصراع الطبقي العفوي وقوة حاسمة فيه . والأمر لا يتعلق هنا فقط بالنقص العددي في الطبقة العاملة وبكونها تحتل الآن مركزاً غير متقدم في حركة الانتاج الاجتماعي ، بل وأيضاً بكون هذا المركز لا ينطوي على احتمالات نمو بوتيرة متسارعة في المستقبل. فدراسة أوضاع الطبقة العاملة في بلد ما لتحديد حجم دورها في حركة الانتاج الاجتماعي – وفي الصراع الطبقي بالتالي – يجب أن لا تكون دراسة ساكنة تتوقف عند حدود الأرقام التي يقدمها الواقع الراهن) ، بل لا بد أن تضع في الحساب أولاً وآخراً آفاق المستقبل وما يمكن أن يثمره من نمو في حجم ودور الطبقة العاملة عبر دراسة خط التطور الاقتصادي العام لرؤية احتمالات نمو القطاع الرأسمالي الصناعي وصيرورته القطاع المركزي في عملية الانتاج . وهكذا فقد تكون الطبقة العاملة في بلد ما وفي فترة زمنية معينة قليلة العدد ضعيفة الحجم ، ولكن هذه الطبقة – منظوراً إليها على امتداد مرحلة تاريخية وليس ضمن فترة زمنية محدودة – سوف تبدو «مسبقاً» ذات دور مركزي في حركة الانتاج الاجتماعي ، وفي الصراع الطبقي بالتالي ، إذا كان خط التطور الاقتصادي العام يسير تاريخياً باتجاه نمو رأسمالي صناعي متسارع .

أما في لبنان فإن دور الطبقة العاملة ضمن حركة الانتاج الاجتماعي لا يبدو محدوداً في واقعه الراهن فقط ، بل وفي مستقبله أيضاً وعلى امتـــداد مرحلة تاريخية . ان ذلك يعود إلى طبيعة التكوين الاقتصادي الرأسمالي اللبناني حيث يحتل قطاع الخدمات الموقع المركزي ، بينما تبدو احتمالات نمو القطاع الرأسمالي الصناعي (المتجـاوز للحرفية) ضئيلة في ظل سيطرة الجناح المصرفي التجاري ضمن الطبقة البورجوازية اللبنانية .

وإذا ألقينا نظرة على أوضاع الريف اللبناني فسوف يتضح لنـا أن مستوى تطور قوى الانتاج (والعلاقات الانتاجية) في هذا الريف يبدو بعيداً عن توليد أكثرية من الفلاحين الفقراء والبروليتاريا الزراعية يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في الصراع الطبقي تحت شعار « الأرض » .

ان ضعف بقايا الاقطاع الاقتصادي اللبناني وضآلة حجم القطاع الرأسمالي الزراعي الحديث (وضعف حركة نزع الملكية بالتالي) وسيادة الملكية الصغيرة والمتوسطة على القسم الأكبر من الحيازات الزراعية ، ان ذلك يجعل من التكوين البورجوازي الصغير الطابـع الغالب على سكان الريف اللبناني . ومن هنا لا نجد أنفسنا في هذا الريف أمام صورة « كلاسيكية » لصراع طبقي واسع تتقابل فيه أكثرية من الفلاحين الفقراء والبروليتاريا من ناحية ، وأقلية من الاقطـــاعيين وكبار الملاكين والفلاحين الأغنياء من ناحية ثانية . ان الطـــابـع البورجوازي الصغير الغالب على الريف اللبناني يمتص زخم شعار « الأرض » ويؤدي بالتـالي إلى تمييع الصراع الطبقي العفوي وتفتيتـه في نضالات مبعثرة يحكمها التقطع والعزلة (وهذا هو طابـع « الانتفاضات » الفلاحية حتى الآن) .

ماذا يعني ذلك كله ؟ وهل يبدو نشوء حزب ماركسي لينيني ثوري في لبنان اذن طموحاً مستحيلاً ؟

كلا ، دون شك ، فالتميع الطبقي الموضوعي وضعف حركة النضالات الاقتصادية العفوية (العمالية والفلاحية) لا يشكلان نفياً تاريخياً لامكانية وضرورة نشوء الحزب الثوري . بل تتأكد هنا أهمية مقابلة هذا الضعف وذلك التميع (والتعويض عنهما) بتقدم التنظيم وتشديد الوعي ، أي بمضاعفة دور العنصر الذاتي . ولكن تقدم التنظيم وتشديد الوعي (ومضاعفة دور العنصر الذاتي بالتالي) كلها عوامل لا يمكن أن تولد من فراغ وبمجرد الرغبة والطموح . بل يقررها أولاً وآخراً الخط السياسي العام الذي يجب أن ينشأ الحزب الثوري حوله وينمو .

ان قضية بناء حزب طليعي ثوري (ماركسي لينيني) قائـــد للجماهير في لبنان هي بالضبط قضية الخط السياسي الذي يمكن أن يفرز تسييساً ثوريـــاً لحركة النضالات الطبقية الاقتصادية العفوية العمالية والفـــلاحية (المحدودة) لانتاج طليعة – أقلية متماسكة من العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين ، والذي يمكن أن يفرز أيضاً تسييساً ثورياً لذلك الجمهور البورجوازي الصغير العريض الذي يشكل أكثرية السكان تحت قيادة تلك الطليعة – الأقلية .

فما هي الحلقة المركزية في هذا الخط السياسي العام ؟

ان المسألة الوطنية (مسألة الصراع مع الصهيونية والامبريالية) تبرز هنـا بصفتها الرافعة التـــاريخية الأساسية لعملية التسييس والتبلور والاستقطاب الطبقي . ولكن ضمن أي أفق عربي يمكن أن تتحول المسألة الوطنية في لبنان إلى مثل تلك الرافعة التاريخية ؟

ان قدرة النضال الوطني في لبنان على بلورة وانضاج استقطاب طبقي سياسي يسلخ اكثرية السكان (جماهير البورجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحـين) عن نظام الطبقة المصرفية التجارية ليضعها تحت قيـادة طليعة ثورية متماسكة ،

ان ذلك يرتبط جدلياً بنمو الثورة الوطنية الديمقراطية ومدى جذريتها وانتشارها في المنطقة العربية . فهذا النمو بما يثمره من تقدم على طريق تطوير قوى الانتاج وفك الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية واقتلاع مصالح الاستعمار الاقتصادية والسياسية ، من شأنه ان يفقد نظام الطبقة المصرفية التجارية في لبنان أبرز مقومات ازدهاره واستمراره وينتزع منه القدرة على « شراء » الجماهير واستيعابها ، ليفتح بالتالي افاقاً واسعة أمام النضال الوطني لتسييس تلك الجماهير ثورياً وتوعيتها على مصالحها المقبلة وانتزاعها من تحت مظلة النظام .

ان مضامين النضال الوطني اللبناني كانت تتشكل دائماً بالعلاقة مع مستوى النضال الوطني الديمقراطي في المنطقة العربية وتطوراته . وفي السنوات العشرين الماضية لم يثمر النضال الوطني في لبنان استقطاباً طبقياً سياسياً واسعاً منفصلاً عن نظام الطبقة المصرفية التجارية ، لأن النضال الوطني الديمقراطي في المنطقة العربيـــة عجز أولاً عن اقتحام البلدان التي تشكل قلعة المصالح الامبريالية والرجعية (الجزيرة العربية) ثم انتهى ثانياً - تحت قيادة الاطر البيروقراطية البورجوازية العسكرية إلى العجز عن حل مسائله المركزية جذرياً : تطوير قوى الانتاج المحلية والقطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية واعطاء الجماهير دورها في الثورة الوطنية الديمقراطية . إن ذلك كان يبقي امام النظام الرأسمالي اللبناني الفرصة مفتوحة للنمو والازدهار ،وكان يمنحه ايضاً القدرة على الاستمرار في « شراء » الجماهير وعلى اجهاض تأثيرات الوضع العربي على لبنان . وهكذا استطاع أن يمتص تلك التأثيرات ويحولها الى مجرد شعارات سياسية فوقية وافدة من الخارج ، واستطاع بالتالي امتصاص النضال الوطني اللبناني المستجيب لها واسقاطه ضمن مجرى البنى الايديولوجية والسياسية التقليدية ، واجهاضه دائماً بتحويله الى صراع طائفي ينتهي إلى طريق مسدود .

فهل يبدو النضال الوطني اللبناني الآن امام مرحلة تاريخية مختلفة ؟

للاجابة على هذا السؤال لابد من الاجابة على سؤال أسبق : هـــل تبدو المنطقة العربية على أبواب مرحلة تاريخية مختلفة ؟

ان هزيمة الانظمة البيروقراطية البورجوازية العسكرية عـــام ٦٧ (اكمالا لهزيمة الانظمة الاقطاعية شبه البورجوازية عام ٤٨) ولدت حادثاً تاريخياً مهماً في حياة المنطقة العربية هو انطلاق المقاومة الفلسطينية . وفي مــا تلا هزيمة حزيران من تطورات يبدو واضحا ان حركة المقاومة الفلسطينية تشكل وحدها – موضوعيا وبصرف النظر عن تكوينها الذاتي – ما هو جديد وثوري ومتقدم فعلاً في الوضع العربي . واذا استطاعت حركة المقاومة ان تنجو لفترة طويلة من شباك الحل السلمي ، فانها مرشحة للعب دور الرافعة التاريخيـة الاساسية التي يمكن ان تقذف بحركة التحرر الوطني العربية نحو مجابهات حاسمة مع معسكر الصهيونية والامبريالية (ومع الطبقات الرجعية المحلية ايضا). وهي مجابهات سوف تولد تطورات طبقية في المنطقة العربية لن تستطيـع الانظمة الرجعية والبيروقراطيات البورجوازية العسكرية الصمود في وجهها طويلاً . ومن هنا يبدو نمو حركة المقاومة كعامل تجذير لحركة التحرر الوطني العربية شديد العلاقة بالنضال اللبناني . فكل نمو في النضال الوطني الديمقراطي العربي يعطي حيزاً أكبر لدور الجماهير ويوسع رقعة الاشتباك الجذري مــع الصهيونية والامبريالية ، سوف يكون مردوده في لبنان عجزاً متزايداً من جانب النظام عن اجهاض التأثيرات العربية على النضال الوطني اللبناني ، وعن ضبط هــذا النضال ضمن البنى الايديولوجية والسياسية الطائفية التقليدية . ان هذا العجز من جانب النظام قد بدأ يزداد حدة ووضوحا عندمـــا لم تعد حركة المقاومة الفلسطينية مجرد قوة عربية ثورية تلقي بتأثيراتها على الوضع اللبناني من بعيد ، أي عندما تمركزت فصائل منها على حدودنا الجنوبية . وان الازمة السياسية

التي دخلت كل فصائل الطبقة المسيطرة في دوامتها منذ العدوان على المطار مروراً بأحداث نيسان انتهاء بأحداث تشرين (١٩٦٩)، ان هذه الأزمة كانت تشير بوضوح إلى عجز البنى السياسية الطائفية التقليدية للنظام عن استقبال هذا الوافد العربي الجديد (المقاومة) وامتصاص تأثيراته واستيعابه تحت جناحها . وفي نفس الوقت بدت تلك البنى عاجزة أيضاً عن اجهاض وضبط النضال الوطني اللبناني الذي انطلق في نيسان وتشرين ، في مجرى ملتحم بالمقاومة الفلسطينية مترابط معها .

ان الخط السياسي الوطني المستقل الذي ولد في أحداث الثالث والعشرين من نيسان (بعملية قيصرية فصلت اليسار الثوري عن البنى السياسية الطائفية التقليدية) والذي تكرس في أحداث تشرين الأخيرة ، إن هذا الخط كان يمثل التحام النضال الوطني اللبناني مع ما هو ثوري وجذري ومتقدم فعلاً في حركة التحرر الوطني العربية (أي مع المقاومة الفلسطينية) ومن هنا كان يكتسب جذريته ووضوحه واستقلاله .

ان الكفاح الفلسطيني المسلح ، والنضال الوطني المساند له والملتحم به ، يطلق في وجه الوضع اللبناني تحديات سوف تلعب دورها في تفكيك لحمته الطبقية المتماسكة تحت قيادة الطبقة المصرفية التجارية وفي خلخلة تركيباته التقليدية ، وفي انضاج شروط عمل سياسي مستقل ينطلق خارج مجرى الانقسامات والتوازنات بين فصائل الطبقة المسيطرة وقواها .

ان ذلك يصل بنا إلى استنتاج يمكن صوغه على الوجه التالي : ان المسألة الوطنية بالعلاقة مع الثورة الفلسطينية المسلحة (مسألة دعم العمل الفدائي والالتحام به في لبنان) تشكل الحلقة المركزية في « الخط السياسي الذي يمكن أن يفرز تسييساً ثورياً لحركة النضالات الطبقية العفوية العمالية والفلاحية

(المحدودة) لانتاج طليعة ـ أقليه متماسكة من العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين ، والذي يمكن أن يفرز أيضاً تسييساً ثورياً لذلك الجمهور البورجوازي الصغير المريض الذي يشكل أكثرية السكان تحت قيادة تلك الطليعة ـ الاقلية » .

ان هذا الاستنتاج ينبغي أن لا يفهم بعقلية تبسيطية . فتسييس حركة النضالات الطبقية العفوية والقطاعات المتقدمة من الجمهور البورجوازي الصغير ، ليس إجراء يتحقق بمجرد تحديد الحلقة المركزية في الخط السياسي والكشف عنها نظرياً وبوضوح . ذلك أن المسألة ترتبط أولاً وآخراً بعملية نمو تاريخية طويلة ومتصلة : عملية نمو في وجود وثقل ونشاط الثورة الفلسطينية على أرض لبنان (وفي الخارج) ، وعملية نمو في التحولات الثورية ضمن الوضع العربي ، ثم عملية نمو متراكم في مستوى التصدي الوطني اللبناني لحماية الثورة الفلسطينية والالتحام بها وتأطير الجماهير حولها . ان ذلك كله مجتمعاً هو الذي سوف يقرر نتائج الخط السياسي بحلقته المركزية .

تلك هي خصائص الشروط الطبقية الموضوعية اللبنانية التي تتحكم بعملية بناء الحزب الماركسي اللينيني الثوري ، منظوراً إليها في ضوء خط سياسي عام تشكل المسألة الوطنية (بالعلاقة مع الوضع العربي) حلقته المركزية .

فما هي طبيعة وحدود الممارسات الذاتية المطلوبة (والممكنة)من فرق اليسار الثوري في هذه المرحلة من تطورها على طريق بناء حزب ماركسي لينيني بديل في لبنان ؟

فرق اليسار الثوري
وقضايا بناء الحزب الطليعي

أن ما يمكن تسميته باليسار الثوري الجديد في لبنان يتوزع الآن على بضع فرق ومحاولات ولدت – في الغالب – عبر انفصال اجنحة وعناصر من احزاب اليسار التقليدي عن بيئتها وممارساتها السابقة . وتشكل منظمة الاشتراكيين اللبنانيين واحدة من هذه الفرق التي تجتاز الآن كلها مرحلة مخاض وتأسيس .

ويسود في بعض أوساط هذا اليسار الثوري الجديد تصور مؤداه انه يكفي لنشوء حزب طليعي بديل أن تتوحد الفرق المختلفة تنظيمياً وتتجاوز تبعثرها الراهن . أن هذا التصور ينطوي على تبسيط فظ لمسألة بناء الحزب الماركسي اللينيني الثوري في لبنان . ومن المؤكد أن توحيد فرق اليسار الثوري المتعددة لن ينتج الآن حزباً طليعياً بقدر ما سوف ينتج « فرقة يسارية جديدة كبيرة » تبقى بينها وبين الحزب الطليعي المطلوب مسافة لا يمكن قطعها بالتمنيات الذاتية أو بالاجراءات التوحيدية الشكلية .

أن العمل من أجل بناء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان يطرح أولاً وقبل كل شيء مجموعة مهام نظرية وسياسية وتنظيمية ، يتوقف على مدى نجاح هذه الفرقة أو تلك من فرق اليسار الثوري في الاضطلاع بها ، مدى نجاحها في أن تشكل فعلاً جزءاً من القاعدة التنظيمية التأسيسية لمثل ذلك الحزب الجديد .

ان النضال النظري يبدو ، في هذه المرحلة من تطور البلاد السياسي والاجتماعي وتجاه ما يفرزه اليسار التقليدي بقيادة الحزب الشيوعي من افكار وممارسات ، الحلقة المركزية التي يتوقف عليها إلى حد بعيد مصير الحلقات الاخرى السياسية والتنظيمية .

أن التفكك (والفقر) النظري ما يزال يشكل الطابع الغالب السائد ضمن معظم الاستقطابات التنظيمية التي استطاع اليسار الثوري الجديد،بعناصره القيادية الطليعية ، أن يشدها إليه من احزابها القديمة أو من أوساط جديدة . وما تزال الافكار الانتقائية الاصلاحية هي الافكار السائدة والأكثر انتشاراً حتى الآن ، وذلك يستمد جذوره اساساً من طبيعة التركيب الاجتماعي السياسي للسكان (اكثرية بورجوازية صغيرة هي التي تتعاطى السياسة) ومن وجود مؤسسة متماسكة هي الحزب الشيوعي تشكل الحارس الامين للفكر الاشتراكي الانتقائي ، والمنبع الذي لا ينضب للتنظير اليميني الاصلاحي . واذا كان الحزب الشيوعي قد نجح في شيء – على امتداد وجوده خلال اربعين عاماً – فإنما نجح في تشكيل جسم سياسي تنظيمي متماسك بيروقراطياً ، يكسبه القدرة على الاستمرار في حلبة الصراع الايديولوجي والسياسي رغم كل ما تنطوي عليه افكاره وممارساته من افلاس . أن دحر الفكر الاشتراكي الانتقائي والتنظير اليميني الاصلاحي لا يمكن أن يتحقق بضربة واحدة مفاجئة (بمقال أو دراسة أو كتاب) بل عبر صراع طويل سوف يكون على اليسار الثوري الجديد خلاله أن يطارد بلا هوادة كل افكار الاصلاحيين وممارساتهم بمنهج صارم أمين لتقاليد الماركسية اللينينية مستوعب لجوهرها النقدي . ان ما هو ماركسي لينيني ثوري لا يمكن ان يتضح ويتبلور وينتصر الا بالصراع مع ما هو انتقائي ويميني واصلاحي ومزيف .

ان اهمية هذه اليقظة النظرية المطلوبة تتضاعف حين نتذكر مرة اخرى أن اليسار الثوري الجديد يواجه اوضاعاً موضوعية وذاتية شديدة الصعوبة والتعقيد : تركيب اجتماعي وسياسي متميع ، حزب شيوعي اصلاحي قادر دوماً على أن يضخ افكاراً تنشر نفسها لا على شكل كتابات وشعارات فقط بل على شكل ممارسات سياسية وتنظيمية ديماغوجية ايضاً ،تفكك نظري يسود معظم قواعد

اليسار الثوري الجديد التي ما تزال تحمل معها الكثير مما تحدر إليها من تاريخها السياسي والحزبي السابق .

ان هذا النضال النظري الحازم لا يكتسب ابعاده المطلوبة إلا اذا ارتبط بممارسة سياسية وتنظيمية تساعد على انضاج شروط الاستقطاب الطبقي الذي لا بد أن يشكل القاعدة الاجتماعية السياسية للحزب الماركسي اللينيني البديل . ان قدرة اليسار الثوري الجديد على بنـــاء طليعة ـ أقلية متماسكة من العمال وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين ، هي التي سوف تحدد مدى جدارته عـلى التحول إلى حزب موجود بالفعل ، على أرض الواقع ، وليس على الورق . ان الشرائـــح التنظيمية التي تستقطبها فرق اليسار الثوري الآن لا تشكل ـ في أحسن الحالات ـ أكثر من أداة عبور نحو الأوساط الطبقية الجماهيرية التي ينبغي أن يتكون الحزب من طليعتها المتقدمة . ان هذا العبور سوف يكون مستحيلاً إلا على جسر من النضال السياسي الثوري القادر وحده على توليد استقطـاب طبقي مستقل عن البنى السياسية الطائفية التقليدية ومفجر لها . ان صحة الخط السياسي تشكل هنا الشرط الضروري ، ولكن ذلك الاستقطاب لن يتولد ـ في ظل الخط السياسي الصحيح ـ إلا عبر حملة نضالية طويلة لا بد أن تشن بنفس نقيض للنفس البورجوازي القصير والمتقطـــع الذي حكم ممارسات اليسار ونضالات الجماهير حتى الآن . ان النضال السياسي ، في ظل خط تشكل المسألة الوطنية (بالعلاقة مع الثورة الفلسطينية) حلقته المركزية ، لن يسقط كامل نتائجه على الوضع اللبناني بضربة واحدة مفاجئة تنسف البنى السياسية الطائفية التقليدية بصورة سحرية . فما يزال هناك حيز واسع أمـــام الطبقة المسيطرة لتطويق هذا النضال واغراقه ، وما تزال مسيرة الثورة الفلسطينية وطبيعة الوضع العربي السائد أبعد من أن تطلق كل التحديات المصيرية والنهائية في وجـــه النظام اللبناني لتساعد على تفكيك لحمته الطبقية ونسف تركيباته السياسية والايديولوجية التقليدية . ثم ما يزال أمام اليسار الثوري الجديد ـ

وتلك هي النقطة الهامة – عمل طويل لنقل نضاله السياسي بين الجماهير الى صعيد نوعي جديد .

ان صحة الخط السياسي لتجمع الاحزاب والفئات التقدمية – الذي يناضل اليسار الثوري من خلاله – ليس وحده العنصر المقرر لنجاح الحملة النضالية كلها . ان اليسار الثوري يقدم للجماهير – عبر التجمع – الشعار الصحيح (دعم العمل الفدائي والالتحام به) والاطار الصحيح (اللجان الشعبية) ولكنه لا يقدم لها حتى الآن – في نطاق تجسيد الشعار الصحيح وتعبئة الاطار الصحيح بمضمون عملي – أكثر من برنامج عمل مفكك مرتبك لا يقدم حسماً وايضاحاً لمسألة : المهمة المركزية العملية وسط مجموع المهام الفرعية العديدة . واستخراج المهمة المركزية العملية ليس قضية استنباط محض نظري ، بل هو أمر يرتبط أساساً بالحجم الراهن لليسار الثوري ومدى كثافة الاطر الجماهيرية الأولية التي استطاع أن يجمعها حوله خلال الفترة القصيرة التي مرت على الانطلاق في عملية تشكيل اللجان الشعبية .

ان اقتران الحملة النضالية – في ظل الخط السياسي الذي تشكل المسألة الوطنية (بالعلاقة مع الثورة الفلسطينية) حلقته المركزية – باليقظة المتزايدة تجاه النضالات الاقتصادية الطبقية العفوية العمالية والفلاحية ، من أجل التقاطها واقتحامها والعمل على تسييسها والانطلاق منها نحو تأطير القطاعات المتقدمة من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، ان ذلك يضع اليسار الثوري على طريق توليد استقطاب طبقي يشكل القاعدة الاجتماعية السياسية للحزب الماركسي اللينيني الثوري البديل .

واذا كانت تلك هي المهام النظرية والسياسية والتنظيمية الجوهرية التي « لا بد من وعيها ذاتياً وبدقة كي يتحدد على أساسها برنامج العمل من أجل بناء حزب طليعي في لبنان » فهل يعني ذلك أن مسألة وحدة فرق اليسار الثوري الراهنة هي مسألة مؤجلة الآن ؟

كلا ... بالطبع . بل ان ما أردنا نفيه أولاً هو التبسيط الذي يختزل عملية بناء حزب ماركسي لينيني بديل في لبنان الى مسألة توحيد فرق اليسار الثوري الراهنة تنظيمياً . وما اردنا قوله ثانياً هو ان الوحدة التنظيمية لا تكون ممكنة وضرورية ومجدية إلا اذا قامت كوحدة حول تصور مشترك للمهام النظرية والسياسية والتنظيمية التي تشكل بمجموعها حلقات نحو حزب طليعي ثوري .

ان الخطوة الأولى المطلوبة على طريق وحدة فرق اليسار الثوري تنظيمياً ، تتمثل في المناقشة المشتركة للتصورات المختلفة حول تلك «المهام النظرية والسياسية والتنظيمية » . وهو أمر يستدعي بالطبع مناقشة مشتركة أيضاً للتحليلات الصادرة عن فرق اليسار المختلفة حول الوضع اللبناني والوضع العربي ، بكل ما تطرحه من مسائل .

ان مدى الوصول إلى وحدة فكرية حول تحليل الوضع اللبناني والعربي وحول تصور المهام النظرية والسياسية والتنظيمية التي تجابهنا على طريق بناء حزب ماركسي لينيني ، ان ذلك هو الذي سوف يقرر مدى الوحدة التنظيمية التي يمكن الانتقال إليها بين فرق اليسار الثوري الجديد في هذه المرحلة من تطورها . ان التزام تلك المناقشة المشتركة المطلوبة ، بمنهج موضوعي ديمقراطي رفاقي ، هو شرط نجاحها في توليد حوار مثمر في نهاية المطاف. والقدرة على ربط المناقشة بمنهج موضوعي ديمقراطي رفاقي لا تتحقق بمجرد الاعلان عن صحة ذلك المنهج وضرورته ، بل عبر نضال فعلي لا بد أن تخوضه كل العناصر الطليعية الواعية بجدة لحقيقة مهامها ، ضد الروح الحلقية الحزبية الذاتية التي ليس أشد منها خطراً على يسار يجتاز مرحلة مخاض وتأسيس .

ان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين اذ تطرح تصوراتها هذه حول حاضر اليسار الثوري الجديد في لبنان ومستقبله ، وفهمها العام لطبيعة العلاقات بينها وبين

الفرق اليسارية الأخرى ، تعتبر هذا الفهم وتلك التصورات خطوطاً أولية لا بد من تعميقها وانضاجها بصورة متزايدة .

المنظمة وعلاقاتها باليسار العربي

أما بالنسبة لعلاقات المنظمة بفصائل اليسار الثوري في الوطن العربي فإنها تنطلق من نقطتين رئيسيتين :

أولا : ان توحيد اليسار العربي الثوري كي يصبح قادراً على قيادة النضال الوطني الديمقراطي القطري نحو ثورة اشتراكية مترابطة الحلقات ، هي بالنسبة للمنظمة مسألة مبدئية نابعة من التزامها بقضية الوحدة العربية أساساً . ولكن أشكال الوحدة المطلوب تحقيقها بين قوى اليسار العربي الثوري ، يجب أن تكون النقيض التاريخي لأشكال الوحدة البيروقراطية التي أقامتها الاحزاب القومية البورجوازية الصغيرة بين فروعها في مختلف الاقطار العربية . ان الوحدة الحزبية القومية البورجوازية الصغيرة ، كانت محكومة دائماً تحت ستار ادعاء « الشمول القومي » كلامياً بنوع من القطرية البيرقراطية فعلياً ، حيث تلعب قيادة الحزب في قطر معين دور القيادة البيروقراطية التي « تصدر » الفروع الى بقية الاقطار وتحكم قبضتها عليها وتقنن لها حياتها التنظيمية وسلوكها السياسي . ان اشكال الوحدة المطلوب تحقيقها بين قوى اليسار العربي الثوري يجب أن تتأسس على علاقات موضوعية ديمقراطية لا مركزية قادرة على استيعاب مستويات التطور المتنوعة بين الاقطار العربية المختلفة ،وعلى فهم الخطوط الستراتيجية والتكتيكية القطرية النابعة عنها .

ثانيا : ان وحدة اليسار العربي الثوري لا تتحقق بمجرد قرار تنظيمي فوقي يصدر من أعلى ، بعقلية بورجوازية صغيرة ، على طريقة شعار« الحركة العربية

الواحدة » الذي طرح قبل سنوات . ان هـذه الوحدة لن تتحقق إلا عبر عملية نمو تاريخي مزدوجة : شقها الأول نمو اليسار الثوري في كل قطر عربي على طريق الالتحام بالنضال الوطني الديمقراطي وتجذيره وبناء حزب ماركسي لينيني قائد للطبقة العاملة وللجماهير الكادحة في هذا القطر . وشقه الثاني : النضال من أجل انشاء علاقات موضوعية ديمقراطية لا مركزية متنامية بين فصائل اليسار العربي في مختلف الاقطار العربية على طريق تعزيز وتشديد وحدتها .

ومن هنا فـان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين تطرح نفسها في هذه المرحلة كمنظمة مستقلة في لبنان أولاً ، وكفصيل مناضل على طريق وحدة اليسارالعربي الثوري ثانياً . وهي في هذا النطاق تستجيب – ضمن استقلالها التنظيمي - لكل فرص اللقاء بينها وبين أية منظمة يسارية عربيةتقف وإياها على أرض ايديولوجية مشتركة ، وتشاركها فهمها العام لقضايا الثورة العربية .

وبهذا المنظار تفهم المنظمة وتمـارس علاقاتها بالفصائل اليسارية التي أعلنت خروجها من حركة القوميين العرب في مطلع عام ١٩٦٩ .

لقد جاء في البيان الذي أصدرته تلك الفصائل في شباط ٦٩: « ان العلاقات التي يمكن أن تقوم بين فصائل اليسار (الخارج من الحركة) في مختلف الاقطـار يجب أن تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة ، ان هذه العلاقات لن تكون نوعاً من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب ، أي أنها لن تكون بالتالي علاقـات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام . بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقـات بين منظمات مستقلة تستهدف تعزيز التفـاعل الفكري وتحقيق التنسيق السياسي والتساند النضالي فيما بينها . كما أن تلك العلاقات لن تكون مغلقة ومقتصرة على فصائل يسار الحركة وحدها ، بل يمكن أن تنفتح على فصائل أخرى تقوم بينها

وبين اليسار الخارج من الحركة أرض مشتركة ، دون أن يكون لها سابق انتماء أو علاقة بحركة القوميين العرب » .

تلك هي الصيغة العامة التي حددت طبيعة العلاقــات بين الفرق اليسارية الخارجة من حركة القوميين العرب في بيان شباط ١٩٦٩ . ولقــد مضت على صدور ذلك البيان فترة تقارب العــام ، كانت تشكل فرصة كافية نسبياً لوضع الادعاءات الماركسية الليلينية ، التي خرجت في ظلها كل الفرق اليسارية من الحركة ، على محك التجربة العملية .

وفي ضوء هذه التجربة العملية تتوجه منظمة الاشتراكيين اللبنانيين الآن نحو تحديد أدق لصيغة العلاقات بينها وبين اليسار المنفصل عن حركة القوميين العرب في كل قطر عربي .

ان هذه الصيغة تستند مبدئياً إلى مقياسين اساسيين :

أولا : ان المنظمة تربط مسألة العلاقة الخاصة بينها وبين أي فريق يساري انفصل عن حركة القوميين العرب ، بمدى توفر الأسس الموضوعية والمضمون الفكري السياسي الواضح لتلــك العلاقة . ان مجرد الاشتراك في الانتماء سابقاً لحركة القوميين العرب لا يشكل بالنسبة للمنظمة مبرراً لقيام علاقة خاصة بينها وبين أي تنظيم سياسي عربي .

ثانيا : ان قيام علاقة خاصة مــع أي فريق يساري منفصل عن حركة القوميين العرب ، هو أمر يقرره مدى الالتقاء حول أرضية ايديولوجية مشتركة، وبرنامج سياسي عربي عريض مشترك ، وفهم عــام مشترك للاوضاع القطرية المتنوعة .

وفي ضوء هذين المقياسين، ومن خلال ملاحظاتها للتجربة العملية التي خاضتها (خلال هذا العــام) فرق اليسار المنفصلة عن حركة القوميين العرب في كل

الاقطار ، ترى منظمة الاشتراكيين اللبنانيين أن العلاقة بينها وبين الجبهة الشعبية الديمقراطية قد سارت شوطاً واسعاً على طريق اكتساب أسس موضوعية محددة ومضمون فكري سياسي واضح . فإن الالتقاء على أرضية ايديولوجية مشتركة وبرنامج سياسي عربي عريض مشترك وفهم عام مشترك للاوضاع القطرية (في الساحة الفلسطينية وفي لبنان) ان ذلك قد جعل بالإمكان تحقيق « التفاعل الفكري والتنسيق السياسي والتساند النضالي » على صعيد عملي بين التنظيم الماركسي اللينيني اللبناني وبين الجبهة الشعبية الديمقراطية على امتداد هذا العام. ان ذلك يفتح الآن مجالاً واسعاً أمام تحقيق أشكال من العلاقة أكثر ترابطاً ووثوقاً بين منظمة الاشتراكيين اللبنانيين وبين الجبهة الشعبية الديمقراطية على قاعدة استمرارهما كمنظمتين مستقلتين خلال هذه المرحلة .

أما بالنسبة للعلاقة مع الفرق اليسارية الأخرى الخارجه من حركة القوميين العرب ، فان المنظمة سوف تتوجه خلال الفترة القريبة القادمة نحو مناقشتها وتحديد أشكالها ومستوياتها والبت بمصيرها بالاستناد إلى المقاييس الموضوعية التي تعتمدها .

* * *

ان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين إذ تطرح هذه الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة أمام الجماهير تأمل أن تكون قد ألقت من خلالها أضواء كاشفة على تاريخها السياسي السابق وآفاق نضالها في المستقبل .

مَلاحِقُ

الملحق رقم ١

بيان شباط ١٩٦٩
الخطوة الأولى نحو انفصال اليسار عن
حركة القوميين العرب

في اعقاب تصفية اليمين التقليدي في معظم فروع حركة القوميين العرب خلال عام ١٩٦٨ ، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة ـ التي أصبحت تحت سيطرة اليسار ـ اجتماعاً خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ درست فيه اوضاع حركة القوميين العرب وانتهت الى جملة نتائج وقرارات نشرتها في بيان صدر بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٩ . وفيما يلي نص هذا البيان .

تبلور الصراع في الحركة

منذ نكسة ٥ حزيران « يونيو » ١٩٦٧ وحركة القوميين العرب تشهد على امتداد كافة فروعها تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات التنظيمية داخل صفوفها . لقد تكشفت هذه التطورات الجارية منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن – والتي تمتد جذورها الى أوائل الستينات– عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة :

أولها – ارتداد عناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة للحركة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، نحو مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني .

وثانيها – محاولة اليسار البورجوازي الصغير ، النامي في الحركة منذ مطالع الستينات ، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني . نهج مناقض كلياً لطبيعة نشأة الحركة الأصلية ، ومنفصل تماماً عن المواقف النظرية والممارسات السياسية البورجوازية الصغيرة التي طبعت الحركة – بما في ذلك يسارها – بطابعها العام منذ مطالع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

هذا التناقض الحاسم كان لا بد أن يفرز خلال الفترة التي أعقبت نكسة ٥ حزيران ، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ بالتحديد ، النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الأقاليم . وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الاطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

وقد وقفت اللجنة التنفيذية القومية – التي اصبحت تمثل يسار الحركة – في اجتماعها المنعقد خلال شهر كانون الثاني « يناير » ١٩٦٩ أمام تلك التطورات التنظيمية التي جرت في كافة الاقاليم على امتداد العام الماضي ، لتنطلق منها نحو تحليل معمق لطبيعة الاوضاع الراهنة في الحركة ولتوجهاتها على صعيد المستقبل .

وفي هذا النطاق رأت اللجنة التنفيذية أنه لا بد لها أن توضح ، أمام الأعضاء والجماهير ، موضوعات الخلاف الناشب منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ بين اتجاه عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، وبين اتجاه اليسار النامي في الحركة . لأن معرفة تلك الموضوعات والإلمام بوقائع الصراع الذي تبلور داخل الحركة انطلاقاً من تلك الموضوعات ، لأن ذلك وحده كفيل

بأن يرسم للتطورات التنظيمية التي جرت في الحركة صورة حقيقية لا تبدو معها الأمور على شكل ركام من الخلافات الشخصية تستعصي على الفهم والتحليل .

وقد رأت اللجنة التنفيذية ان أية محاولة لالقاء الضوء على موضوعات الخلاف الناشب في الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ وما أفرزه من نتائج تنظيمية ، سوف تكون محاولة مبتورة ما لم تنطلق من دراسة تاريخية لطبيعة نشأة وتطور حركة القوميين العرب بالمواقف التي عبرت عنها وبالرموز البشرية التي ارتبطت بها في كل مراحل تاريخها . ذلك ان سياسة اعدام ماضي الحركة والتخلص منه بغموض حين الحديث عن أوضاعها وتطوراتها الراهنة ، هي سياسة خاطئة لأنها تغيب الخلفية الحقيقية لكل ما جرى ويجري الآن، بحيث يبدو التحليل وكأن وراءه فراغ تاريخي كامل .

ومن أجل ذلك فإن اللجنة التنفيذية القومية ، التي أصبحت تمثل يسار الحركة ، وقفت في اجتماعها الأخير مطولاً أمام دراسة تحليلية نقدية لحركة القوميين العرب تصل ما بين أوضاعها الراهنة وما بين طبيعة نشأتها الأصلية وتراثها ومسيرتها التاريخية . ولقد شملت هذه الدراسة التحليلية النقدية الموضوعات الرئيسية التالية :

أولاً : التكوين الطبقي والايديولوجي ، البورجوازي اليميني الأصيل ، للحركة في مرحلة نشوئها وممارستها الفاشستية على امتداد فترة الخمسينات « ١٩٥٠ – ١٩٦٠ » .

ثانياً : الحركة في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفها منذ مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

ثالثاً : الحركة في مرحلة التناقض الحاسم بين عناصر قيادتها اليمينية التقليدية المؤسسة والجيوب التنظيمية التابعة لها ، وبين يسارها البورجوازي الصغير –

بعد أن بدأت تظهر ضمنه اتجاهات جذرية جديدة – منذ نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن .

رابعاً : يسار حركة القوميين العرب في أوضاعه الراهنـــة ومستقبله على طريق توليد فصائل ماركسية لينينية جديدة .

وفي هذا البيان تكتفي اللجنة بتقديم توضيح أولي لموضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة بين يمينها ويسارها في أعقاب هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ ،وتوضيح أولي أيضاً لطبيعة التطورات التنظيمية التي جرت انطلاقاً من تلك الموضوعات في كافة الفروع على امتداد عـام ١٩٦٨ ، ثم توضيح أولي لحقيقة الوضع الراهن في الحركة : كيف يفهمه اليسار وما هي توجهاته مستقبلاً . على أن يكون هذا البيان مدخلاً لوثائق تحليلية نقدية أكثر شمولاً واتساعاً .

موضوعات ٥ حزيران

ما هي ابرز موضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة – بين يمينهاويسارها – في أعقاب نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ ؟

لقد بدأ هذا الخلاف يتبلور ، بعد أشهر من النكسة ، حول الموضوعات التي طرحها الاطار القيادي اليساري – ملتقيـــاً بها مع تطلعات قواعد واسعة من الحركة – تحليلاً لنكسة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية ، وتحليــلاً للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العربية على نكسة ٥ حزيران تحت شعار ازالة آثار العدوان .

لقد انطلق اليسار في تحليله لهزيمـــة ٥ حزيران من موقف يرفض اعتبارها مجرد صدفة عسكرية ، بل يرى أنه لا بد من البحث عن أسبابهـا وجذورها

ومقدماتها التاريخية في طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي لحركة التحرر الوطني العربية التي خاضت حرب ٥ حزيران وحصدت الهزيمة فيها .

هذا التحليل الطبقي للنكسة والذي طرحه اليسار كان ينطوي على الموضوعات الرئيسية التالية :

١ – لقد شكلت البورجوازية الصغيرة بمصالحها وأفكارها وسلوكها السياسي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية منذ مطالع الخمسينات . ولقد خاضت هذه الحركة ، بقيادتها الطبقية تلك ، معاركها الأساسية ضد الاستعمار القديم وضد الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة المرتبطة به . وتبلورت بنتيجة هذه المعارك مجموعة أنظمة وطنية قامت في أجزاء عديدة من الوطن العربي : الجمهورية العربية المتحدة ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، اليمن الجنوبية ، ورغم التمايز الحاصل فيما بين هذه الأنظمة نتيجة لظروف النشأة التاريخية الخاصة بكل منها ، فإن قانوناً عاماً كان يحكمها جميعاً وهو انها مثلت في ايديولوجيتها ومحتواها الطبقي الاجتماعي وسلوكها السياسي ونهجها الاقتصادي مصالح وأفكار وممارسات الطبقة البورجوازية الصغيرة العربية .

وإذا كان ذلك هو القانون العام الذي حكم نشأة الأنظمة الوطنية العربية ، فإن الحركات الوطنية الشعبية غير ذات المواقع في السلطة الرسمية « كحركة القوميين العرب مثلاً » كانت محكومة هي أيضاً في فكرها وتكوينها الاجتماعي وممارستها السياسية بذلك القانون الطبقي ذاته . بل ان الانظمة الوطنية العربية كانت بمثابة السقف الأعلى الذي استظلت به الحركات الوطنية الشعبية دون أن تستطيع اختراقه ، لأنها لم تستطع أن تتجاوزه طبقياً . ولم تشذ الأحزاب الشيوعية العربية عن هذه القاعدة إذ لم تتمكن من لعب أي دور تاريخي في تجذير حركة التحرر الوطني العربية وتصعيد نضالها نحو مستوى طبقي وايديولوجي يهيئها للصمود في وجه الاستعمار الجديد ، ولتحقيق مهمات الثورة الوطنية

الديمقراطية ضمن أفق بروليتاري جذري « طريق الثورة الوطنية الذي انتهجته الصين ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام ، وكوبا » . بل ان الأحزاب الشيوعية العربية بالتزامها المطلق بالموضوعات الستالينية حول الثورة الوطنية « وعجزها عن فهم وممارسة الطريق اللينيني» لم تستطع ، في الكثير من المراحل التاريخية ، حتى أن تواكب حركة التحرر الوطني العربية بأفقها البورجوازي الصغير ، فانزلقت إلى ارتكاب خطيئات قاتلة « الموقف من القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، مجابهة الكثير من التحولات الوطنية التقدمية البورجوازية الصغيرة بشعارات ليبرالية بورجوازية عاجزة وبمواقف يمينية .. الخ » .

٢ – ان الانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة على الاستعمار القديم وأدواته الطبقية المحلية ، في الفترة ما بين بداية الخمسينات ، وبداية الستينات ، لم تنه عصر المجابهة الاستعمارية في الوطن العربي ، بل وضعت هذه المجابهة على أعتاب مرحلة أعلى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد ممثلاً بالولايات المتحدة الاميركية أساساً والتي بدأت تنتقل ، في مطالع الستينات ، إلى مرحلة التخطيط لتطويق حركة التحرر الوطني العربية واحتوائها وضربها .

ولقد كانت للولايات المتحدة في قلب المنطقة العربية قوى محلية تستطيع أن تتحرك بها ومن خلالها لتنفيذ خططها . كانت هناك الأنظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقة البورجوازية الكبيرة مع الاقطاع والتي تشكل بطبيعتها قواعد حقيقية للاستعمار الجديد . وكانت اسرائيل كاحتياطي عسكري دائم موضوع تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استخدامه لردع حركة التحرر الوطني العربية أو لضربها . ذلك أن وجود اسرائيل كان يمنح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة للتدخل العسكري المباشر ضد حركة التحرر الوطني العربية ، لأن الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركيبها جزء من حركة الامبريالية العالمية – الاميركية بشكل خاص – وهي بحكم مصالحها الذاتية في التوسع والامتداد

مستعدة دائماً لأن تكون يد الاستعمار الضاربة في هذه المنطقة من العالم .

٣ – وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد ولأدواته الطبقية المحلية وامتداده الصهيوني خلال السنوات القليلة التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، في مواجهة ذلك كله كان واضحاً ان قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الصمود مرهونة أساساً بقدرتها على النضال تحت رايات برنامج سياسي اقتصادي عسكري جذري يوفر :

– تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري : أفق النضال الدائم بحرب طويلة النفس ضد الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكمخفر عسكري أمامي للامبريالية العالمية في المنطقة العربية .

– تعبئة عسكرية شاملة لهذه الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح وقادرة بالتالي على متابعة حرب وطنية بالغة الصعوبة طويلة النفس .

– تعبئة اقتصادية جذرية تبني بالتصنيع الثقيل وبالزراعة الثقيلة الأساس المادي للتحرر الوطني السياسي والاقتصادي الحقيقي ، القادر على الافلات من شباك السوق الرأسمالية العالمية وقوانينها التي تكرس على الصعيد العالمي وضعاً طبقياً يشكل مصيدة دائمة لاجهاض حركات التحرر الوطني اذا هي لم تنهج نهجاً اقتصادياً جذرياً يحررها من حلقة الاقتصاد المتخلف المفرغة .

٤ – إلا أن كون البورجوازية الصغيرة هي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية ، قد جعل هذه الحركة عاجزة عن النضال تحت رايات هذا البرنامج الجذري. وتتضح هذه الحقيقة بجلاء حين نلقي نظرة على سلوك الأنظمة البورجوازية الصغيرة العربية خلال السنوات التي سبقت حرب ٥ حزيران

١٩٦٧ ومهدت لها .

— فقد عجزت تلك الأنظمة ، بحكم مصالح الطبقة السائدة على رأسها ، عن احداث تعبئة اقتصادية جذرية لأن التنمية الاقتصادية بأفق جذري كانت تتعارض أساساً مع الأفق الايديولوجي والطبقي ومع المصالح الاستهلاكية المباشرة للبورجوازية الصغيرة ورغبتها في المحافظة على امتيازاتها الراهنة واستغلالها الطبقي القائم.وهكذا أقامت تلك الأنظمة نمطاً من الاقتصاد الموجه أتى ملبياً لحاجاتها الطبقية الاستهلاكية ، وعاجزاً عن حل معضلات الاقتصاد المتخلف الخاضع لسيطرة السوق الرأسمالية العالمية في النهاية .

— ولقد عجزت تلك الأنظمة عن احداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري ، ذلك أن الايديولوجية البورجوازية الصغيرة — المعبرة عن مصالح هذه الطبقة — ليست ولا يمكن أن تكون أساساً لنهج وطني جذري « في عصر الحركة الامبريالية العالمية للنظام الرأسمالي » . ان النهج الوطني الجذري في البلدان المتخلفة — وفي عصر الامبريالية ـ لا بد أن ينبثق في الأساس عن ايديولوجية طبقية جذرية . فالثورة الوطنية في البلدان المتخلفة ، وفي هذا العصر ، هي ثورة مركبة لا تستطيع أن تحل معضلات التحرر الوطني الحقيقية إلا من خلال برنامج طبقي جذري يجري تنفيذه تحت قيادة العمال متحالفين مع الفلاحين الفقراء والجنود . فهذه الجماهير الكادحة هي القوة الاجتماعية الأساسية القادرة بطبيعة مصالحها الطبقية على تحدي الصعوبات التي تعترض عملية بناء الأساس المادي التحرر الوطني الاقتصادي من الاستعمار : بالتقشف وبالتضحية المادية وبالحد من الاستهلاك وبضرب الامتيازات الطبقية الموروثة والجديدة .

ومن هنا يصبح واضحاً أن التعبئة الوطنية الجذرية باتجاه حرب طويلة النفس ضد كل أشكال الاستعمار ، لا بد أن تنبثق عن ايديولوجية طبقية

جذرية : أيديولوجية الطبقة العاملة ، الماركسية اللينينية .

أما الايديولوجية البورجوازية الصغيرة التي تنشد التسوية الطبقية لصالح امتيازاتها على الصعيد الاجتماعي الداخلي ، فانها تنتهي أيضا وبالضرورة إلى نشدان التسوية مع الاستعمار الجديد على الصعيد الوطني الخارجي . فهي تحس بعجزها عن بناء اقتصاد وطني ثقيل منسلخ جذريا عن السوق الرأسمالية العالمية ، وتحس بالتالي أن استراتيجية الحرب الدائمة ضد الاستعمار سوف تكلفها باهظاً ، وسوف تكون بالنسبة لها مغامرة قد تطيح بكل وجودها على رأس السلطة الطبقية وبكل ما ينطوي عليه هذا الوجود من مصالح وامتيازات .

ومن هنا ، من طبيعة نهجها الوطني الوسطي ، المعبر عن مصالحها الطبقية المتصلة بالسوق الرأسمالية في النهاية ، من هنا انبثق عجز الانظمة البورجوازية الصغيرة العربية عن احداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير الكادحة .

ولقد عجزت تلك الأنظمة أيضاً عن احداث تعبئة عسكرية شاملة لتلك الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح ، لأن مثل هذه التعبئة العسكرية ضمن أفق وطني جذري ، من شأنها أن تبلور الثقل الطبقي السياسي للعمال وفقراء الفلاحين وتتصاعد به إلى حيث يهدد السيطرة الطبقية البورجوازية الصغيرة على السلطة ونهجها الوسطي المساوم في مواجهة الاستعمار .

وهكذا ، وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد وادواته الطبقية المحلية وامتداده الصهيوني كانت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة تتسلح ببرنامج ديماغوجي عاجز لا يتعدى حدود التعبئة السياسية اللفظية للجماهير بعيداً عن أي تنظيم سياسي حقيقي للطبقات الكادحة ، وأية ميليشيا شعبية مسلحة وأي نهج اقتصادي جذري ، ولا يتعدى أيضاً حدود

التعبئة العسكرية التقليدية للجيوش النظامية بالمعدات والتجهيزات المادية في ظل أوضاع بيروقراطية بورجوازية عاشتها هذه الجيوش وشلت ارادة القتال الوطني الجذري فيها .

٥ – بهذا البرنامج العاجز دخلت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة حرب ٥ حزيران مع العدو الصهيوني . ولم تكن لتستطيع ربح هذه الحرب إلا اذا خرجت بها من نطاق المغامرة العسكرية القصيرة النفس، وحولتها إلى حرب شاملة ومستمرة وطويلة مع اسرائيل كخط مواجهة امامي، ومع خطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه ومصالحه والقوى الطبقية التي يسندها ويستند إليها على الارض العربية. ولكن حركة التحرر الوطني العربية « كأنظمة رسمية وكتنظيمات حزبية خارج مواقع السلطة » لم تكن مهيأة لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس ، لأن الطبقة البورجوازية الصغيرة القائدة لها كانت عاجزة كلياً عن انتهاج برنامج نضال وطني تحرري جذري – سياسي عسكري اقتصادي – يمنحها القدرة على متابعة حرب بهذا المستوى . ومن هنا كانت حربنا مع اسرائيل مجرد مغامرة عسكرية قصيرة النفس اضطرت حركة التحرر الوطني العربية إلى ايقافها عند حدود جولة الأيام الستة ، بعد أن استنفدت كل طاقاتها في عملية الصدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل .

وعبر هزيمة الجيوش العربية أمام اسرائيل كان واضحاً ان الذي انهزم هو الطبقة التي قادت حركة التحرر الوطني في هذه الحرب ، وان الذي سقط هو برنامج هذه الطبقة العاجز كلياً عن توفير مقومات الصمود في هذه الحرب.

٦ – ومنذ الاشهر الأولى التي أعقبت النكسة بدا واضحاً أن حركة التحرر الوطني العربية عادت تأخذ ، مع مزيد من التراجعات هذه المرة ، بنفس

البرنامج العاجز الذي كانت تأخذ به قبل النكسة ، والذي صنع مقدمات هزيمة ٥ حزيران ، وعبد الطريق إليها . وكان ذلك معناه أن الطبقة البورجوازية الصغيرة سوف تدفع بالنضال الوطني العربي من جديد ، تحت شعار العمل لازالة آثار العدوان هذه المرة ، إلى احدى نتيجتين :

– أما التسوية الاستسلامية مع اسرائيل والاستعمار الجديد على اساس قرار مجلس الامن الدولي الذي يشكل الخطوة الأولى والأهم على طريق تصفية القضية الفلسطينية وانهاء مقومات الصراع العربي الصهيوني .

– وأما الاندفاع ، تحت ضغط التشدد الاسرائيلي والاميركي الذي لا يريد الأكتفاء بمجرد تحقيق الخطوة الأولى والأهم ، نحو مغامرة عسكرية اخرى قصيرة النفس تتخذ شكل عملية صدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل ونحصد فيها الهزيمة من جديد .

والحقيقة انه لم يكن في مقدور الطبقة البورجوازية الصغيرة أن تفرز برنامج نضال وطني جذري لأن ذلك يتناقض مع طبيعة تكوينها الاجتماعي والايديولوجي . وليست هناك طبقة في التاريخ يمكن أن تختار لنفسها بحرية مواقف متعارضة مع طبيعة مصالحها وافقها الايديولوجي وممارساتها السياسية ..

٧ – ان الكفاح المسلح الذي بدأته حركة المقاومة الفلسطينية رداً على العدوان الاسرائيلي والذي يشكل الطريق الوحيد أمام حركة التحرر الوطني العربية كلها في صراعها المصيري مع الوجود الصهيوني ، لا بد أن يرتبط كي يحقق أهدافه التاريخية ببرنامج نضال وطني عربي جذري ضد الاستعمار الجديد وامتداده الصهيوني وأدواته الطبقية المحلية . ذلك أن ازالة آثار العدوان الاسرائيلي « أي تحرير الارض العربية المحتلة » لن تتحقق في ضوء تجربة ٥ حزيران ، بمغامرة عسكرية نظامية أخرى قصيرة النفس مع اسرائيل .

فقدرة حركة التحرر الوطني العربية على ازالة أثار العدوان الاسرائيلي سوف تكون مرهونة بقدرتها على متابعة حرب طويلة النفس مع اسرائيل .والحرب الطويلة النفس مع اسرائيل لن تكون مع اسرائيل كمخفر عسكري أمامي فقط ، بل هي سوف تكون أيضاً مع الخطوط والقواعد الخلفية لاسرائيل . وهذا معناه أن كل معركة مع العدو الصهيوني تدور في غير بيئة النضال الوطني العربي الجذري ضد الاستعمار الجديد وضد القوى الطبقية المرتبطة به في المنطقة العربية ، سوف تنتهي إلى العجز عن مجابهة اسرائيل وعن تحرير فلسطين في نهاية المطاف . وقد كان ذلك بالضبط هو ما حصل في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

٨ – ان قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الالتزام في نضالها ببرنامج سياسي عسكري جذري – يكسب الكفاح الفلسطيني المسلح وكل كفاح مسلح عربي أفقه التاريخي الجدي والصحيح – هو أمر مرهون بحصول تغير جوهري في طبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية الراهنة .

صحيح أن المهمات التي تجابهها الآن هذه الحركة ، على المستوى العربي الشامل ، هي مهمات ذات طبيعة وطنية ديمقراطية . وصحيح أيضاً أن مثل هذه المرحلة تفرض اقامة تحالفات وطنية طبقية عريضة ، يجب أن تتسع لتشمل أوساطاً وقطاعات من البورجوازية الصغيرة .ذلك كله صحيح . ولكن المسألة المركزية التي لا بد من حلها كي تتمكن حركة التحرر الوطني العربية من انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وازالة اثار العدوان الاسرائيلي ، هذه المسألة المركزية هي بقيادة من يجب أن تقوم تلك التحالفات الوطنية الطبقية العريضة ؟ وتحت برنامج أية طبقة سيكون النضال لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وازالة اثار العدوان الاسرائيلي ؟؟ تلك هي المسألة على صعيدها الحقيقي . وقد جابهتها قبلنا شعوب عديدة في أسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وعبر تجربة هذه الشعوب أصبح واضحاً أنه في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة البورجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها الخاص ، فان حركات التحرر الوطني عجزت عن انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الجذرية وانتهت إلى الانهيار والفشل. بينما في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة الطبقة العاملة وفي ظل برنامجها، فان حركات التحرر الوطني استطاعت فعلاً الصمود في وجه الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وتجذير ثورتها الوطنية الديمقراطية والوصول بها إلى نهايات حاسمة . لقد استطاعت حركات التحرر الوطني بقيادة الطبقة العاملة في هذه البلدان أن تستقطب حولها قطاعات وأوساطا من البورجوازية الصغيرة جندتها في خدمة ثورتها الديمقراطية . ولكن هذا الاستقطاب تحقق انطلاقاً من وضوح كامل لموضوعة أساسية مؤداها : إن البورجوازية الصغيرة لا يمكن أن تقود ثورة وطنية ديمقراطية جذرية ، ولكن أجزاء منها يمكن أن تقاد « محشورة » في طريق ثورة وطنية ديمقراطية جذرية .

ولذلك فان المسألة المركزية التي تجابهها حركة التحرر الوطني العربية الآن ليست مسألة : هل يجب تستقطب هذه الحركة تحالفات وطنية طبقية عريضة أم لا ؟ وهل يجب أن تمد جسوراً بينها وبين قطاعات وأوساط من البورجوازية الصغيرة أم لا ؟ فمن الواضح أن طبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تفرض تلك التحالفات وتؤكد ضرورة مد هذه الجسور . ولكن القضية ليست هنا ، بل هي تكمن أولاً وفي الأساس في المسألة المركزية التالية : لمن يجب أن تكون القيادة في حركة التحرر الوطني العربية وتحت برنامج أية طبقة سوف تواجه مهماتها التاريخية ؟

ان التكوين الطبقي الراهن لحركة التحرر الوطني العربية لا ينطوي على مجرد التحالف مع قطاعات وأوساط من البورجوازية الصغيرة . بل ان هذه الحركة

واقعة الآن تحت قيادة الطبقة البورجوازية الصغيرة وخاضعة لبرنامجها . وتحت تلك القيادة وهذا البرنامج ، حصدت حركة التحرر الوطني العربية هزيمة ٥ حزيران، وتحتها أيضاً يبدو الآن واضحاً أنها سوف تحصد – بعد النكسة ورغم النكسة – المزيد من الهزائم .

ومن هنا يصبح واضحاً أن نهوض حركة التحرر الوطني العربية الآن من أجل تحقيق مهمات ثورية وطنية ديمقراطية يمكن في بيئتها التصدي للعدوان الاسرائيلي، هو أمر مرهون بحصول تغير أساسي في طبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية : أي هو مرهون بصعود الطبقة العاملة على رأسها ، متسلحة ببرنامجها الجذري ومتحالفة مع فقراء الفلاحين والجنود والقطاعات المستجيبة من البورجوازية الصغيرة . وهو تغير لا يمكن أن يتحقق تلقائياً وبالممارسة العفوية التجريبية ، بل بقيادة أحزاب طليعية تلتزم ايديولوجية الطبقة العاملة «الماركسية اللينينية» وتنظم في صفوفها طليعة الطبقة العاملة وطلائع الطبقات الحليفة لها . وبنضال هذه الأحزاب تحت رايات برنامج وطني جذري ينطلق من التحليل العلمي للواقع الملموس في كل قطر عربي ، وبأشكال وأساليب من الكفاح متعددة لا بد أن تتصاعد لتتبلور في أعلى أشكال العنف الثوري وأكثرها حسماً: الكفاح المسلح - بنضال هذه الأحزاب يمكن لحركة التحرر الوطني العربية أن تجدد بنيتها ، وتعطي لتحالفاتها الطبقية معناها الصحيح ، وتكتسب قدراتها على متابعة حربها الوطنية الطويلة النفس .

ذلك هو جوهر التحليل الطبقي للنكسة ، ولمرحلة ما بعد النكسة ، والذي طرحه يسار الحركة في مختلف فروعها وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التنفيذية القومية بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ « تموز ٦٧ ، كانون الثاني ٦٨ ، أيار ٦٨ » .

وحول موضوعات هذا التحليل بدأ الخلاف يتصاعد بين اليسار وبين عناصر القيادة التقليدية اليمينية والجيوب والإطارات التنظيمية التابعة لها في الحركة. ولم يستطع اليمين أن يصوغ أفكاره وممارساته الحقيقية المعاكسة لهذا التحليل ، على شكل وجهة نظر متكاملة تطرح نفسها بجرأة ووضوح. فاتخذت وجهة نظره شكل التحفظات التي تدعي الموافقة على جوهر التحليل بينما هي في الواقع ذات طبيعة مناقضة له ومتصلة بالافكار والممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي سادت تاريخياً في الحركة. ولم تستطع تلك التحفظات أن تشق لنفسها طريقاً ضمن اطار اللجنة التنفيذية القومية للحركة . وهكذا انتهى اليمين إلى الرضوخ لفظياً لمنطق هذا التحليل متصوراً أن الممارسة العملية سوف تكون ميداناً فسيحاً أمامه لتطويق كل الموضوعات وافقادها معانيها .

وفي عجزها الأصيل عن أن تكتشف علاقة ما بين النظرية والممارسة ، لم تستطع العناصر اليمينية أن ترى في التحليل الذي طرحه اليسار أكثر من شطحات ثقافية يمكن مداراتها بالموافقة ، للمضي بعدها في انتهاج نفس طريق الممارسة البورجوازية الصغيرة السابقة للحركة . وهكذا كانت العناصر اليمينية على استعداد للقبول بهذا التحليل طالما بقي مجمداً ضمن بضعة وثائق نظرية بعيدة عن أن تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية .

ولكن اليسار الذي طرح ذلك التحليل كان يدرك جيداً أن قيمة موضوعاته مرهونة بقدرتها على أن تشق لنفسها حيزاً في ميدان الممارسة العملية . وكان واضحاً له أن انتقال هذه الموضوعات إلى حيز الممارسة العملية ، يتطلب أولاً ، وفي الأساس ، إخضاع أوضاع الحركة لعملية نقد شاملة كمدخل لشن نضال حازم ضد الأفكار والممارسات اليمينية والبورجوازية الصغيرة السائدة في صفوفها ،

وضد الأطر والأوضاع التنظيمية البيروقراطية السائدة على رأسها . ومن هنا ربط اليسار ما بين تحليله لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية، وفهمه لأوضاع حركة القوميين العرب ولبرنامج التطور الجديد الذي يجب أن يطرح داخل صفوفها . وقد انطوى هذا البرنامج الداخلي الذي طرحه اليسار على النقاط الرئيسية التالية :

أولاً – إن حركة القوميين العرب تشكل ، بطبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي البورجوازي الصغير ، فصيلة من فصائل حركة التحرر الوطني العربية يحكمها نفس القانون الذي يحكم بقية هذه الفصائل : قانون العجز عن لعب دور الحزب الطليعي القادر على قيادة النضال الوطني العربي تحت رايات برنامج جذري . ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً كون الحركة تحتوي في داخلها عناصر تطرح تحليلا نقدياً علمياً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية بأفق ماركسي لينيني بروليتاري . فإن وجود هذه العناصر بالتحليلات الجذرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة حزباً طليعياً ذا تكوين طبقي وايديولوجي بروليتاري .

ثانياً – إنه من المستحيل أن تتحول الحركة بمجموعها ، وكجسم سياسي ذي تركيب طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير ، إلى نقيضها ، أي إلى حزب عمالي ماركسي لينيني . ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن تتطور إليه الحركة هو أن تفرز من بين صفوفها عناصر وطلائع طامحة إلى الالتحام بالطبقة العاملة والالتزام بايديولوجيتها الماركسية اللينينية . وان قدرة الحركة على أن تفرز مثل هذه العناصر والقطاعات الطليعية ، مرهونة أساساً بفتح باب الصراع الطبقي والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه. ان برنامج التطور التوفيقي الهادىء والبطيء لن يثمر في النهاية إلا تكريساً للأفكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة ، واحتفاظاً بطبيعة تركيبها الطبقي والايديولوجي الأصيل.

ان الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها وسط الفراغ ، بل هي سوف ترتطم بالضرورة بجسم طبقي سياسي مضاد لها جوهرياً . وهي لذلك سوف تشق طريقها بالصراع وبمطاردة كل الأفكار والممارسات السائدة في الحركة والمعبرة عن طبيعة تكوينها الأصيل. ولذلك فان اخضاع الحركة لقانون الصراع الطبقي والايديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية لينينية بروليتارية جديدة، وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة، هو الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور امامها . ان هذا التطور المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة الراهن وتصليبه بادخال بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خطوط سيره ، بل هو يستهدف بالضبط تصفية أوضاع الحركة جذرياً : تصفيتها كجسم طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير وإتاحة الفرصة أمام جمهرة الاعضاء لاختيار طريق سياسي جديد بمضامين طبقية وايديولوجية ماركسية لينينية بروليتارية ، مناقضة لكل ما تمثله الحركة في وضعها الراهن ولكل ما ترمز إليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي .

ان ذلك كله يفرض مجابهة المعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة ، بصفتها تنظيماً سياسياً من تنظيمات البورجوازية الصغيرة، ببرنامج تطور ديمقراطي يتيح للأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة فرصة التعبير عن نفسها بحرية ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة .

ثالثاً — ان العلاقات التنظيمية السائدة في الحركة قطرياً ومركزياً بشكلها ومضمونها البيروقراطي البورجوازي الصغير ، تشكل عائقاً في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا . ولذلك لا بد من النضال من أجل تغيير هذه العلاقات التنظيمية السائدة ، لإحلال علاقات ديمقراطية مكانها . والعلاقات الديمقراطية لا تتحقق بمجرد الأخذ بمبدأ الانتخابات في التنظيم ، بل أن هدفها الأساسي يجب أن يكون في هذه المرحلة من تطور الحركة اشراك كل الاطارات والقواعد في

عملية تصفية البنية التقليدية للحركة وفي صياغة الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة . وذلك يفترض توليد حيـاة فكرية داخلية تستهدف تمكين القوى الايجابية في كل فروع الحركة من إعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواكبة كل التحولات اليسارية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية ، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه . ان العلاقات التنظيمية بأفقهـا الديمقراطي الجديد يجب أن تتجاوز نهائياً كل أساليب التقنين البيروقراطي لفكر الحركة وسلوكها السياسي حسب الأوضاع الذاتية لمجموعة من القيـادات البورجوازية الصغيرة تخشى أن تضيع مواقعها في النهاية إذا ما سادت الحركة علاقات تنظيمية ديمقراطية حقيقية تطلق كل المبادرات، وتحدث تجديداً حقيقياً في تنظيمات الحركة واطاراتها يحررها من كل أشكال الوصاية والوجاهة وأساليب العمل الاعتباطي والممارسة القيادية التي تسقط من أعلى على القواعد فتحجب ما تريد وتطرح ما تريد بنسبة ما يكون الحجب والطرح لصالحهـا في النهاية . أن الحياة التنظيمية للحركة يجب أن تتمحور في هذه المرحلة حول شعارات أساسية لا بد من النضال لوضعها موضع التنفيذ : كل شيء يتعلق بفكر الحركة وسلوكها السياسي هو ملك الاعضاء ، ويجب أن يوضع بين ايدي الأعضاء . كل المبادرات والآراء ووجهات النظر يجب أن تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها. الأقلية تلتزم بقرارات الأكثرية حزبياً ، ولكن من حق الأقلية أن تتمكن من طرح وجهات نظرها ، المخالفة ، على التنظيم ، بكل حرية. الحركة ليست تنظيماً خاصاً بالاعضاء بل هي ملك الجماهير التي تناضل في وسطها . والعلاقة الديمقراطية مـع الجماهير تفترض طرح كل القضايا الجوهرية حول فكر الحركة وسلوكهـا السياسي أمام الجماهير . واذا كانت الأقلية مطـالبة بالتزام مواقف الأكثرية في سلوكها الحزبي وسط الجماهير ، فان من حقها أن تطرح وجهات نظرها الخاصة كأقلية أمام الجماهير أيضاً ..

رابعاً : ان إعادة تأسيس العلاقات التنظيمية ضمن كل فرع من فروع الحركة

على هذه القواعد الديمقراطية ، تفترض بالبداهة إعادة تأسيس هـــذه العلاقات بأفقها المركزي القومي على قواعـد ديمقراطية أيضاً . ان وجود قيادة سياسية مركزية دائمة تمارس على الصعيد القومي القيادة اليومية لمختلف الفروع « ممثـــلة بالأمانة العامة للحركة » ، ان وجود مثل هذه القيـادة هو أمر لا بد أن ينتهي بطبيعته إلى إيجاد رأس بيروقراطي على قمة الحركة يمارس من بعيد ، معزولاً عن الأقاليم ، توجيهاً لهذه الأقاليم حسب اجتهاداته الخاصة وأوضاعه الذاتية . ولا بد من تجاوز هذه الصيغة البيروقراطية للعلاقات المركزية بين الاقاليم بالغـــاء الأمانة العامة واعتبار الهيئة القيادية في كل اقليم هي القيادة السياسية المركزية اليومية الحقيقية والوحيدة بالنسبة للاقليم . فان ذلك وحده هو نقطة الانطلاق الصحيحة نحو إيجاد علاقات ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم المختلفة .

وان الاطار التنظيمي الصحي والصحيح لقيام علاقات مركزية ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم هو اللجنة التنفيذية القومية المشكلة على أساس تمثيل كل الاقاليم والتي تجتمع في فترات دورية منظمة . ان اللجنة التنفيذية القومية ينبغي اعتبارها اطاراً لتفاعل الأفكار ووجهات النظر والممارسات السياسية الصادرة عن كل اقليم حول الأوضاع القطرية المختلفة وحول الوضع العربي بجمـله . وعلى هذا الأساس فـان اللجنة التنفيذية القومية يجب أن تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الاقاليم حول الاوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام . وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجنة التنفيذية أو تعلنها باسم حركة القوميين العرب يجب أن تتخذ بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية سواء تمثلت على شكل اقليم واحد أو أكثر بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها طبعاً وليس باسم حركة القوميين العرب كلها .

تلك هي أبرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي للحركة الذي طرحه اليسار على اللجنة التنفيذية القومية المجتمعة فيمطلع عام ١٩٦٨ . وأمام هذا البرنامج

بدأ يتضح لعناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، ان اليسار لن يكتفي من الموضوعات التي أطلقها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلا للنكسة ومرحلة ما بعد النكسة، بمجرد تسجيلها في وثائق نظرية مجمدة بعيد عن أن تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية. بل أن هناك تصميماً على الانتقال بتلك الموضوعات إلى حيز العمل اليومي وعلى مطاردة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة في الحركة، وفتح آفاق التطور الديمقراطي أمامها لتفرز بالصراع العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها.

وهنا أيضاً لم يستطع اليمين أن يصوغ معارضته الأصيلة لبرنامج التطور الديمقراطي هذا، على شكل وجهة نظر متكاملة قادرة على أن تشق لنفسها طريقاً في اللجنة التنفيذية. وهكذا انتهى الأمر بالموافقة على هذا البرنامج الداخلي. وبعده فتحت أمام العناصر القيادية اليسارية في كل الأقاليم فرصة الاضطلاع بالمهمات التالية:

– طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في الأقاليم لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم.

– التقدم، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الجذري وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي.

– التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة متحررة من شبكة الممارسات السياسية الانتهازية السابقة التي كان يفرزها التكوين الايديولوجي والطبقي البورجوازي الصغير للحركة..

– الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية الطبقية والايديولوجية التقليدية

على هذه القواعد الديمقراطية ، تفترض بالبداهة إعادة تأسيس هـــذه العلاقات بأفقها المركزي القومي على قواعـد ديمقراطية أيضاً . ان وجود قيادة سياسية مركزية دائمة تمارس على الصعيد القومي القيادة اليومية لمختلف الفروع « ممثـــلة بالأمانة العامة للحركة » ، ان وجود مثل هذه القيـادة هو أمر لا بد أن ينتهي بطبيعته إلى إيجاد رأس بيروقراطي على قمة الحركة يمارس من بعيد ، معزولاً عن الأقاليم ، توجيهاً لهذه الأقاليم حسب اجتهاداته الخاصة وأوضاعه الذاتية . ولا بد من تجاوز هذه الصيغة البيروقراطية للعلاقات المركزية بين الاقاليم بالغـــاء الأمانة العامة واعتبار الهيئة القيادية في كل اقليم هي القيادة السياسية المركزية اليومية الحقيقية والوحيدة بالنسبة للاقليم . فان ذلك وحده هو نقطة الانطلاق الصحيحة نحو إيجاد علاقات ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم المختلفة .

وان الاطار التنظيمي الصحي والصحيح لقيام علاقات مركزية ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم هو اللجنة التنفيذية القومية المشكلة على أساس تمثيل كل الاقاليم والتي تجتمع في فترات دورية منظمة . ان اللجنة التنفيذية القومية ينبغي اعتبارها اطاراً لتفاعل الأفكار ووجهات النظر والممارسات السياسية الصادرة عن كل اقليم حول الأوضاع القطرية المختلفة وحول الوضع العربي بجمـله . وعلى هذا الأساس فـان اللجنة التنفيذية القومية يجب أن تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الاقاليم حول الاوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام . وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجنة التنفيذية أو تعلنها باسم حركة القوميين العرب يجب أن تتخذ بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية سواء تمثلت على شكل اقليم واحد أو أكثر بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها طبعاً وليس باسم حركة القوميين العرب كلها .

تلك هي أبرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي للحركة الذي طرحه اليسار على اللجنة التنفيذية القومية المجتمعة فيمطلع عام ١٩٦٨ . وأمام هذا البرنامج

بدأ يتضح لعناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، ان اليسار لن يكتفي من الموضوعات التي أطلقها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلا للنكسة ومرحلة ما بعد النكسة، بمجرد تسجيلها في وثائق نظرية مجمدة بعيد عن أن تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية. بل أن هناك تصميماً على الانتقال بتلك الموضوعات إلى حيز العمل اليومي وعلى مطاردة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة في الحركة، وفتح آفاق التطور الديمقراطي أمامها لتفرز بالصراع العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها.

وهنا أيضاً لم يستطع اليمين أن يصوغ معارضته الأصيلة لبرنامج التطور الديمقراطي هذا، على شكل وجهة نظر متكاملة قادرة على أن تشق لنفسها طريقاً في اللجنة التنفيذية. وهكذا انتهى الأمر بالموافقة على هذا البرنامج الداخلي. وبعده فتحت أمام العناصر القيادية اليسارية في كل الأقاليم فرصة الاضطلاع بالمهمات التالية:

- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في الأقاليم لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم.

- التقدم، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الجذري وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي.

- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة متحررة من شبكة الممارسات السياسية الانتهازية السابقة التي كان يفرزها التكوين الايديولوجي والطبقي البورجوازي الصغير للحركة..

- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية الطبقية والايديولوجية التقليدية

للحركة وأحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها ، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة .

التطورات التنظيمية خلال عام ١٩٦٨

وهكذا وعلى امتداد عام ١٩٦٨ شهدت فروع الحركة في مختلف الأقاليم حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها أن الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين للتحليلات الصادرة عن اليسار ، انما تخفي وراءها رفضاً حقيقياً وقاطعاً لكل توجهات اليسار وموضوعاته . فعندما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى أرض الممارسة العملية في الأقاليم وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب ، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة « والجيوب التنظيمية التابعة لها » تعارضها علناً ، لتنكفىء عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى ، ذات الأفق البورجوازي اليميني .

وقد كان هذا التعاكس بين الرموز القيادية والجيوب التنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري، أساساً لصراع داخلي عاشته الحركة وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد عام ١٩٦٨ . وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

● ففي العراق عقدت الحركة الاشتراكية العربية « فرع حركة القوميين العرب » مؤتمرها القطري في منتصف عام ١٩٦٨ ، وقد طرح اليسار في هذا المؤتمر موضوعات ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة ، كما

قدم تحليلاً طبقياً سياسياً أولياً للوضع العراقي ولمهات الثورة الوطنية الديمقراطية في العراق وأساليب الكفاح المتطابقة معها ، ثم حدد فهمه أخيراً للمعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة في العراق ولبرنامج التطور الديمقراطي الكفيل بتأهيلها لافراز طليعة سياسية جديدة تلتزم ايديولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها .

وقد تمحورت حول هذه الموضوعات العلاقات التنظيمية داخل المؤتمر في قطبين متضادين : أولهما يمثل العناصر التقدمية ذات الطموح اليساري الجذري ، وثانيهما يمثل العناصر اليمينية العاجزة عن الانفصال عما مثلته الحركة في العراق من تكوين طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير ومن ممارسات سياسية انتهازية ديماغوجية عبر مسيرتها التاريخية . وقد وقفت غالبية المؤتمر الى جانب اليسار بينما تمثل اليمين بالأقلية . وهكذا صادق المؤتمر على الموضوعات المقدمة من اليسار في قرارات صدرت بالأكثرية . كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية للحركة في العراق تمثل فيها الاطار القيادي الملتزم بهذه القرارات والقادر على تنفيذها . وحيال ذلك لجأت الأقلية اليمينية « هاشم علي محسن وفؤاد الركابي » الى انتهاج اسلوب انشقاقي فرفضت الاعتراف بنتائج المؤتمر كما رفضت أن تستمر في ممارسة وجودها داخل الحركة على شكل أقلية . ولذلك اتخذت اللجنة المركزية للحركة في العراق قراراً بفصلها مع الجيوب والعناصر اليمينية المتعاطفة مع اتجاهاتها ..

● وفي سوريا عاشت الحركة الشطر الأكبر من عام ١٩٦٨ أوضاعاً متعثرة تميزت بممارسة سياسات نظرية وعملية ، بورجوازية صغيرة انتهازية ، تحت لافتات ماركسية لينينية لفظية .

وكان أبرز هذه السياسات التي مارستها الحركة خلال تلك الفترة دخولها إلى ما سمي « بالجبهة الوطنية التقدمية » مع فصائل سياسية أخرى من البورجوازية

الصغيرة يغلب عليـــها الطابع اليميني والمتخلف ، في ظل برنامج ديماغوجي بورجوازي صغير . إلا أن مجموعة التطورات الموضوعية والذاتية التي جابهتهـا الحركة في الساحة السورية بعـد ذلك : الحملة التي تعرضت لها وظهور افلاس صيغة « الجبهة الوطنية التقدمية » وانهيارها عمليـاً ، وخروج عناصر من اطار الحركة القيادي بمواقف وتحليـــلات جذرية ذات طبيعة ماركسية لينينية بروليتارية كل ذلك مهـــد الأوضاع لعقد مؤتمر قطري للحركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨ استطاع أن يلعب دوراً حاسماً في تغيير خط سير الحركة . ولم تستطع عناصر القيـادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في سوريا « هاني الهندي وبعض العناصر الأخرى » ممارسة أي تأثير مباشر على المؤتمر ، لأنهـــا كانت قد انسحبت أصلاً من تنظيم الحركة السوري وقطعت علاقتها به منذمطلع عام ١٩٦٨ لتتجمع حول فرع الحركة الفلسطيني .

وهكذا وافق المؤتمر على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من جانب اليسار وتبنى تحليلا طبقياً سياسياً أوليـــاً للوضع السوري الراهن ينسجم مع تلك الموضوعات . كما وافق المؤتمر على برنامج تطور ديمقراطي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية بأفق ماركسي لينيني بروليتاري . وقـــد انبثقت عن المؤتمر لجنـــة مركزية بدأت تضع قراراته موضع التنفيذ . وكان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات عملية فرز تنظيمي حاسمة وواسعة فصلت بموجبهـــا العناصر والجيوب اليمينية التي وقفت مواقف متعاكسة مع هـــذه التحولات الجذرية . وقد أخذت هذه العناصر والجيوب بالتجمع من جديد لتمثيل امتداد تنظيمي آخر لحركة القوميين العرب اليمينية التقليدية .

● وفي لبنان عقدت الحركة مؤتمرها القطري في مطلع عام ١٩٦٨ ، وفيه طرحت العناصر القيادية اليسارية تحليلاً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية الراهنة . كما طرحت تحليلاً طبقياً سياسياً للوضع اللبناني وخطوطاً عامة لبرنامج نضال وطني طبقي جذري مشدود إلى طبيعـــة الظروف الطبقيـــة الموضوعية

السائدة ودرجة التطور الذاتي لقوى اليسار الحقيقي . وأنتهت من ذلك كله إلى صوغ برنامج تطور ديمقراطي داخلي للحركة يستهدف مطاردة كل الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة في صفوفها وتأهيل أوضاعها لتوليد طليعة سياسية جديدة ملتزمة بايديولوجية الطبقة العاملة وملتحمة بها .

ولم تستطع الجيوب اليمينية الضئيلة التي احتواها المؤتمر أن تجاهر بموقف المعارضة الواضحة للأفكار الطليعية الجديدة المطروحة ، كما فشلت حتى في تسجيل تحفظاتها على هذه الأفكار فانتهت إلى الرضوخ والموافقة . وهكذا صدرت قرارات المؤتمر بالاجماع . إلا أنه عندما بدأت القيادة محاولتها للانتقال بهذه الأفكار إلى حيز الممارسة بدأت المعارضات البورجوازية الصغيرة اليمينية تطل برأسها من جديد في محاولة لتخريب برنامج التطور الديمقراطي في الحركة واجهاضه. وتحت ضغط المواقف والممارسات السياسية الجذرية الجديدة،وحيال الثورة الثقافية التي انطلقت في التنظيم بأفق ماركسي لينيني، تعرت وافتضحت العناصر البورجوازية الصغيرة اليمينية وظهر بوضوح أن « موافقاتها » السابقة على الأفكار والاتجاهات الطليعية الجديدة ، لم تكن سوى موافقات لفظية شكلية فارغة . وعندما وجدت هذه العناصر نفسها مطوقة وعاجزة عن التأثير انتهت إلى مغادرة صفوف الحركة مسجلة بذلك عجزها النهائي وافلاسها الكامل .

● وفي الخليج العربي عقدت الحركة في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمراً تمثلت فيه كل ساحات المنطقة «بما في ذلك الكويت». وانطلاقاً من الموضوعات التي أطلقها يسار الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وقف المؤتمر أمام تحليل طبقي سياسي لأوضاع الخليج . وقد سلط هذا التحليل الضوء على طبيعة تكوين الحركة الوطنية في المنطقة بكافة فصائلها وأبرزها حركة القوميين العرب ، منتهياً إلى إدانة سياسة الاستسلام الوطني الطبقي التي انتهجتها الحركة في المنطقة على امتداد

السنوات الماضية والتي كانت ثمرة طبيعية لنمط القيادة البورجوازية اليمينية التي وجدت على رأسها ، في الكويت بشكل خاص . فان هذه القيادة ذات الصلات الوثيقة بالبورجوازية التجارية الكويتية الكبيرة كانت ، بأفقها الطبقي والايديولوجي العاجز ، عامل اجهاض لكل احتمالات تجذير الحركة الوطنية في المنطقة .

وقد انتهت العناصر القيادية اليسارية في مؤتمر الخليج من تحليلها النقدي هذا ، إلى طرح برنامج نضال وطني جذري ضد الاستعمار « القديم والجديد » وضد القوى الطبقية المرتبطة به ، بقيادة حزب ثوري جديد يسترشد بأيديولوجية الطبقة العاملة ويعبىء طلائع الطبقات الجذرية المؤهلة لشن كفاح وطني حقيقي وطويل ضد الاستعمار والرجعية . وكان هذا الخط يفرض بالضرورة الأخذ ببرنامج تنظيمي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية وتأهيل فصائلها التقدمية للاسهام في بناء هذا الحزب الثوري الجديد ، ولأنتهاج استراتيجية النضال الوطني الجذري بافاقها الثورية الجديدة .

وقد وافق مؤتمر الحركة في الخليج على هذه المرضوعات المطروحة من جانب العناصر القيادية اليسارية بالاكثرية ، ورفضها ممثلو القيادة اليمينية التقليدية للحركة في الكويت . وتجاه ذلك اتخذ المؤتمر قراراً بتجميد عضوية فرع الكويت ضمن الهيئات القيادية المركزية للحركة في الخليج . وفي أعقاب هذا التجميد الذي طرحت حيثياته للمناقشة في صفوف اعضاء الحركة بالكويت ، انعقد مؤتمر خاص بساحة الكويت ضم الاطارات الأساسية في التنظيم . وقد صادق هذا المؤتمر على المقررات التي كان مؤتمر الخليج قد أنتهى إليها ، وأتخذ قراراً بفصل القيادة التقليدية اليمينية في الكويت « أحمد الخطيب وعناصر أخرى » معتبراً نفسه جزءاً من مجموع تنظيم الحركة في الخليج . هذا وقد تلجأ عناصر القيادة اليمينية الكويتية إلى اعادة ارتباطها بيمين حركة القوميين

العرب الذي يحاول تنظيم عناصره من جديد في أكثر من قطر عربي .

● أما في اليمن فان فرع الحركة كان قد سار مبكراً على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى . ذلك ان هذا الفرع كان قد اتخذ قراراً بتجميد علاقته بالحركة مركزيا في النصف الاخير من عام ١٩٦٦ . وكانت للقرار انذاك حيثيات جوهرية اهمها التناقض بين مجمل سلوك حركة القوميين العرب النظري والسياسي البورجوازي الصغير « تحت شعار الالتحام بالناصرية انذاك » وبين الاتجاهات التي بدأت تسود فرعهـــا في اليمن منذ تلك الفترة ، والطامحة إلى تشكيل حزب طليعي جذري جديد. وتحت وطأة التناقض ما بين السلوك السياسي العام لحركة القوميين العرب تحت مظلة الناصرية ، وما بين السلوك السياسي الخاص بفرع الحركة في اليمن والمتصادم مع المضامين الطبقية والايديولوجية للوجود الناصري وممارساته في تلك المنطقة — تحت وطأة هذا التناقض اتخذ فرع اليمن قراره بتجميد علاقاته بالحركة مركزيا. « وتحت وطأة هذا التناقض ذاته انقطعت الصلة التنظيمية بين الحركة والجبهة القومية في الجنوب عام ١٩٦٦ أيضاً . وسوف تتناول اللجنة التنفيذية في وثيقتها الدراسية التحليلية الشاملة تاريخ العلاقــة بين الحركة والجبهــة القومية بكل الاشكال والمضامين التي اتخذتها في كل مراحلها » .

ان استقلال فرع الحركة في اليمن تنظيمياً بصورة مبكرة عن مجموع الفروع الأخرى ، اتاح له فرصة انتهاج طريقه الخاص والتقدم خطوات واسعة على طريق تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية الموروثة عن انتمائه لحركة القوميين العرب . وقد انتهت هذه الخطوات إلى نتائجها الحاسمة في منتصف عام ١٩٦٨ حيث عقد مؤتمر أقر تحليلاً طبقياً سياسياً لأوضاع الساحة اليمنية بمنظار ماركسي لينيني ، وطرح برنامجاً أولياً لنضال وطني تقدمي يستهدف تلبية مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد ، كما أقر تحليلاً لأوضاع حركة

القوميين العرب يعتبرها بمعطيات نشوئها الأصلية وممارساتها عبر مسيرتها التاريخية عاجزة عن أن تكون اساسا لحزب طليعي ثوري . وانطلاقا من هذا التحليل كرس المؤتمر انفصال فرع اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، وقرر أن يشكل مع عناصر تقدمية طليعية أخرى « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » . وقد أكد المؤتمر أن هذا الحزب الجديد سوف يكون على استعداد لأقامة علاقات موضوعية من التبادل والتفاعل والمشاركة النضالية مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب اذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلاً ومحتوى .

● وبينما كانت هذه التطورات الحاسمة تتوالى في فروع حركة القوميين العرب على أمتداد العام الماضي ، كان فرع الحركة الفلسطيني يشهد هو بدوره صراعا داخليا بدأ يتزايد تبلوراً ووضوحاً مع مطلع صيف ١٩٦٨ .

ولا بـد من القول ، قبل الالمام بوقائع الصراع الذي شهـده فرع الحركة الفلسطيني ، أن هذا الفرع عاش في تاريخه جملة أوضاع جعلته على الدوام بعيداً عن كل ما شهدته فروع الحركة الاخرى من تطورات .

لقد ظل هـذا الفرع محتفظا ، إلى مـا بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، بتكوينه الايديولوجي البورجوازي اليميني التقليدي الذي يرقى إلى أفكار النشأة التأسيسية الأولى للحركة مع مطالع الخمسينات .وبينما كانت بقية فروع الحركة تشهد خلال فترة الستينات عملية تصفية لبنيتها الطبقية والايديولوجية الاصيلة لصالح التحولات البورجوازية الصغيرة التقدمية ، كان الفرع الفلسطيني يحتفظ بالسمات الايديولوجية الاصيلة للحركة ويستقطب في داخله وحوله شرائح طبقية ذات انتماء بورجوازي كبير ظلت تلعب الدور الحاسم في تحديد مواقعه وخطوط سيره السياسية . وقد عزز بقاء هذا الفرع بعيداً عن كل التحولات التقدمية

البورجوازية الصغيرة التي شهدتها الحركة بعد عام ١٩٦٠ ، وقوعه تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة التي شكلت عازلا بينه وبين مجرى التطورات في باقي فروع الحركة .

وحتى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ استمرت تلك العناصر تلعب دورها في عزل هذا الفرع ، ولذلك ظل حتى الاشهر الاولى من عام ١٩٦٨ بعيداً عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة على الصعيدين العربي العام ، والفلسطيني الخاص . وخلال تلك الفترة شكل فرع الحركة الفلسطيني ، ملتقياً مع تشكيلات فلسطينية اخرى ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دخلت إلى جانب حركة « فتح » ميدان الكفاح المسلح . ولم يكن في البرنامج السياسي الذي اخذت به الجبهة الشعبية عند تأسيسها ما يميزها عن « فتح » وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تتصدرها الاطارات البورجوازية التقليدية وتقنن لها افكارها وسلوكها السياسي ونمط تعبيراتها التنظيمية .

ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني يتفكك نسبياً . اذ ان العناصر القيادية اليمينية التي نجحت في عزل الساحة الاردنية من فرع الحركة الفلسطيني ، لم تستطع ان تمنع الساحات الخارجية ، حيث للفلسطينيين تجمعات وللحركة بينهم تنظيمات ، من ان تتلقى تأثيرات وافكاراً بدأت تضع بجمل حركة المقاومة ، ومن ضمنها الجبهة الشعبية ببرنامجها السياسي وممارساتها ، موضع التحليل والنقد . كما انه حتى في الساحة الاردنية بدأت تلك التأثيرات تتضح وتتصاعد مع اتساع الاطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل ، ومع نمو الاستجابات التقدمية لدى أوساط من التنظيم الفلسطيني الاصلي للحركة في الاردن . وهكذا بدات تبرز اطارات يسارية ، ذأت تكوين متفاوت من حيث مدى وضوحه وجذريته ، الا انه

القوميين العرب يعتبرها بمعطيات نشوئها الأصلية وممارساتها عبر مسيرتها التاريخية عاجزة عن أن تكون اساسا لحزب طليعي ثوري . وانطلاقا من هذا التحليل كرس المؤتمر انفصال فرع اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، وقرر أن يشكل مع عناصر تقدمية طليعية أخرى « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » . وقد أكد المؤتمر أن هذا الحزب الجديد سوف يكون على استعداد لأقامة علاقات موضوعية من التبادل والتفاعل والمشاركة النضالية مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب اذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلاً ومحتوى .

● وبينما كانت هذه التطورات الحاسمة تتوالى في فروع حركة القوميين العرب على أمتداد العام الماضي ، كان فرع الحركة الفلسطيني يشهد هو بدوره صراعا داخليا بدأ يتزايد تبلوراً ووضوحاً مع مطلع صيف ١٩٦٨ .

ولا بد من القول ، قبل الالمام بوقائع الصراع الذي شهده فرع الحركة الفلسطيني ، أن هذا الفرع عاش في تاريخه جملة أوضاع جعلته على الدوام بعيداً عن كل ما شهدته فروع الحركة الاخرى من تطورات .

لقد ظل هذا الفرع محتفظا ، إلى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، بتكوينه الايديولوجي البورجوازي اليميني التقليدي الذي يرقى إلى أفكار النشأة التأسيسية الأولى للحركة مع مطالع الخمسينات .وبينما كانت بقية فروع الحركة تشهد خلال فترة الستينات عملية تصفية لبنيتها الطبقية والايديولوجية الاصيلة لصالح التحولات البورجوازية الصغيرة التقدمية ، كان الفرع الفلسطيني يحتفظ بالسمات الايديولوجية الاصيلة للحركة ويستقطب في داخله وحوله شرائح طبقية ذات انتماء بورجوازي كبير ظلت تلعب الدور الحاسم في تحديد مواقعه وخطوط سيره السياسية . وقد عزز بقاء هذا الفرع بعيداً عن كل التحولات التقدمية

البورجوازية الصغيرة التي شهدتها الحركة بعد عام ١٩٦٠ ، وقوعه تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة التي شكلت عازلا بينه وبين مجرى التطورات في باقي فروع الحركة .

وحتى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ استمرت تلك العناصر تلعب دورها في عزل هذا الفرع ، ولذلك ظل حتى الاشهر الاولى من عام ١٩٦٨ بعيداً عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة على الصعيدين العربي العام ، والفلسطيني الخاص . وخلال تلك الفترة شكل فرع الحركة الفلسطيني ، ملتقياً مع تشكيلات فلسطينية اخرى ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دخلت إلى جانب حركة « فتح » ميدان الكفاح المسلح . ولم يكن في البرنامج السياسي الذي اخذت به الجبهة الشعبية عند تأسيسها ما يميزها عن « فتح » وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تتصدرها الاطارات البورجوازية التقليدية وتقنن لها افكارها وسلوكها السياسي ونمط تعبيراتها التنظيمية .

ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني يتفكك نسبياً . اذ ان العناصر القيادية اليمينية التي نجحت في عزل الساحة الاردنية من فرع الحركة الفلسطيني ، لم تستطع ان تمنع الساحات الخارجية ، حيث للفلسطينيين تجمعات وللحركة بينهم تنظيمات ، من ان تتلقى تأثيرات وافكاراً بدأت تضع بمجمل حركة المقاومة ، ومن ضمنها الجبهة الشعبية ببرنامجها السياسي وممارساتها ، موضع التحليل والنقد . كما انه حتى في الساحة الاردنية بدأت تلك التأثيرات تتضح وتتصاعد مع اتساع الاطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل ، ومع نمو الاستجابات التقدمية لدى أوساط من التنظيم الفلسطيني الاصلي للحركة في الاردن . وهكذا بدات تبرز اطارات يسارية ، ذات تكوين متفاوت من حيث مدى وضوحه وجذريته ، الا انه

يجمعها جميعاً طموح عام إلى اكساب حركة المقاومة الفلسطينية افقاً طبقيـــاً وايديولوجياً وسياسياً جذريا ، عبر ما كانت تطرحه من تحليلات لأزمة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة بنهجها العفوي وافقهـــا الطبقي والايديولوجي والسياسي البورجوازي ، ومن تحليلات لأوضاع الجبهـــة الشعبية ولممارساتها العملية التي كانت تفقدهـــا أي مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقــاومة .

وبتأثير هذه التحليلات الصادرة عن العناصر القيادية الفلسطينية اليسارية وتحت وطـــأة السلوك السياسي المتخبط المتعثر الذي انزلق إليه فرع الحركة الفلسطيني في الجبهة الشعبية تحت قيــادة اليمين ، بدأ يتشكل في هـــذا الفرع تيار متزايد الاتساع يطالب بالوقوف وقفة تحليلية نقدية أمام اوضاع الحركة والجبهة الشعبية ضمن اطار وقفة عامة أمام أزمة حركة المقاومة . كل ذلك مهد لعقد مؤتمر قطري لفرع الحركة الفلسطيني في شهر آب ١٩٦٨ . وفي هذا المؤتمر طرحت العناصر القيادية اليسارية جملة وثائق حول أوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني . وقد انطوت هـــذه الوثائق على تحليل للمدلولات الطبقية السياسية لنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وللبرنامج البورجوازي الصغير الديماغوجي الذي عادت حركة التحرر الوطني العربية تأخذ به رداً على النكسة ولمعاني هذا البرنامج بالنسبة لمصير القضية الفلسطينية . كما انطوت هذه الوثائق على تحليل للتكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي والبورجوازي الصغير لحركة المقاومـــة الفلسطينية في أفقها الراهن ، ثم للبرنامج السياسي العسكري الذي افرزه هذا التكوين وعجزه عن حل معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية . وطرحت هذه الوثائق أيضاً برنامج اليسار الهادف اكساب حركة المقاومة أفقاً سياسياً وعسكرياً جذريا قادراً على حماية القضية الفلسطينية من

الحلول الاستسلامية التصفوية ، وعلى تصعيد نضال الشعب الفلسطيني في حرب طويلة النفس ضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكخط مواجهة أمامي ، وضد خطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد وامتداداته الطبقية المحلية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية بشكل عام . وقد أوضحت الوثائق التي طرحها اليسار أن اكتساب حركة المقاومة مثل هذا البرنامج السياسي العسكري الجذري هو أمر لا يمكن أن يتحقق اعتباطاً . ذلك أن البرنامج السياسي العسكري لكل حركة كفاح مسلح ، هو في النهاية افراز متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي . وذلك معناه أن قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو افاق جذرية جديدة ، هو أمر مرتبط عضوياً بحصول تحولات أساسية في بنيتها الطبقية الايديولوجية ، أي هو في النهاية مرتبط بصعود الطبقات الجذرية على رأسها لقيادتها وتحقيق التحالفات الوطنية العريضة ضمنها في ظل الايديولوجية الوطنية الطبقية الجذرية : ايديولوجية الطبقة العاملة وبرنامجها . ولكن هذه التحولات المطلوبة في حركة المقاومة لا يمكن أن تتحقق بمجرد الممارسة العفوية التجريبية للكفاح المسلح . بل لا بد أن يصنعها – في بيئة الكفاح المسلح – حزب طليعي متسلح بأيديولوجية الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء ، وقادر على تنظيم وتعبئة طلائع الطبقات الجذرية للشعب الفلسطيني .

وقد انتهت وثائق اليسار من عرضها لكل هذه الموضوعات الى نتيجة مؤداها : انه اذا كان للجبهة الشعبية من مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة ، فهو مرهون بقدرتها على أن تشكل بيئة صالحة لنمو فصيل طليعي يستطيع أن يلعب دوره في اكساب الحركة الوطنية الفلسطينية حزبها الطليعي هذا . وذلك كله يفرض الأخذ ببرنامج تطور ديمقراطي لفرع الحركة ضمن الجبهة الشعبية ، يستهدف تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية وتمكينه من أن يفرز مثل هذا الفصيل الطليعي ..

تلك هي الموضوعات التي طرحها اليسار في مؤتمر فرع الحركـة الفلسطيني خلال الصيف الماضي . وقد استقطبت هذه الموضوعـات حولها أكثرية أعضاء المؤتمر لأن هزال منطق اليمين وتهافت الأفكار التي كان يطرحها، كل ذلك جعل المؤتمر ينحاز بأكثريته الى جانب تلك الموضوعات . الا أنه عندمـا وصل المؤتمر في نهايته إلى الاجراءات التنظيمية المتطابقة مـع هذا التحليل ، فانتخب لجنة مركزية ضمت في غالبيتها العناصر القادرة على التقدم خطوة في طريق نقل تلك الموضوعات إلى صعيد الممارسة العملية ، عند هذا الحد رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية وسحب عناصره منها وبدأت ردود فعله تأخذ طابـع التهديد بالانشقاق الفوري اذا لم يجر الاتفاق على تشكيل قيادي آخر. ولم يكن مثل هذا الانشقاق الذي لوح به اليمين مؤهلا لأن يأخذ شكل عملية فرز تنظيمي حاسمة ، لأن الموضوعات التي طرحها اليسار في المؤتمر كانت تطرح للمرة الأولى على هذا النحو في فرع الحركة الفلسطيني الذي استمر معزولاً فترة طويلة من الزمن . ولذلك لم تكن قد تشكلت ضمن هذا الفرع حركة جدل داخلي حقيقية تتحدد بموجبها المواقف والمواقـع على أسس حـاسمة واضحة . وهكذا وافق اليسار في نهاية المؤتمر على تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة مؤقتة تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الأساسية بـل وافق على مشاركة رمزية مرهونة بتنفيذ قرارات مؤتمر اب ٦٨ عملياً . على أن يجري عقـد مؤتمر جديد في أواخر عام ١٩٦٨ من بين مهماته انتخـاب لجنة مركزية . وقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفـض المصادقة على انتخاب اللجنة المركزية ، انما كان يرفض في الحقيقة ان تأخـذ قرارات المؤتمر السياسية والعسكرية والتنظيمية طريقها الى حيز التنفيذ . لقد رضخ اليمين لهذه القرارات – بفعل افلاسه التقليدي – نظرياً داخل المؤتمر ، وفي نيته ان تكون الممارسة العملية ميداناً فسيحاً لتعطيل تلك القرارات وتصفيتها . وقد كان ذلك هو ما حصل بالفعل . فخلال الفترة التي اعقبت المؤتمر لجأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في الاردن « جورج حبش ، وديع حداد ،

حمد الفرحان » والجناح التنظيمي التابع لهـا ، الى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الاصعدة. فارتدت على التحليل الطبقي السياسي المطروح فهماً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة ، وبدأت تمارس على الصعيد العربي سياسات وعلاقـات متناقضة معه . وارتدت على التحليل المطروح تجاه أوضاع حركة المقـاومة وحاولت منع الوثائق السياسية التي صدرت تحمله من الوصول الى الاعضاء والجمـاهير ، ومضت تمارس ضمن حركة المقاومة سياسات وعلاقات ومواقف عملية تنتمي الى نفس الاتجاهات التي كانت سائدة قبـل المؤتمر . كما ارتدت على برنامج التطور الديمقراطي الداخلي المطروح تجاه المعضلات التكوينية الجوهرية التي يعيشها فرع الحركة الفلسطيني ، ووقفت في وجه محاولات تنفيذه .

وبكلمة واحدة كانت عناصر القيادة اليمينية التقليدية والجنـاح التنظيمي والعسكري التابع لها ، تنسف بمواقفها العملية وممارساتها كل علاقة لها بمؤتمر اب ٦٨ وبموضوعاته وقراراته . وقد كانت لهذا السلوك نتائجه التنظيمية التي عطلت في النهاية امكانية عقد مؤتمر جديد للحركة اصلا . اذ ان اليمين أخـذ يلجأ في بعض المؤتمرات الفرعية التي بدأت تنعقد تمهيداً للمؤتمر العام الى ممارسة اساليب تستهدف ضمان النتائج لصالحه بالقوة وبأشكال غير شرعية. وحيال ذلك انعقدت في ساحات فرع الحركة الفلسطيني سلسلة مؤتمرات على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة « تشرين الثاني وكانون الأول ٦٨ ، كانون الثاني ٦٩ » انتهت الى اعلان انحيـاز الفروع الفلسطينية التالية الى يسار الحركة والجبهة الشعبية : الفرع الفلسطيني في سوريا ، الفرع الفلسطيني في العراق ، الفرع الفلسطيني في الكويت ، الفـرع الفلسطيني في الجامعات والمعاهد الاوروبية . وقـد أقرت مؤتمرات فرع سوريا وفرع الكويت فصل العناصر اليمينية والمتخلفة .

كما انتهى الفرع الفلسطيني في جامعات ومعـاهد الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمره الاخير الى اعلان انحيازه ليسار الحركة والجبهة الشعبية . واتخذت اغلبية

التنظيمات القائمة في الضفة الشرقية والضفة الغربية في الاردن موقف الانحياز الى يسار الحركة ، ويسار الجبهة الشعبية . وبذلك قررت اغلبية التنظيم في عموم الساحة الفلسطينية – الاردنية انحيازها للموقف اليساري الثوري .

وأمام رفض يمين الحركة ويمين الجبهة الشعبية قرارات مؤتمر آب – عملياً وموضوعياً – ، وأمام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى والاقطاعات الخاصة المغلقة ولجوئه الى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلاً عن الاساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة ، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية الى قناعات راسخة بأن التعايش مع يمين الحركة والجبهة بات غير ممكن. وحسماً للتناقضات بين الجناحين فقد قرر يسار الحركة في الفرع الفلسطيني الانفصال العلني عن اليمين في الحركة والجبهة ، بعد أن أصبح الانفصال حقيقة عملية واقعة كنتيجة طبيعية لممارسات اليمين منذ الاشهر الأولى لتشكيل الجبهة بشكل عام ، ولاصراره على هذه الممارسات التي ادينت في مؤتمر آب بشكل خاص ، طيلة الاشهر التالية على قرارات ذلك المؤتمر .

تلك هي صورة التطورات التنظيمية الاساسية التي شهدتها فروع الحركة في كل الاقاليم على امتداد عام ١٩٦٨ ،والتي أدت بالنتيجة الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في الحركة وتصفيتها في جميع الفروع، ما عدا جناح في الفرع الفلسطيني بقي اليمين التقليدي مهيمناً عليه .

قرارات ومواقف

وفي اعقاب هذه التطورات كلها كان الاجتماع الاخير للجنة التنفيذية القومية التي اصبحت تمثل تنظيمياً يسار الحركة وحده. وقد ناقش اليسار في هذا الاجتماع المنعقد خلال شهر كانون الثاني « يناير » ١٩٦٩ معنى تلك النتائج التنظيمية التي

انتهت اليها الحركة وفهمه لطبيعة أوضاعها الراهنة ولتوجهاته على صعيد المستقبل. ومن هذه المناقشة خرجت اللجنة التنفيذية القومية بالمواقف والقرارات التالية :

١ - ان ما حصل في الحركة تنظيمياً على الصعيد العربي العـام ، ليس مجرد انشقاق في صفوفها ، بل معناه الاساسي أن الحركة - بكل ما مثلته وما رمزت اليه تاريخياً - تعيش الآن مرحلة تصفية وانتهاء .

فلقد خرجت - أو أخرجت - منها الفصائـل والجيوب اليمينية التقليدية المرتبطة بأصول نشأتها الفاشستية ، والعناصر العاجزة عن مغادرة أفكارهـا وممارساتها البورجوازية الصغيرة . بينما بقيت فيها حتى الآن الاطـارات القيادية والقواعد ذات التوجهات الماركسية اللينينية البروليتارية. وذلك معناه أن الذين خرجوا هم الذين كان يتمثـل فيهم - بطبيعة تكوينهم الايديولوجي وممارساتهم السياسية - الاستمرار التاريخي للحركة بنقاط انطلاقها الأولى ، بينما الذين بقوا لا تمت افكارهم وتطلعاتهم بأية صلة الى حركة القوميين العرب الاصيلة . وهكذا فان انتصار اليسـار تنظيمياً داخل صفوف الحركة ونجاحه في تصفية بنيتها الطبقية والايديولوجية التقليدية ، انما يفقدها مبرر وجودهـا الاصلي وينهيها كصيغة وكإطار للعمل السياسي ، ويفتح الطريق أمام يسارها لانتهـاج طريق جديد متحرر كلياً من أثقال الخمسة عشر عاماً المـاضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

٢ - واذا كانت النتائج التنظيمية التي انتهت اليها الحركة قد حسمت اخيراً علاقة اليسـار مع القيادات والاطارات والجيوب اليمينية ، فان القضية لا تنتهي بالنسبة لليسـار عند هذه الحدود التنظيمية ، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة ، عن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الاصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية وعن كل ما تحدر اليها في واقعها الراهن من أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة ، ان ذلك هو الذي سوف يحـدد مدى قدرة هذا

اليسار على تجاوز محتوى حركة القوميين العرب جذرياً وعلى انتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني بروليتاري .وفي هذا النطاق تتضح مجدداً أهمية الوثيقة التحليلية النقديةالشاملة التي قررت اللجنة التنفيذية القومية اصدارها حول الحركة : طبيعة نشوئها وتراثها ووضعها الراهن. فان مثل هذه الوثيقة سوف تشكل بالنسبة لليسار مدخـــله الايديولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهـائي عن المحتوى الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً .

٣ – وعبر انفصال اليسار جذرياً عن محتوى الحركة ، لن تكون هنـاك أو تبقى أية مبررات لاستمراره عاملاً تحت اسم « حركة القوميين العرب ». فان هذا الاسم سوف يكون على الدوام رمزاً لمضامين متناقضةمع طبيعة التوجهات الجذرية الجديدة التي يتحرك بوحيها اليسار الآن . ولذلك فسوف يكون علىهذا اليسار في كل قطر عربي أن يجابه مسألة الاسم الذي سوف يعمل تحته بما يتفق مع طبيعةبرنامجه والظروف الموضوعية السائدة في هـــذا القطر وأوضاع بقية فصائل اليسار فيه .

٤ – وسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر ، وهو يحقق انفصاله الحاسم عما تمثله حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى،أن يدرك ان مجرد اعلان انفصاله هذا في وثيقة نظـــرية ، نقدية ، لا يمنحه فوراً وبلمسة سحرية صفة الطليعة الماركسية اللينينية . بل ان اكتسابه لهذه الصفة مرهون في النهاية بقدرته على التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة تستهدي بتحليل علمي ملموس للاوضاع القطرية التي يعيش ضمنها، وببرنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي الجذري وأساليب الكفاح المتطابقة مـع ظروفه الذاتية والظروف الموضوعية المحيطة به . ان محاولة هذا اليسار في كل قطــر عربي الاضطلاع بهذه المهمات ، هي المدخل الذي سوف تتضح من خـلاله قدراته الحقيقية على التحول

فعلا الى فصيل ماركسي لينيني جديد .

٥ – وفي ظل هذا التوجه الجديد ، يبدو واضحاً ان العلاقات « المركزية » التي يمكن أن تقوم بين فصائل هذا اليسار في مختلف الاقاليم يجب أن تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة . ان هذه العلاقات لن تكون نوعاً من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب ، أي انها لن تكون بالتالي علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام . بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقات بين منظمات مستقلة تستهدف تعزيز التفاعل الفكري وتحقيق التنسيق السياسي والتساند النضالي فيما بينها . هذه العلاقات سوف تجري ممارستها ضمن لقاءات دورية تعقدها هيئة مشتركة ممثلة لكل تلك الفصائل . وعبر وجود هذه الهيئة المشتركة ، ومن خلال اضطلاعها بالمهمات المطروحة عليها سوف تتحدد بمزيد من الدقة طبيعة العلاقات المطلوبة والممكنة بين فصائل يسار الحركة في مختلف الاقاليم . ومن المهم التأكيد هنا على أن هذه العلاقات لن تكون مغلقة ومقتصرة على فصائل يسار الحركة وحدها . بل انها يمكن ان تنفتح على فصائل أخرى تقوم بينها وبين يسار الحركة أرض مشتركة ، دون أن يكون لها سابق انتماء أو علاقة تنظيمية بحركة القوميين العرب ..

ان اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب ، التي أصبحت تمثل يسار الحركة ، اذ تطرح هذا البيان أمام الاعضاء والجماهير ، انما تعتبره خطوة أولى على طريق توضيح كل مواقفها وأفكارها وتوجهاتها ... فالحقيقة كل الحقيقة لابد أن تكون ملكاً للجماهير في النهاية ..

وان هـذا الموقف الذي تعلنه اللجنة التنفيذية لا يعني بالضرورة أن حركة القوميين العرب اليمينية التقليدية قد انتهت الآن عملياً . فقد تلجأ الجيوب والعناصر المفصولة في كافة الاقاليم متعاونة مع يمين الحركة في الساحة الفلسطينية

« الذي يمثل موضوعياً حركة القوميين العرب بتكوينهـــا اليميني الاصيل » الى تجديد صلاتها وتجميع اطاراتها لمواصلة العمـل باسم حركة القوميين العرب . ان هذه مسألة تخص اصحابها ولا تمت ليسار الحركة الذي يطرح هذا البيـــان على جمهرة الاعضاء والجماهير بصلة ..

١٠ شباط ١٩٦٩

اللجنة التنفيذية القومية
لحركة القوميين العرب

الملحق رقم ٢

بيان تأسيس
الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بتاريخ ٢١ شباط ١٩٦٩ اصدر الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا سياسيا حدد فيه موقفه النهائي من الخلافات والصراعات الدائرة في صفوف الجبهة ، فاعلن قطع علاقته نهائيا بالجناح اليميني وعزمه على مواصلة النضال تحت اسم جديد : الجبهة الشعبية الديمقراطبة لتحرير فلسطين . وفيما يلي نص هذا البيان .

مقدمات الانفصال

منذ هزيمة ٥ حزيران ٦٧ ، وحركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية – الاردنية تشهد تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات داخل صفوفها ، وقد سحبت هذه التطورات نفسها على الجبهة الشعبية التي تشكلت بعد هزيمة حزيران .

لقد تكشفت هذه التطورات الجارية منذ ٥ حزيران ٦٧ ، والتي تمتد

جذورها إلى أوائل الستينات في عموم فروع حركـــة القوميين العرب ، عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين :

أولهما – ارتداد عناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة لحركة القوميين العرب – أحد اطراف الجبهة – نحو مواقع نشأتها الفكرية والسياسية الاصلية ذات الافق البورجوازي اليميني .

وثانيهما – محاولة الجناح التقدمي الثوري النامي في الحركة والجبهة ، التحرر من أفكار وبرامج اليمين والبورجوازية الصغيرة – التي هزمت وسقطت في حرب حزيران – والتقدم على طريق نهج وطني جذري متسلح بالايديولوجية الجذرية الثورية ، ايديولوجية العمال والفلاحين الاجراء والفقراء . نهج مناقض كليـاً لطبيعة نشأة الحركة الاصلية .. النشأة اليمينية ذات الجذور الفاشية .

وطبيعي ان يقود هـذا التناقض في صفوف الحركة والجبهة إلى خطين متعاكسين بدأت تظهر نتائجها على كافة البرامج الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية لجناحي الحركة والجبهة منذ الاشهر الأولى لتشكيل الجبهة ..

فالجناح اليميني الذي فرض هيمنته الاقطاعية على الحركة تاريخيـا ، عمل على قيادة الجبهة ضمن آفاقه البورجوازية اليمينية ، فكريا وسياسياً وتنظيمياً . وتبلور هذا النهج اليميني فكرياً بالصمت الكامل على جميع الاوضاع الفلسطينية والعربية التي أدت إلى هزيمة ٥ حزيران تحت شعار « عدم التدخل بالاوضاع العربية » حيث تحول هـذا الشعار عمليا على يـد الجناح اليميني التقليدي الى « عدم الكشف عن عوامل وأسباب هزيمة حزيران » ، « وإلى عدم التدخل بكل ما يمس القضية الفلسطينية من طرف الاوضاع العربية » أي إلى عـدم التدخل بالقضية الفلسطينية ذاتها لان الاوضاع العربية تتدخل يوميا بالقضية الفلسطينية » . وسياسياً تمثل النهج اليميني بفهم معكوس « لمسألة الوحـدة

الفلسطينية وللعلاقات بين كافة فصائل حركة المقاومة » حيث وضع اليمين الحركي قيادة الجبهة الشعبية بيد عناصر رأسمالية وبورجوازية كبيرة ، وساهم هذا اليمين في وضع حركة المقاومة في قبضة اليمين الرجعي الفلسطيني بحكم المواقع القيادية التي احتلتها عناصر منه على رأس الجبهة الشعبية وعلى اكتاف المقاتلين ابناء الطبقات العاملة والفقيرة . وتنظيمياً تمثلت الممارسة اليمينية بفرض القيادات المهترئة والمتخلفة التي انهارت كلياً عام ١٩٦٦ وبذلك كرست الاطارات الفاشلة تاريخياً والمنهارة عام ١٩٦٦ على رأس تنظيمات الجبهة .

وبذات الوقت فقد حاربت القيادة اليمينية دخول أية رياح للتغيير الثوري في صفوف المقاتلين والتنظيم وعملت على تدعيم مراكز القوى والاقطاعات الخاصة والشلل وعبادة الفرد .

ومنذ الأشهر الأولى لتشكيل الجبهة أخذ الجناح التقدمي يناضل على طريق رفض البرنامج الذي فرضته القيادة اليمينية التقليدية. وطرح برنامجه الثوري المقابل الذي يتمثل فكرياً بضرورة طرح دروس هزيمة حزيران على الجماهير والكشف « بالتحليل الملموس للواقع الفلسطيني والعربي الملموس» عن عوامل واسباب هزيمة حزيران ، الكامنة في تكوين الانظمة العربية الحاكمة الاقطاعية — البورجوازية ، والانظمة الوطنية البورجوازية الصغيرة التي سقطت وهزمت برامجها السياسية والعسكرية والاقتصادية في ٥ حزيران ، وضرورة الكشف عن العوامل التي قادت حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية إلى الهزيمة بحكم تكوينها البورجوازي الصغير ، العاجز عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا . وضرورة وضع شعار « عدم التدخل بالاوضاع العربية في حجمه الحقيقي بالتدخل بكل ما يمس القضية الفلسطينية من طرف الاوضاع العربية » . وتمثل البرنامج السياسي التقدمي برفض ركوب اليمين الفلسطيني ظهر المقاومة ، وبشكل خاص ظهر الجبهة الشعبية والعمل على تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم

كافة القوى الطبقية والسياسية الفلسطينية المقاتلة والمناضلة في ظل قيادةالفصائل المقاتلة ، وممارسة سياسة وطنية جذرية تجاه جميع ما يمس قضية بلدنا فلسطينياً وعربياً ودولياً . وتنظيمياً تمثل الموقف التقدمي برفض وضع قيادة الجبهة بيد العناصر الرأسمالية والبورجوازية الكبيرة ورفض وضع قيادة « حركة القوميين العرب » بيد عناصر رأسمالية يمينية وعناصر مهترئة متخلفة كشفت عن افلاسها الكامل بانهيارات عام ١٩٦٦ . وعسكرياً طالب الجناح التقدمي بالعمل على تحويل « كل مقاتل إلى سياسي ثوري ، وكل تنظيمات الجبهة إلى كتائب ميليشيا شعبية تمارس دورها الثوري في حماية العمل الفدائي والقتال ضد احتمالات الغزو الصهيوني للضفة الشرقية » .

وقد برز الصدام المبكر بين الجناحين في « مؤتمر نيسان ١٩٦٨ » حيث انقلب اليمين على نتائجه الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية مما دفع بالازمة إلى انشقاق عملي غير معلن بين الجناح اليميني والمتخلف وبين الجناح التقدمي النامي في صفوف الحركة والجبهة ، وبدلاً من ان يلتزم اليمين بنتائج نيسان ٦٨ فقد مارس عملياً سياسة انشقاقية ختمها في ١٥ تموز ٦٨ بحملة اعتقالات للاطارات التقدمية الاساسية ، ولكن الجناح التقدمي مارس سياسة « ضبط نفس وطنية » ، وطالب بعقد مؤتمر ديمقراطي لحسم التناقضات بين الجناحين .

مؤتمر آب ١٩٦٨ وبرامج الجناح التقدمي

لقد جاء مؤتمر آب ليشكل علامة فارقة تاريخية في الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي القائم بين جناحي الجبهة ، فقد تقدم الجناح اليساري بمجموعة الوثائق التي شكلت مادة المؤتمر وجدول أعماله ، وخاض اليسار معركته

الايديولوجية والسياسية مع اليمين داخل المؤتمر ، وتقدم ببرنامج عمل للخلاص الوطني ، فكري وسياسي وتنظيمي وعسكري . ورغم كل محاولات اليمين الفاشي ـ المدعوم بالتخلف ومراكز القوى ـ الذي شن حملة استفزاز دائمة على المنهج اليساري والبرامج الثورية المطروحة ، الا ان الجناح التقدمي الذي تمتع بأغلبية ساحقة في المؤتمر صمد لكل الاستفزازات اليمينية إلى ان انتهى مؤتمر آب إلى اعلان انحيازه بأغلبية ساحقة للبرنامج الفكري البروليتاري المطروح ولكل برنامج الخلاص الوطني الذي طرحه الجناح اليساري في المؤتمر ، ولحقت باليمين هزيمة فكرية وسياسية وتنظيمية كاملة . وامام افلاس اليمين ، انحنى لبرنامج اليسار انحناءة لفظيـــة ليوافق على كل ما طرحه الفريق اليساري نظرياً ثم يرفضه عملياً من خلال الممارسة اليومية بدءا من اليوم الأخير للمؤتمر وحتى هذه اللحظات .

إن اليمين الفاشي يحاول عبثاً التمسح بمؤتمر آب ١٩٦٨ وادعاء الولاء له بلغة يسارية لفظية كما جاء في بيانه بتاريخ ٩ – ٢ – ٦٩ ، بعد أن لجـــأ اليمين إلى قوة السلاح منذ ٢٨ – ١ – ٦٩ لحل التناقضات القائمـــة بين جناحي الجبهة في محاولة لخداع الجماهير والاعضاء وكل مقاتل شريف وعدم كشف أوراقه النظرية اليمينية على حقيقتها بعد أن كشفته ممارساته العملية على امتداد تاريخه الفكري والسياسي طيلة السنوات الماضية ، وتحديداً منذ أن تشكلت الجبهة حتى الآن .

لقد انتهى مؤتمر آب إلى سلسلة نتائج نظرية وسياسية وعسكرية وتنظيمية شكلت برنامج الخلاص الوطني الذي طرحه يسار الجبهة الشعبية على المؤتمر في الوقت الذي كان اليمين – الذي يدعي اليـــوم بقرارات آب – غارقاً حتى أذنيه بسلسلة ممارسات يمينية ادانها المؤتمر ادانة كاملة وادان القيادة اليمينية ادانة كاملة ممثلة برموزها البشرية « جورج حبش ، حمد الفرحان، وديع حداد » .

ان الالتجاء للمغالطات التاريخية والفكرية لن تنفع اليمين الفاشي ، وممارسة

سياسة الخداع والتضليل للجماهير و للمقاتلين لن تطول كثيراً ، وتقرير مؤتمـــر آب الذي تقدم به الجناح التقدمي وصاغه الجناح التقدمي كفيل بفضح زيف اليمين وادعاءاته .

لقد انتهى مؤتمر آب إلى جملة نتائج اساسية وتاريخية بالنسبة للجبهة ولحركة المقاومة الفلسطينية عموماً . لقد انتهى تقرير المؤتمر في القسم الأول إلى الكشف عن قوانين التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة ،وعلى رأسها « ان حركة البورجوازية الصغيرة غـــير مؤهلة لتحقيق مهمات التحرر الوطني » وبأن الطبقات المؤهلة لقيادة حركة التحرر الوطني وتحقيق مهماتها هي طبقة العمال وطبقة الفلاحين الفقراء المسلحة بالفكر الثوري الدائم ، فكر الطبقة العاملة ، في ظل تحالف طبقي عريض يضم شرائح بورجوازية صغيرة ، وقطاعاً من البورجوازية الوطنية والمثقفين الثوريين . « تقرير مؤتمر آب – القسم الاول – ص ١١ ، القسم الثاني – ص ٢٢ » .

كما انتهى تقرير المؤتمر إلى نتيجة بارزة مؤداها « ان الطبقات المؤهلة تاريخياً لحل مشكلات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة لن تتمكن من قيادة حركة الثورة الوطنية إلا في ظل طليعة منظمة تلتزم بفكر الطبقة العاملة ، الفكر الوطني الجذري ، ومثل هذه الطليعة لن تولد ولن توجد في البلدان المتخلفة الا من خلال الاخذ بالكفاح المسلح والعنف الثوري ، فالحزب الثوري ينمـــو ويتشكل من خـــلال الكفاح المسلح ـ تقرير المؤتمر ، القسم الأول ، ص ١٢ » ومن هنا انبثق شعار يسار الجبهة الشعبية بضرورة « تحويل كل مقاتـــل إلى سياسي ثوري مسلح بالثقافة الطبقية العمالية الثورية وتحويل كل سياسي إلى مقاتل ثوري » .

كما انتهى تقرير المؤتمر في محاكمته النقدية لمجموع الممارسات السياسية لقيـادة الجناح اليميني « الى الادانة الكاملة لهذه الممارسات » التي نقدها الجناح التقدمي ،

وخاصة فيما يختص بممارسات القيـادة اليمينية لشعار « عدم التدخل بالأوضاع العربية » الذي اعطته القيادة ترجمات خاطئة ، وما يختص بالسياسة اليمينية « لمسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية » « تقرير المؤتمر ـ القسم الثاني ـ ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ » .

كما انتهى تقرير المؤتمر إلى « ادانة تجربة حركة القوميين العرب باعتبارها تجربة يمينية ذات جذور فاشية ، بتكوينها الفكري والسياسي واستقطاباتهـا الطبقية اليمينية الـتي شكلت الاطارات القيادية للحركة طيلة الخمسينات والتي انتقل فريق منها إلى صف الثورة المضادة . التقرير ـ القسم الثالث ـ ص ١٣ » .

كما انتهى المؤتمر إلى « ادانة الرموز البشرية المهيمنة على الحركة حتى مؤتمر آب التقرير ـ القسم الثالث ـ ص ٧ » . ولذا فقد انتهى المؤتمر إلى « ادانة تجربة حركة القوميين العرب اليمينية نظرياً وممارسة وطبقياً . التقرير ـ القسم الثالث ـ ص ٨ » .

وانتهى أيضاً إلى « الادانة الكاملة للاطارات القيادية للحركة وللجبهة الـتي تحكمت بالموقع القيادي الاساسي حتى مؤتمر آب ، والمحكوم عليهـا بالفشل التاريخي الذي أعطى الممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية الخاطئة واليمينية ليخرج المؤتمر بادانة كاملة للادوات البشرية التي أعطت هذه الممارسات ـ التقرير ، القسم الثالث ـ ص ١٠ » .

من هذا كله فقد خرج المؤتمر باعلان انحيازه الكامل للبرنامج اليساري الثوري الذي تقدم به الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية والذي يتلخص تحديداً :

١ ـ بالانحياز الكامل لايديولوجية الطبقة العاملة .

٢ – صياغة العلاقات الداخلية « مع الاعضاء » والخارجية « مع الجماهير » ضمن قانون الديمقراطية المركزية فكرياً وسياسياً ، أي بطرح كل شيء على الجماهير مع حق الأقلية بطرح وجهة نظرها علناً في الشارع وأمام الجماهير .

٣ – العمل على نقل العمليات الكفاحية « السياسية والمسلحة والجماهيرية الى أرض الضفة الغربية والقطاع ، والاقلال من الاعتماد على القواعد في الاغوار واعتبارها جسور تموين بالسلاح » .

٤ – ضرورات نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية لصد أية احتمالات للغزو الصهيوني والقتال دفاعاً عن البلد شبراً شبراً ووضع مسألة حرب التحرير الشعبية موضع التنفيذ العملي المسلح .

٥ – النضال من أجل تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية في ظل قيادة الفصائل المقاتلة التقدمية .

٦ – وضع معركتنا مع اسرائيل في اطارها الصحيح « معركة مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل – تقرير آب – القسم الثالث – ص ١٢ ، ١٣ » .

وفي الأوضاع التنظيمية فقد أقر المؤتمر ضرورة « تطهير صفوف الجبهة من كافة العناصر المتخلفة والمعطلة ، وتفتيت مراكز القوى ، والاقطاعات الخاصة ، والشلل والاستزلام – القسم الثالث من التقرير – ص ١٤ ، ١٥ » .

بعد كل هذا أكد تقرير المؤتمر أن هذه الانحيازات اللفظية لا قيمة لها ان لم ترتبط بالترجمة العملية ، وبداية ربطها بالممارسة أن تتسلم القيادة عناصر تقدمية ثورية ، خاصة بعد أن أدان المؤتمر القيادة اليمينية التقليدية . « وعندما ظهرت نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين ، رفض اليمين نتائج

المؤتمر وارتد عليها وهدد بقوة السلاح بضرورة فرض قيادة يرضى عنها بحكم تحكمه بمراكز القوى المسلحة في تلك الفترة ، وفعلاً فقد فرض اليمين بقوة السلاح تشكيل « قيادة توفيقية » رفض الجناح التقدمي الأغلبي في المؤتمر وفي اللجنة المركزية المشاركة بها ولكنه خشية من الانشقاق الذي كنا على عتبته تراجع الجناح التقدمي خطوة الى الوراء حفاظاً على وحدة الجبهة في تلك الفترة ومحاولة التصحيح في ظل التعايش مع اليمين من جديد وأخيراً رضي بمشاركة رمزية مشترطاً بقاء علاقته رهنا بتنفيذ قرارات المؤتمر اليسارية والثورية – تقرير المؤتمر ، القسم الثالث – ص ١٧ » .

وهكذا خرج المؤتمر بقرارات تقدمية وببرنامج تقدمي ثوري وسياسي وعسكري ، ليوضع بيد القيادة اليمينية الفاشلة والتي أدانها المؤتمر ، تحت ضغط السلاح وتهديد اليمين بالانشقاق لتبدأ جولة جديدة في الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي بين جناحي الجبهة منذ اليوم الأخير لمؤتمر اب وحتى لحظة انفجار التناقضات في ٢٨ – ١ – ١٩٦٩ حيث لجأ الجناح اليميني الى سياسة الاحتكام للسلاح بعد أن تلمس افلاسه الكامل في حل التناقضات لصالحه وبات أمام هزيمة محققة في ظل الاحتكام للاصول الديمقراطية .

ماذا بعد مؤتمر آب ؟

منذ اللحظة الأخيرة لانتهاء المؤتمر وفرض قيادة توفيقية على المؤتمرين بقوة السلاح ، أخذ اليمين – الذي يدعي اليسارية الآن بعد تاريخ فاشي حافل – برفض كل قرارات مؤتمر اب ورفض برنامج اب اليساري فكرياً وسياسياً وتنظيمياً وعسكرياً ، ليتأكد من جديد وكما جاء في تقرير مؤتمر اب « انه لا يمكن تحويل مؤسسة بورجوازية يمينية وبورجوازية صغيرة الى موقع يساري ثوري بكاملها » ، اذ لا يمكن تحويلها بكاملها إلى نقيضها . وان كان من الممكن أن تفرز من بين

صفوفها نقيضها « حركة تقدمية ثورية » تضع موضوعات اب ونتائجها موضع الترجمة الملموسة اليومية عندما يتسنى للقوى التقدمية الانفصال والاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي والعسكري التام عن الفريق اليميني الذي يرفض عملياً الالتزام بقرارات اب ويوافق عليها لفظياً. وليتأكد كما جاء في تقرير اب « ان البورجوازية والبورجوازية الصغيرة بقدر ما تجيد صنع الشعارات والمواقف النظرية الثورية تجيد بذات القدر وأكثر وبذات الوقت افراغها من محتواها ومدلولاتها الملموسة . التقرير ، القسم الثالث ص ١٨ » .

بعد هذا كله ، وبعد نضال دؤوب منذ اب وحتى فترة قريبة حاول يسار الجبهة الشعبية أن يضع برنامجه الثوري الذي تقدم به في اب موضع التنفيذ . ولكن يمين الجبهة الذي يقوده يمين حركة القوميين العرب والذي وافق على البرنامج لفظياً راح يقاتل ضده عملياً ويومياً بدءاً من رفضه نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين ، مروراً بحجب ومحاربة وصول « تقرير الجبهة السياسي الاساسي » إلى الجماهير حيث حجزه اليمين بعد طباعته ، وانتهاء برفض تفتيت مراكز القوى ، وبالعكس الامعان في هذه السياسة .

وبدأ منذ اوائل كانون أول ٦٨ يتآمر ضمناً وعلناً لتطويق وتصفية الجناح التقدمي الثوري« اعتقالات كانون أول ، كانون ثاني، رسالة وديع حداد المنسوبة الى جورج حبش من بيروت الى العناصر الموالية لليمين التقليدي في عمان بضرورة العمل السريع لتصفية اليسار، تجويع القواعد الفدائية التقدمية ومحاولة تصفيتها، وانتهاء بالحملة الفاشية الارهابية التي بدأت في ٢٨ — ١ — ٦٨ وحاولت دفع حركة المقاومة الى مجزرة دموية رهيبة .. الى ٤ — ١١ أخرى » .

بعد هذا كله اتضح للجناح التقدمي الثوري في الجبهة الشعبية ان امكانات التعايش مع يمين حركة القوميين العرب الذي يقود يمين الجبهة لم تعد ممكنة ، رغم

اننا قد طرحنا على اليمين عقد مؤتمر ديمقراطي يقوم على ضمانات حقيقية « حتى يتم إلتزام الأقلية بموقف الأكثرية » ولكن اليمين – ممثلا بجورج حبش – رفض الاحتكام لمؤتمر ديمقراطي . وطرحنا عليه فكرة طلاق ديمقراطي يحدد أين تقف أكثرية تنظيم الجبهة التي يحق لها العمل باسم الجبهة مع أننا لا نعترض على أية أقلية أن تعمل باسم الجبهة أو أي تسمية تشاء، ولكن اليمين رفض ايضاً الطلاق الديمقراطي ، واندفع في ممارسة سياسة ارهابية ، منتهزاً غياب القيادات الفلسطينية في القاهرة حيث اجتماعات المجلس الوطني ، ففتح النار في ٢٨ – ١– ١٩٦٩ معتمداً على قوة السلاح« لفرض الحلول بالقوة نظراً لافلاسه الديمقراطي» ومحاولاً دفع الجناح التقدمي الى « مجابهة العنف بالعنف » « والاعتقالات باعتقالات » . وهو أمر كان من شأنه أن يعطي فرصة للدوائر المعادية لحركة المقاومة أن تتدخل لتصفية حركة المقاومة « بحجة الفصل بين المتحاربين ووقف إراقة الدماء » . ولكن الجناح التقدمي رفض هذه السياسة الفاشية وناضل مع جميع فصائل حركة المقاومة لقطع الطريق عليها . وفعلاً فقد وقفت جميع المنظمات الفدائية وكل الوطنيين الشرفاء في وجه محاولة اليمين ، رغم أنه حتى الآن لا زال يمارس سياسته والتي كان آخرها محاصرة بيوت المناضلين ، واطلاق الرصاص عليهم .

ومن هنا ، وبعد سلسلة من المؤتمرات في كل الفروع الفلسطينية المنضوية تحت راية الجبهة الشعبية ، فقد انتهت هذه المؤتمراتعلى امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة الى اعلان انحيازها الى الجناح التقدمي في الجبهة . فقد تم انحياز اغلبية تنظيمات الجبهة في الضفتين الغربية والشرقية وكل الفرع الفلسطيني في العراق ، وكل الفرع الفلسطيني في سوريا ، وكل الفرع الفلسطيني في الكويت ، وما يزيد عن نصف الفرع الفلسطيني في لبنان ، وكل التنظيمات الطلابية الفلسطينية في الجمهورية المتحدة ، وكل التنظيمات الطلابية الفلسطينية في أوروبا الشرقية والغربية ، وكل

التنظيم الطـــلابي في الولايات المتحدة الاميركية ، والتنظيم الجبهوي في أميركا اللاتينية ، وقد أنهت هذه التنظيمات والفروع علاقتها كلياً بيمين حركة القوميين ويمين الجبهة الشعبية .

القرارات

وانطلاقاً من كل هذه التجربة الطويلة مع اليمين وفشل كل محاولات تصحيح وتطوير أوضاع اليمين على طريق تنفيذ قرارات مؤتمر اب فقد انتهت كل الفروع وكل هذه التنظيمات في مؤتمراتها الى القرارات التالية :

أولاً – الالتزام التام بقرارات مؤتمر اب والعمـــل على ترجمة برنامج اب السياسي والعسكري الثوري .

ثانياً – ادانة ممارسات يمين حركة القوميين العرب الذي يقود يمـــين الجبهة الشعبية ، هذه الممارسات التي ادانها مؤتمر اب ، ومطالبة كافة الفصائل حركة المقاومة أن تقف بصلابة ضد كل محاولات حـل التناقضات الفكرية والسياسية بقوة السلاح ، ورفع شعار « لتتوجه كل البنادق الى صدور العدو الصهيوني – الاستعماري » عالياً . ولنطرح أمام الجمـاهير أن الطريق الديمقراطي ، طريق الاختيار الحر ، هو الطريق الوطني الوحيد والمشروع لحل التناقضات في صفوف حركة المقاومة وأي محاولة للاحتكام للسلاح في حـــل التناقضات ، هي عملية فاشية مدانة من أي مصدر كان .

● ثالثاً – انهاء كل علاقة مـــع يمين حركة القوميين العرب ومع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، وانهاء علاقة هذه الفروع والتنظيمات بيمـــين الجبهة الشعبية ، والعمل المستقل ايديولوجياً وسياسياً وعسكرياً وتنظيمياً .

● رابعاً – حتى لا يحصل أي التباس في أذهان الجماهير ودفعاً لكل ألوان الاحتكاكات مع اليمين الفاشي الذي غادرنا نهائياً العلاقة معه، فقد أقرت اللجنة المركزية المنتخبة في مؤتمر اب « الاكثرية التقدمية » والتي ترتبط بها جميع تنظيمات الجبهة المذكورة، أقرت وبعد مناقشات طويلة مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن تناضل تحت اسم الجبهة الشعبية « الديمقراطية » لتحرير فلسطين.

● خامساً – النضال من أجل اقامة جبهة وطنية عريضة تتمثل فيها كافة القوى الوطنية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية في ظل قيادة الفصائل المقاتلة الثورية وصولاً لوحدة وطنية فلسطينية حقيقية وثورية في ذات الوقت.

ان جبهتنا الثورية « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » ستتابع كفاحها الثوري المسلح بأفق وطني جذري يضع كل ما يمس القضية الفلسطينية موضع المراجعة النقدية الدائمة علناً وأمام الجماهير، مادة الثورة وبحرها الذي لا ينضب.

ان جبهتنا الثورية « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » ستذيع وثيقة جذرية تفصيلية تنقد كل ممارساتها السابقة في ظل التعايش السابق مع يمين الجبهة الشعبية وستطرح على الجماهير وعلى كافة فصائل حركة المقاومة مشروع برنامج لجبهة وطنية عريضة يخضع لمناقشة جماعية وجماهيرية وصولاً لوحدة وطنية ثورية وفعالة.

● سادساً – ان جبهتنا « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » ستقاتل مع جميع فصائل حركة المقاومة الشريفة، قتالاً طويل الأمد وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير بلادنا وحل معضلات تحررها الوطني في ظل دولة

فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكامل حقوقهم الثقافية والدينية وبالمساواة الاجتماعية والدستورية .

● سابعاً – ان جبهتنا « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » التي أعطت برنامج اب السياسي والعسكري الثوري ، والذي يؤكد أن طريق تحرر البلدان المتخلفة « اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية » في هـذا العصر – عصر الاستعمار والامبريالية – هو طريق واحد .. طريق الكفـاح المسلح والعنف الثوري المرتبط بأيديولوجية ثورية .. أيديولوجية الطبقة العاملة ، ستناضل يومياً على طريق مجابهة الصهيونية والامبريالية العـالمية وقوى الثورة المضادة ، بأفق حرب التحرير الشعبية مع جميع القوى المعادية للامبريالية والرجعية في هذا العالم « قوى المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني العـالمية والاحزاب العمالية والاشتراكية في البلدان الرأسمالية الاستعمارية » لدحر الامبريالية العـالمية والصهيونية ، لتحرير الانسان والارض الوطنية . ان جبهتنا ستناضل على طريق بناء جبهة عالمية معادية للامبريالية العالمية ، هذه الامبريالية التي تشن اليوم حربها الاستغلالية على امتداد العالم الثالث لقهر إرادة الشعوب الوطنية ووقف تيـار الثورة الاشتراكية العالمية ، وما هجمة حزيران الصهيونية – الامبريالية إلا حلقة من حلقات الثورة المضادة التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية .. العدو رقم « ١ » لحركة التحرر الوطني العالمية وللمعسكر الاشتراكي بجميع محاوره .

ان مسألة تحرير فلسطين مرتبطة جدلياً ويومياً بالنضال العالمي المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والرجعية العـالمية ، تماماً كما يرتبط بقاء « الكيان الاسرائيلي » جدلياً ويومياً بالارتباط مع الامبريالية العـالمية عامة والامبريالية الاميركية خاصة .

لتتوجه كل البنادق الى صدر العدو الصهيوني – الاستعماري .

عاش تضامن جميع فصائل حركة المقاومة ضد محاولات تصفيتها من الخـارج والداخل على أيدي الدوائر المعادية واليمين الفاشي .

عاشت حركة المقاومة الفلسطينية الثورية وعاشت وحدة الكفـــاح العالمي المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والثورة المضادة العالمية ..

٢١ – ٢ – ١٩٦٩

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين